

كِتَابُ طَرَحِ النَّثَرِ فِي شَرْحِ النَّفَرِ

وهو شرح على

المتن المسمى : (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للإمام الأوحيد والعلم
الأجل حافظ عصره ؛ وشيخ وقته ؛ مجدد المائة الثامنة ؛ زين الدين أبي الفضل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفني قاضي مصر ولي الدين أبي زرعة
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ
رحمهما الله تعالى ونفع بهما

الناشر

والر

لحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

الجزء الرابع

قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف
حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كِتَابُ الزَّكَاةِ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ماربُّ النِّعم لم يُعطِ حقَّها تسلطَّ عليه يومَ القيامةِ تغبُّطٌ وجهه بأخفافها » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يكونُ كنزُ أحدكم يومَ القيامةِ شجاعاً أقرع قال يفرُّ منه صاحبه ويطلبه ويقول أنا كنزك قال والله إن يزال يطلبه حتى يمسُطَّ يده فيلقمها فاه » رواه البخاري ، ولمسلم « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقَّه إلا إذا كان يومَ القيامةِ صُفِّتْ له صفائحُ من نارٍ فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد

﴿ كِتَابُ الزَّكَاةِ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ إذا مارب النعم لم يعط حقها تسلط عليه يوم القيامة تغبُّط وجهه بأخفافها » وقال رسول الله ﷺ « يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع قال يفر منه صاحبه ويطلبه ويقول أنا كنزك قال والله إن يزال يطلبه حتى يمسط يده فيلقمها فاه » رواه البخاري (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ رواه البخاري من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة وروى مسلم من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى

فيري سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار؛ قيل يا رسول الله فالأبل؟ قال ولا صاحب أبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواها كلما مر عليه أولاهها رد عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار؛ قيل يا رسول الله فالبقر والغنم؟ قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتطؤه باظلافها كلها

يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار؛ قيل يا رسول الله فالأبل؟ قال ولا صاحب أبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواها كلما مر عليه أولاهها رد عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار؛ قيل يا رسول الله فالبقر والغنم؟ قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتطؤه باظلافها كلما مر عليه أولاهها رد عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار؛ قيل يا رسول الله فالخيل؟ قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر، وهي لرجل ستر، وهي لرجل أحر، فأما التي هي له وزر فرجل ربطها رياء وفخراً ونواء على أهل الإسلام فهي له وزر، وأما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقبها

مَرَّ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا رَدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ
سَنَةٍ حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيُرَى سَبِيلُهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ
قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْخَيْلُ؟ قَالَ الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ هِيَ لِرَجُلٍ وَزَرٌّ وَهِيَ
لِرَجُلٍ سِتْرٌ وَهِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ وَزَرٌّ فَرَجُلٌ رِبَطَهَا
رِيَاءً وَفَخْرًا وَنَوَاءً عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ لَهُ وَزَرٌّ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ
سِتْرٌ فَرَجُلٌ رِبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلَا رِقَابِهَا
فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ، وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رِبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ
فِي مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ
لَهُ عَدَدُ مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا

فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ وَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رِبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي
مَرْجٍ وَرَوْضَةٍ فَمَا أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَدَدُ
مَا أَكَلَتْ حَسَنَاتٍ وَكُتِبَ لَهُ عَدَدُ أَرْوَائِهَا وَأَبْوَالِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا يَقْطَعُ طَوْلُهَا فَاسْتَمْتَتْ
شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ آثَارِهَا وَأَرْوَائِهَا حَسَنَاتٍ وَلَا مَرَبَهَا صَاحِبُهَا
عَلَى نَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَا يَرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدُ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ
قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْحُمْرُ؟ قَالَ مَا أُنْزِلَ عَلَى فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَازَةُ الْجَامِعَةَ
(مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) وَأَخْرَجَ
الْبُخَارِيُّ مِنْهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ذِكْرَ الْخَيْلِ وَالْحُمْرِ وَأَخْرَجَ ذِكْرَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ
مُخْتَصِرًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْبَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
بَلَفْظَ (تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يَعْطِ حَقَّهَا تَطْوُهُ
بِأَخْفَافِهَا وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يَعْطِ فِيهَا حَقَّهَا تَطْوُهُ
بِأُظْلَافِهَا وَتَنْطَحُّهُ بِقُرُونِهَا قَالَ وَمَنْ خَقَّهَا أَنْ تَحْلُبَ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ جَمْلَةً
أُخْرَى) وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ

يَقْطَعُ طَوَاهِهَا فَاسْتَنْتَ شَرْفًا وَشَرْفَيْنِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِدَدَ آثَارِهَا وَأَرْوَاقِهَا
حَسَنَاتٍ وَلَا مَرَبَّهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرِ قَنْمَرٍ بَتَ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا
إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِدَدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ؛ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَاَلْحُمُرُ؟ قَالَ
مَا أُنْزِلَ عَلَى فِي الْحُمُرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَائِزَةُ الْجَامِعَةُ « مَنْ يَعْمَلْ
مِنْ قَالِ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ قَالِ ذَرَّةً شَرًّا يَرَهُ » ، وَأَخْرَجَ
الْبُخَارِيُّ مِنْهُ ذَكَرَ الْخَيْلِ وَالْحُمُرِ ، وَأَخْرَجَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالنَّعَمِ
مُخْتَصِرًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَأَخْرَجَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ .

عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم
القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني
شدقيه - ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ثم تلا (لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله) الآية وله طرق أخرى تركت ذكرها اختصارا وأخرج الشيخان
ذكر الإبل والبقر والغنم من حديث أبي ذر بلفظ « ما من صاحب إبل ولا بقر
ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمخ تنطحه
بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما نفدت آخرها عادت عليه أولاهها حتى يقضى بين
الناس » لفظ مسلم ولفظ البخاري « والذي نفسى بيده أو والذي لا إله غيره أو كما حلف
(ما من رجل يكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها) » والباقي بمعناه (الثانية)
قوله إذا مارب الغنم لم يعط حقها ما هنا زائدة والرب هنا بمعنى المالك وله معان
آخر ويستعمل في حق غير الله تعالى والنعم بفتح النون والعين المهملة وحكى
في المحكم أن أسكنها لغة وفيه قولان (أحدهما) أنه واحد الانعام يستعمل في الإبل
والبقر والغنم وأكثر استعماله في الإبل وخصه بعضهم بالإبل والغنم وهو

الذى ذكره في المحكم (الثاني) أنه يختص بالابل وليست الانعام جميعا له فانها تطلق عليها وعلى البقر والغنم صدر به في المشارق كآدمه وحكاه في المحكم عن ابن الاعرابي ويوافقه اقتصاره في هذه الرواية على ذكر الاخفاف وهي الابل دون البقر والغنم وقوله لم يعط حقها أى لم يؤد زكاتها بدليل قوله في حديث أبي ذر عند مسلم لا يؤدى زكاتها وسيأتى لذلك مزيد ايضا ح فان قلت كيف أطلق رب النعم هذا على مالكها مع ورود النهي عنه في حديث أبي هريرة لا يقبل المملوك لسيده ربي، ومثل هذا قوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل حتى يلقاها ربا (قلت) أجاب عنه صاحب النهاية بأن البهائم غير متعبدة ولا مخاطبة فهي بمنزلة الاموال التي يجوز اضافة مالكها اليها وجعلهم أربابا لها قال فأما قوله تعالى (اذكرني عند ربك) فانه خاطبهم على المتعارف عندهم على ما كانوا يسمونهم به ومثله قول موسى عليه السلام للسامري (وانظر إلى الهك) أى الذى اتخذته إلها هـ ﴿ الثالثة ﴾ قوله يسأط عليه يوم القيامة بضم أوله مبنيًا للمفعول وفيه أن الله تعالى يحجبها بعينها ليعاقبه بها وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده لأنه قصد بمنع حق الله فيها الارتفاق والانتفاع بما منعه منها فكان ذلك الذى قصد الانتفاع به أضر الاشياء عليه وسلط عليه حتى باشر عقوبته بنفسه وقوله تخبط بفتح التاء وإسكان الخاء وكسر الباء أى تضرب وهذا صادق بأن تضرب وجهه وهو قاعد لكن دل الرواية الاخرى على أنه يبطح لها وفيه زيادة يجب الأخذ بها فان قلت حق الفقراء إنما هو في القدر الواجب دون جميع المال فمقتضى هذا انه لا يعاقب إلا بخبط قدر الواجب خاصة قلت قد أمر بتطهير ماله بالزكاة فلما لم يخرجها كان المال كله غير مطهر ولم يؤد حق الله في جميعه وانفقراء ليس لهم شئ معين بل حقهم في جميع المال ولو اعتبرنا ذلك لزم أن مانع زكاة مادون خمس وعشرين من الابل لا يعاقب بخبط شئ منها إذ الواجب ليس منها وإنما هو من الغنم وقد قال في حديث أبي هريرة عند مسلم لا يفقد منها فصيلا واحدا ﴿ الرابعة ﴾ وفيه وجوب الزكاة في الابل والبقر والغنم إن جعلنا اسم الغنم شاملا لها وهو مجمع عليه وقد صرح في الرواية التي زادها الشيخ رحمه الله في

النسخة الكبرى بذكر الثلاثة قال النووي وهو أصح الأحاديث الواردة في
 زكاة البقر اه وقد وردت تفصيلاً في أحاديث أخروله تفاريع معروفة في كتب الفقه
 والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قال ابن عبد البر: الكنز في لسان العرب هو المال المجتمع
 المخزون فوق الأرض كان أو تحتها ذكره صاحب العين وغيره بمعناه وأما في قوله
 تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة) وما في معناه فالجمهور على أنه ما لم تؤد زكاته
 وعليه جماعة فقهاء الأمصار ثم ذكر ذلك عن عمر وابنه عبد الله وجابر بن عبد الله وابن
 مسعود وابن عباس ثم استشهد لذلك بما رواه عن أم سلمة: قالت «كنت ألبس أوضاحاً
 من ذهب فقلت يا رسول الله أكنزه هو؟ قال: «ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى فليس بكنز»
 قال وفي إسناده مقال قلت قد أخرجه أبو داود وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى
 إسناده جيد رجاله رجال البخارى قال ابن عبد البر: ويشهد بصحته حديث
 أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» قلت
 رواه الترمذى وقال حسن غريب والخالم في مستدركه وقال صحيح من حديث
 المصرين وذكر والذى رحمه الله على شرط ابن حبان في صحيحه وفي معناه
 أيضاً حديث جابر مرفوعاً «إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره» رواه
 الخالم في مستدركه وصححه على شرط مسلم ورجح البيهقى وقفه على جابر وكذلك
 ذكره ابن عبد البر وكذا صحح أبو زرعة وقفه على جابر وذكره بلفظ «ما أدى
 زكاته فليس بكنز» وروى البيهقى عن ابن عمر مرفوعاً «كل ما أدى زكاته فليس
 بكنز وإن كان مدفوناً تحت الأرض وكل ما لا يؤدى زكاته فهو كنز وإن كان
 ظاهراً» وقال البيهقى ليس بمحفوظ والمشهور وقفه؛ وفي سنن أبي داود عن ابن عباس
 لما نزلت هذه الآية (والذين يكنزون الذهب والفضة) قال كبر ذلك على المسلمين
 فقال عمر أنا أفرج عنكم فانطلق فقال للنبي ﷺ يا نبي الله ﷺ كبر على أصحابك
 هذه الآية فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يفرض الزكاة إلا لتطيب ما بقى من
 أموالكم الحديث قال ابن عبد البر والاسم الشرعى قاض على الاسم اللغوى
 وما أعلم مخالفاً في أن الكنز ما لم تؤد زكاته الا شيئاً روى عن علي وأبي ذر
 والضحاك ذهب إليه قوم من أهل الزهد قالوا إن في المال دتوقاً سوى الزكاة

أما أبو ذر فقد ذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز وأن آية الوعيد نزلت في ذلك؛ وأما على فروى عنه أنه قال أربعة آلاف نفقة فما كان فوقها فهو كنز؛ وأما الضحاك فقال: من ملك عشرة آلاف درهم فهو من الأكثرين الأخسرين إلا من قال بالمال هكذا وهكذا، وكان مسروق يقول في قوله عز وجل (سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة) هو الرجل يرزقه الله المال فيمنع قرابته الحق الذي فيه فيجعل حية يطوقها قال ابن عبد البر وهذا ظاهر أنه غير الزكاة، يحتمل أنه الزكاة، قال رسائر العلماء من السلف والخلف على ما تقدم في الكنز قال وما استدلل به من الأمر باتفاق الفضل فمعناه أنه على التسبب أو يكون قبل نزول فرض الزكاة ونسخها كما نسخ صوم عاشوراء برمضان وعاد فضيلة بعد أن كان فريضة قال: على أن أبا ذر أكثر ما تواتر عنه في الأخبار الإنكار على من أخذ المال من السلاطين لنفسه ومنع منه أهله فهذا مالا خلاف عنه في إنكاره وأما إيجاب غير الزكاة فمختلف عنه فيه وتأول القاضي عياض أيضا كلام أبي ذر على نحو ذلك فقال الصحيح أن إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه قال النووي وهذا الذي قاله باطل لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يخونوا في بيت المال إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين اه قات لعله أراد بالسلاطين بعض نواب الخلفاء كما وبيعة وقد وقع بينه وبين أبي ذر بسبب هذه الآية تشاجر أوجب انتقال أبي ذر إلى المدينة، كان معاوية يقول هي في أصل الكتاب خاصة وقال أبو ذر هي فينا وفيهم على أن عبارة ابن عبد البر ليست صريحة في أن الإنكار على السلاطين كعبارة القاضي عياض بل هي محتملة لأن يكون المراد الإنكار على الآحاد الذين يأخذون الأموال من السلاطين وهم غير محتاجين إليها فيجمعونها عندهم وقد يؤدي ذلك إلى منع من هو أحق منهم والله أعلم ولما حكى ابن العربي قول الضحاك قال وإنما جعله أول حد السكينة لأنه قيمة النفس المؤمنة وما دونه في حد القلة وهو فقه بالغ وقد روى عن غيره وإني لاستحبه

قولا وأصوبه رأيا هو وذكر في الصحاح أن الكثر المال المدفون وفي المحكم أنه اسم للمال والمساخنة فيه وفي المشارق أصله ما أودع الأرض من الأموال وفي الحديث ما لم يؤد زكاته وغيبه عن ذلك وكذا في النهاية أنه في الأصل المال المدفون تحت الأرض فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كنزا وإن كان مكنوزا قال وهو حكم شرعي تجوز فيه عن الأصل (السادسة) الشجاع بضم الشين المعجمة وكسرهما الغتان حكاهما في المحكم والمشارق وغيرهما الحية الذكر وقيل ضرب من الحيات صغير حكاه في المحكم وقيل الحية مطلقا حكاه في المشارق والنهاية وقيل ضرب من الحيات ثواب الفارس والراجل ويقوم على ذنبه وربما بلغ وجه الفارس يكون في الصحارى حكاه ابن عبد البر وغيره والاقرع الذي تمعط شعره لكثرة سبه وقيل الذي برأسه بياض لكثرة سبه وفي حديث آخر له زبيبتان وهما نقطتان منتفختان في شذقيه يقال انهما يبديان حين يهيج ويغضب وقيل نقطتان سوداوتان على عينيه وهي علامة الحية الذكر المؤذى وقيل نابان له وقيل نكتتان على شفتيه حكاه ابن عبد البر قال والأول أكثر وظاهر الحديث أن الله تعالى يصير نفس المال بهذه الصفة ولا مانع منه ويكون عقابه يوم القيامة على يديه ويقول له أنا كنتك لزيادة حسرتة وندمه حيث لا ينفعه ذلك (السابعة) فيه وجوب الزكاة في الذهب والفضة وهو مجمع عليه ولذلك تفاصيل معروفة في كتب الفقه (الثامنة) قوله في الرواية التي زادها الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى صفحت له صفائح يجوز فيها الرفع على قيامه مقام الفاعل والنصب على أن المقام ضمير يعود على الذهب والفضة ويكون صفائح مفعولا ثانيا (التاسعة) الجبين بفتح الجيم فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجبهة وشمالها وقد ذكر الجبين في الحديث في موضع الجبهة في الآية وهي قوله تعالى (فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم) وأهل المغرب يطلقون الجبين على الجبهة ولأصل لذلك في اللغة وذكر بعضهم في حكمة كى هذه الأمور الثلاثة أن مانع الزكاة إذا جاءه المسكين أعرض عنه بوجهه فإن عاد له تحول عنه فصور إليه جنبه فإن عاد ولاه ظهره وقال بعضهم أكلوا بتلك الأموال في بطونهم فصار الماء كحل في جنوبهم واكتسوا بها على ظهورهم ويحتمل أنهم

حرموا المسكين بمنعه حقه منها أن يأكل بها في جنبه أو يكتسب بها على ظهره
ويحتمل أن يكون العذاب شاملاً لجميع البدن وإنما نبه بهذه المذكورات
على ما عداها ﴿العاشرة﴾ قوله كلما بردت كذا هو في بعض نسخ صحيح مسلم
بردت بالباء وفي بعضها ردت بحذف الباء وبصم الرء وذكر القاضي عياض
الروایتين وقال الأولى هي الصواب والثانية رواية الجمهور ﴿الحادية عشرة﴾
قوله حتى يقضى بين العباد قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى يمكن أن
يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضى فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ
من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار أو الحنة ويحتمل أن المراد حتى يشرع
في القضاء بين الناس ويجيء القضاء فيه إما فى أوائلهم أو وسطهم أو آخرهم
على ما يريد الله وهذا أظهر انتهى قلت قد يشير إلى الأول قوله (فى يوم كان
مقداره خمسين ألف سنة) ويقال إنها ذكر فى معرض استيعاب ذلك اليوم
بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه آخر الناس وان احتمل أن يكون
فصل أمره فى وسطه أو أوله والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ قوله فىرى سبيله قال
النووى ضبطناه بضم الباء وفتحها ورفع لام سبيله ونصبها قلت الوجهان
فى رفع لام سبيله ونصبها إنما يجيآن مع ضم الباء فأما مع فتح الباء فيتعين
نصب اللام والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه أن هذا الوعيد فى حق المسلمين
والكفار فإن الذى يرى سبيله إلى الجنة هو المسلم وأما الذى يرى سبيله إلى النار
فيحتمل أن يكون على سبيل التأييد فيها فهو الكفار ويحتمل أن يكون على سبيل
التعذيب والتحريض ثم دخول الجنة وهو المسلم وفى دخول المسلم فى هذا الوعيد الرد على
المرحئة الذين يقولون: إنه لا يضر مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر
طاعة والكتاب والسنة مشحونان بما يخالف قولهم واعتذروا عن ذلك بأن
المراد به التخويف لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو
باطل ولو صح قولهم لارتفع الوثوق عما جاءت به الشرائع واحتمل فى كل
منها ذلك، وهذا يؤدى إلى هدم الشرائع وسقوط قائدها وفى دخول الكافر
فى هذا الوعيد دليل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبه قال

أصحابنا خلافا للمعتزلة والحنفية وقد يجيبون عن هذا بأن المراد دخوله النار على سبيل التعذيب لا على سبيل التخليد وليس في اللفظ ما يدل على ذلك والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله ومن حقها حلبها يوم وردتها الحلب بفتح اللام على اللغة المشهورة وحكى إسكانها قال النووي وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس انتهى والمراد حلبها لسقى الفقراء منها وإنما خص حالة وردتها لأنه حالة كثرة لبنها ولأن الفقراء يحضرون هناك طلبا لذلك وفي هذا دليل لمن يرى في المال حقوقا غير الزكاة وهو مذهب أبي ذر وغير واحد من التابعين كما تقدم وفي جامع الترمذي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم (إن في المال لحقا سوى الزكاة) وهو عند ابن ماجه بلفظ (في المال حق سوى الزكاة) وفي بعض نسخه (ليس في المال حق سوى الزكاة) واقتصر والدي رحمه الله في شرح الترمذي على نقل هذا اللفظ. الثاني وقال: قال البيهقي في السنن الكبرى: إن هذا الحديث يرويه أصحابنا في التعاليق ولست أحفظ فيه إسنادا ثم اعترض عليه والدي رحمه الله برواية ابن ماجه له وقد عرفت ما في ذلك وقال والدي رحمه الله الظاهر أن قوله في حديث أبي هريرة ومن حقها حلبها يوم وردتها مدرج من قول أبي هريرة قال وكان أبا داود أشار إلى ذلك في سننه من غير تصريح فإنه لما ذكر هذه الزيادة روى بعدها من حديث أبي عمر الغداني عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو هذه القصة فقال له يعني لأبي هريرة فإحقق الابل؟ قال تعطى الكريمة وتمنح الغزيرة وتفقّر الظاهر وتطرق الفحل وتسقى اللبن قال والدي رحمه الله ففي هذه الرواية أن هذا من قول أبي هريرة فإن قلت ففي صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر (ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي منها حقها) الحديث وفيه قلنا يا رسول الله وما حقها؟ قال إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على المساء وحمل عليها في سبيل الله وذكر الحديث وهذا صريح في رفع هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم صراحة لا يحتمل معها الإدراج (قلت) قال والدي رحمه الله الظاهر أن هذه الزيادة

ليست متصلة وقد بين ذلك أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألنا جابر بن عبد الله فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير وسمعت عبيد بن عمير يقول: «قال رجل يا رسول الله ما حق الابل؟ قال حلبها على الماء وإعارة دلوها وإعارة فحلها ومنحة أو حمل عليها في سبيل الله» قال والذي فقد تبين بهذه الطريق أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير رسالة لا ذكر لجابر فيها انتهى وبتقدير أن تصح هذه الزيادة مرفوعة فجواب الجمهور عنها من وجهين (أحدهما) أن ذلك منسوخ بآية الزكاة وفي سنن ابن ماجه عن ابن عمر لما سئل عن هذه الآية إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما أنزلت جعلها الله طهورا للأموال ما أبلى لو كان لي أحد ذهباً أعلم عدده وأزكيه وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل وحكى ابن عبد البر كون آية الكنز منسوخة بآية الزكاة عن عمر وعراك بن مالك وعمر بن عبد العزيز وأبي عمر حفص بن عمر الضمير (ثانيهما) أن هذا من الحق الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه وإنما ذكر استطرادا لما ذكر حقه بين الكمال فيه وإن كان له أقل يزول الذم بفعله وهو الزكاة ويحتمل أن يكون ذلك من الحق الواجب إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة (الخامسة عشرة) قوله (بطح لها) بضم الباء الموحدة أوله قال جماعة من العلماء معناه ألقى على وجهه قال القاضي عياض قد جاء في رواية البخاري تحبص وجهه بأخفافها قال وهذا يقتضى أنه ليس من شرط البطح كونه على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحاء مكة لا نبساطها و(القاع) المستوى الواسع في سواء من الأرض يعلمه ماء السماء فيمسكه قاله الهروي وجمعه قيعا وقيعان مثل جبار وجيرة وجيران و(القرقر) بقاف وراء مكررتين بفتح القافين وإسكان الزاء الأولى المستوى من الأرض الواسع أيضا فهو بمعنى القاع فذكره بعده تأكيداً كيدا (السادسة عشرة) قوله أو فر ما كانت أى عند ما نمت زكاتها لأنها قد تكون عنده على حالات مرة هزيلة ومرة ثمينة ومرة صغيرة وأخرى كبيرة

فتأتى يوم القيامة على أوفر أحوالها عنده زيادة في عقوبته بقوتها وبكمال خلقها فتكون
أنقل في وطئها وأيضاً فيأتى جميعها لا يفقد منها شيئاً حتى الفصيل وهو بفتح
الفاء وكسر الصاد ولد الناقة إذا فصل عن أمه وقد تجب فيه الزكاة إما لبلوغه
حولاً وإما لبناء حوله على حول أمه وهذا الذى ذكرته هو الظاهر وذكر معه
والذى رحمه الله فى شرح الترمذى احتمالين آخرين (أحدهما) أنها تأتى أوفر
ما كانت فى الدنيا مطلقاً فقد تكون عند صاحبها الذى منع زكاتها هزيلة فى
جميع مدتها عنده وتضمن بعد ذلك عند غيره أو تكون قبل أن يملكها
حينة فتحشر على أتم حالاتها تغليظاً عليه (الاحتمال الثانى) أنها تجب على
أعظم حالات الابل مطلقاً هى وغيرها وكذلك البقر والغنم ويدل له قوله
بعد ذلك ليس فيها عتصاء ولا جلعاء ولا عضباء وفى حديث جابر عند مسلم
أيضاً ليس فيها جماء ولا منكسر قرننها وربما كان فى بقره وغنمه فى الدنيا ما
هو بهذه الصفة من النقص فأخبر عليه الصلاة والسلام أنها تأتى تامة الخلقة
تغليظاً عليه ﴿السابعة عشرة﴾ قوله كما مر عليه أولاً رده عليه آخرها
كذا هو فى جميع نسخ مسلم فى هذا الموضع من رواية زيد بن أسلم عن
أبى صالح عن أبى هريرة وهى الرواية التى نقلها الشيخ رحمه الله قال القاضى
عياض وغيره قالوا هو تغيير وتصحيف وصوابه ما جاء بعده من رواية سهيل
عن أبيه وما جاء فى حديث المعرو بن سويد عن أبى ذر كما مر عليه آخرها
رده عليه أولاً وبهذا ينتظم الكلام ﴿الثامنة عشرة﴾ قال أهل اللغة: العتصاء
بفتح العين المهملة واسكان القاف بعدها صادمه ملتبوية القرنين والجلعاء بفتح الجيم
وإسكان اللام بعدها حاء مهملة التى لا قرن لها والعضباء بفتح العين المهملة واسكان
الضاد المعجمة بعدها باء موحدة التى انكسر قرننها الداخلة والثلاثة ممدودة
وقوله تنطحه بكسر الطاء وفتحها لغتان حكاهما الجوهري وغيره والكسر أفصح
قال النووى وهو المعروف فى الرواية وقوله وتطؤه بأظلافها الظلف بكسر
الظاء المعجمة للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والخلف للبعير
والخافر للفرس والبغل والجمار والقدم للآدمى ﴿التاسعة عشرة﴾ قوله فى الخيل

فأما التي هي له وزر كذا في أكثر نسخ صحيح مسلم (التي) ووقع في بعضها
 التي وهو أوضح وأظهر ذكره النووي وقوله ونواء بكسر النون وبالماء أي
 مناواة ومعاداة وقوله ربطها في سبيل الله أي أعدها للجهاد وأصله من الربط
 ومنه الرباط وهو حبس الرجل نفسه في النذر واعداده الأهمية لذلك وقوله
 ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها استدلل به أبو حنيفة على وجوب
 الزكاة في الخليل ومذهبه أنه إن كانت الخليل كلها ذكورا فلا زكاة فيها وإن كانت إناثا
 أو ذكورا وإناثا وجبت فيها الزكاة وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً
 وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة كذا حكاه عنه النووي في شرح مسلم والذي
 في كتب الحنفية إن كانت ذكورا وإناثا وجبت فيها الزكاة وإن تعصمت ذكورا وإناثا
 فعنه روايتان وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وعبد وجمهور العلماء لا زكاة
 في الخليل بحال لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس على المسلم في فرسه صدقة) وهو في
 الصحيح وتأنوا لهذا الحديث على أن المراد أنه يعاهد بها إذا تعين وقيل يحتمل
 أن المراد بالحق في رقابها الإحسان اليها والقيام بعلقها وسائر مؤناتها والمراد
 بظهورها إطراق فحلها إذا طالب منه إعارته وهذا على سبيل التنبؤ وقيل المراد
 حق الله بما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة ﴿العشرون﴾
 إن قلت قال في كل من السترو الأجر ربطها في سبيل الله فما الفرق بينهما؟ قلت السترو
 ربطها في سبيل الله لنفسه والأجر ربطها في سبيل الله لغيره ليعين بها المجاهدين
 في سبيل الله ولذلك قال في الأجر لاهل الاسلام ﴿الحادية والعشرون﴾
 المارج يفتح الميم واسكان الراء وبالجميم الموضع الواسع الذي فيه نبات ترعاه
 الدواب سمي بذلك لأنها تخرج فيه أي تروح وتجىء وتذهب كيف شاءت والروضة
 الموضع الذي يكثر فيه الماء فيكون فيه صنوف النبات من رياحين البادية
 وغيرها قاله الفرق بين المارج والروضة أن الأول معد لرعى الدواب ولذلك يكون
 واسعا ليتأتى لها فيه ذلك والروضة ليست معدة لرعى الدواب وإنما هي للتنزه بها
 لما فيها من أصناف النبات هذا هو الذي يتحرر من كلام أهل اللغة فصيح عطف
 الروضة على المارج وكذا وقع في صحيح مسلم عطف الروضة أولاً بالواو وثانياً

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمُسُ» وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ جُرْحُهَا، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ

بأو والظاهر أن الواو أولا بمعنى أو ﴿الثانية والعشرون﴾ قوله كتب له عدد ما أكلت حسنات برفع عدد لنيايته عن الفاعل ونصب حسنات بالكسرة على التمييز ويحتمل رفع قوله حسنات على أنه بدل من عدد أو عطف بيان ويحتمل أن يكون هو النائب عن الفاعل ويكون قوله عدد منصوب نصب المصدر العددي ﴿الثالثة والعشرون﴾ قوله ولا يقطع طولها هو بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء وكذا في الموطأ والطول والطيل الجبل الذي تربط به وقوله فاستنت بالعين المهملة والتاء المثناة من فوق والنون المشددة أي جرت وقوله شرفا بفتح الشين المعجمة والراء المهملة وهو العالى من الأرض وقيل المراد هنا طلقا أو طلقين ﴿الرابعة والعشرون﴾ قوله فشربت منه وهو لا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات ، هذا من التنبيه بالأدنى على الأعلى لأنه إذا حصلت له هذه الحسنات من غير أن يقصد سقيها فاذا قصده فأولى بأضعاف الحسنات ﴿الخامسة والعشرون﴾ قوله (ما أنزل على في الحجر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة) معنى الفاذة القليلة النظير والجامعة أي التامة المتناولة لكل خير ومعروف أي لم ينزل على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم قال النووي: وقد يحتاج به من قال لا يجوز الاجتهاد بالنبي ﷺ وإنما كان يحكم بالوحى وبحاج لاجمهور القائلين بجواز الاجتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء اهـ

﴿الحدث الثاني﴾

عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «العجماء جرحها جبار والمعدن جبار والبئر جبار وفي الركاك الخمس» وعن همام عن أبي هريرة مثله ولم يقل جرحها ﴿فيه فوائد﴾ الأولى أخرجه من الطريق

«البِئْرُ جِرْحُهَا جُبَارٌ» ، والمَعْدَنُ جِرْحُهَا جُبَارٌ » وَلَا بِي دَاوُدَ
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ « النَّارُ جُبَارٌ » وَلَا بِي دَاوُدَ « الرَّجْلُ جُبَارٌ »

الاولى مسلم وأصحاب السنن الأربعة من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة والشيخان وانترمذى والنسائي من طريق الليث بن سعد والشيخان والنسائي من طريق مالك والنسائي من طريق معمر أربعتهم عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وليس عند الترمذى والنسائي من طريق ابن عيينة ذكر أبي سلمة وليس عند البخاري قوله جرحها وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من رواية يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة كلاهما عن أبي هريرة ورواه أبو داود والنسائي من رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة مرفوعاً « الرجل جبار » مقتصرين على هذه الجملة وذكر الدار قطني في العمل أن هذه الجملة رويت من طريق أبي سلمة أيضاً قال وليس أبو سلمة بمحفوظ وقال في أصل الحديث الصحيح عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة وحديثه عن عبيد الله غير مدفوع لأنه اجتمع عليه اثنا عشر رواية عن يونس وقال الدارقطني لم يتابع سفيان بن حسين على قوله (الرجل جبار) وهو وهم لأن الثقة خالفوه مثل أبي صالح السمان وعبد الرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين ومحمد بن زياد وغيرهم ولم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة انتهى
وحكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال: لا يصح في الحديث عن النبي ﷺ (الرجل جبار) لأن الحفاظ لم يحفظوه وأخرجه من الطريق الثانية أبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الرزاق لفظ النسائي (النار جبار والبئر جبار) واقتصر أبو داود وابن ماجه على ذكر الدار واتفق الشيخان أيضاً على إخراج الحديث من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة وأخرجه مسلم من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ (البئر جرحها جبار والمعدن جرحها جبار والعجماء جرحها جبار وفي الزكاة الخمس) (الثانية) العجماء بفتح العين المهملة وإسكان الجيم ممدود، البهيمة وإنما سميت عجماء لأنها لا تتكلم

فكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم قاله أهل اللغة وقوله (جرحها) قال صاحب النهاية هو هنا بفتح الجيم على المصدر لا غير قاله الأزهري فأما الجرح بالضم فهو الاسم وقوله جبار بضم الجيم بعدها باء موحدة مخففة وآخره راء وهو الهدر الذي لا ضمان فيه وذكر ابن العربي ما حصله أن بناء جرب للرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير في العربية يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لاثبات معناه واعترضه والذي رحمه الله بأنه لا حاجة لجعله من السلب بل هو للرفع على بابه لأن إتلافات الآدميين مضمونة مقهور متلفها على ضمانها وهذا إتلاف قد ارتفع على أن يؤخذ به انتهى ويجوز في إعراب هذه الجملة وجهان (أحدهما) أن يكون قوله جرحها جبار جملة من مبتدأ وخبر وهي خبر عن المبتدأ الذي هو العجماء والثاني أن يكون قوله جرحها بدلاً من العجماء وهو بدل اشتمال والخبر قوله جبار والكلام جملة واحدة والمصدر في قوله جرحها مضاف للفاعل أي كون العجماء تجرح غيرها مضمون ﴿الثالثة﴾ فيه أن جرح البهيمة هدر غير مضمون وذكر القاضي عياض والنووي وغيرهما أنه عبر بالجرح عما عداه من إتلافها سواء أكان لجرح أو غيره سواء أكان على نفس أو مال فإن قلت ويؤيد ذلك أن في رواية البخاري العجماء جبار ولم يقيده بجرحها قلت تلك الرواية لا بد فيها من تقدير إذ لا معنى لكون العجماء نفسها هدرًا وقد دلت رواية غيره على أن ذلك المقدر هو الجرح فوجب الرجوع إليه لكن الحكم غير مختص به بل هو مثال منه يستدل به على ما عداه كما تقدم ولو لم تدل رواية أخرى على تعيين ذلك المقدر لم يكن لرواية البخاري عموم في جميع المقدرات التي يستقيم الكلام بتقدير واحد منها هذا هو الصحيح المنصور في الأصول أن المقتضى لا عموم له ثم ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن تكون البهيمة منفردة أو معها صاحبها وبهذا قال أهل الظاهر فلم يضمنوا صاحبها ولو كان معها إلا إن كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل فيها إذا كان راكباً أو قادها حتى اتلفت مامشت عليه فيما إذا كان قائداً أو حملها عليه بضرب أو نخذ أو رجرفها إذا كان سائقاً فإن اتلفت

شيئاً برأسها أو بعضها أو ذنبها أو تفحتها بالرجل أو ضربت يدها في غير المشى فليس من فعله فلا ضمان عليه وقال أصحابنا الشافعية متى كان مع البهيمة شخص فعليه ضمان ما اتلفته من نفس أو مال سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً وسواء كان سائقها أو قائدها أو راكبها وسواء كان مالِكها أو أجيره أو مشتأجراً أو مستعيراً أو غاصباً وسواء أتلفت يدها أو رجلها أو عَضُها أو ذنبها وقال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وحكاه ابن عبد البر عن جمهور العلماء وقال الحنفية إن الراكب والقائد لا يضمنان وما تفحمت الدابة برجلها أو ذنبها إلا إن أوقعتها في الطريق واختلفوا في السائق فقال القدوري وآخرون إنه ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة بمرأى عينه فأمكنه الاحتراز عنها وقال أكثرهم لا يضمن النفحة أيضاً وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لا مكانه كبحها بلجامها وصححه صاحب الهداية وكذا قال الحنابلة إن الراكب لا يضمن ما تنلفه البهيمة برجلها وحكى ابن حزم نفى الضمان من النفحة عن شريح القاضي والحسن البصري وإبراهيم النخعي ومحمد ابن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعن الحكم والشعبي: يضمن لا يبطل دم المسلم وتمسك من نفى الضمان من النفحة بعموم هذا الحديث مع الرواية التي فيها (الرجل جبار) وقد تقدم ذكرها في الفائدة الأولى وذكرنا تضعيف من ضعفها وذكرنا من حبت المعنى ما تقدم من أنه لا اطلاع له على ربحها ولا قدرة له على دفعه ومن أوجب الضمان قال باب الاتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع البهيمة حاكم لها فهي كالآلة يده فعلها منسوب اليه حملها عليه أم لا علم به أم لم يعلم والله أعلم (الرابعة) وظاهره أيضاً أنه لا فرق في إتلاف البهيمة للزروع ونحوها من الأموال فيما إذا لم يكن صاحبها معها بين أن يكون ذلك ليلاً أو نهاراً يه قال أبو حنيفة وأصحابه وداود وأهل الظاهر قال ابن حزم وروى عن سفيان الثوري وقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إنما لا يجب الضمان على أصحاب البهائم إذا كان ذلك نهاراً فاما إذا كان بالليل فأن عليهم حفظها فإذا اتلفت بتقصير منهم وجب عليهم ضمان ما أتلفته

واستبدلوا على ذلك بما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية الزهري عن حرام بن محيصة الانصارى عن البراء بن عازب قال: « كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فأفسدت فيه فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشى ما أصابت ماشيتهم بالليل » ورواه أبو داود أيضا من رواية الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه (أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشى حفظها بالليل) ولابن ماجه عن ابن شهاب أن ابن محيصة أخبره أن ناقة للبراء كانت ضاربة فذكره مرسلًا قال أصحابنا جاء هذا الحديث على عادة الناس في أن أصحاب الزروع والبساتين يحفظونها نهارا دون الليل ولا بد من ارسال المواشى للرعى نهارا ولم تجر العادة بتركها بالليل منتشرة فلوجرت العادة في ناحية بالعكس فكأنوا يرسلون البهائم ليلا للرعى ويحفظونها نهارا وكانوا يحفظون الزرع ليلا فوجهان أصحهما أنه ينعكس الحكم فيضمن ما أتلفته بالنهار دون الليل اتباعا لمعنى الخبر وللعادة ثم هذا كله في المزارع ونحوها فأما لو أرسل دابة في البلد وحدها فأتلفت شيئا فالأصح عند أصحابنا أنه يضمنه مطلقا وهذا الحديث الذى ذكرناه يقتضى أنه لا فرق بين الضاربة وغيرها لانه قال ذلك في ناقة ضاربة وهو قول جمهور العلماء كما حكاه النووى فى شرح مسلم وقال مالك وأصحابه يضمن مالك الضاربة ما أتلفت قال وكذا قال أصحاب الشافعى يضمن إذا كانت معروفة بالافساد لانه عليه ربطها والحالة هذه انتهى وذكر ابن حزم من طريق عبد الرزاق باسناده الى عمر بن الخطاب أنه قال (يرد الضارى إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر) قال ابن حزم فلم يضمن ولم يخص ليلا ولا نهارا وضعف ابن حزم الحديث المتقدم وقال هذا خبر مرسل أحسن طرقه ما رواه مالك ومعه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب وابن جريج عن الزهري عن أبى أمامة بن سهل وإنما أسند من طريق حرام بن سعد بن محيصة مرة عن أبيه ولا صحبة لابيهم ومرة عن البراء ، وحرام

هذا مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه ﴿الخامسة﴾ قوله والمعدن جبار
وفي رواية لمسلم جرحها جبار ومعناه إذا حفر معدنا في ملكه أو في موات
فوقع شخص فيها ومات لا يضمنه بل دمه هدر وكذلك لو استأجر اجراء
يعملون فيها فوقعت عليهم وماتوا لاضمان عليه في ذلك ويلتحق بذلك كل أجير
استؤجر على عمل كان ذلك العمل سبب هلاكه كمن استؤجر على صعود
نخلة فسقط منها ونحو ذلك ﴿السادسة﴾ قوله والبئر جبار وفي رواية لمسلم
جرحها جبار والمشهور في الرواية البئر بكسر الباء الموحدة بعدها همزة
ساكنة ويجوز تسهيلها قال ابن العربي وقيل رواه بعضهم النار جبار وقالوا
إن أهل اليمن يكتبون النار بالياء ومعناه عندهم أن من استوقد نارا بما
يجوز له فتعدت إلى مالا يجوز فلا شيء عليه قال وهذا متفق
عليه على تفصيل بيانه في كتب الفقه قال والدي رحمه الله في مسند أحمد والبخاري
من حديث جابر (والجب جبار) وهذا يدل على أن المراد البئر لا النار كما هو
في الكتب الستة المشهورة قلت قد جمع النسائي بين ذكر النار والبئر في حديث واحد
وذلك يدل على ورودهما وأنه ليس أحدهما تصحيفا من الآخر وقد تقدم ذلك في
الفائدة الأولى وقال ابن عبد البر قال يحيى بن معين أصله والبئر والكن معمر
صحفه قال ابن عبد انبر لم يأت ابن معين على قوله هذا بدليل وليس هكذا ترد
أحاديث الثقات والكلام في قوله والبئر جبار كما تقدم في قوله والمعدن جبار
أن معناه أن يحفر بئرا في ملكه أو في موات فيقيم فيها انسان أو غيره ويتلف
فلا ضمان وكذا لو استأجره لحفرها فوقعت عليه فوات فلا ضمان أما إذا حفر
البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن فتلف فيها انسان وجب
ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر وإن تلف بها غير الآدمي
وجب ضمانه في مال الحافر ﴿السابعة﴾ الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره
زاي قال في الصحاح دفين أهل الجاهلية كأنه ركز في الارض أي غرز
وقال في المحكم قطع ذهب وفضة تخرج من الارض أو المعدن وقال في المشارق
وهو عند أهل الحجاز من الفقهاء واللغويين الكنوز وعند أهل العراق المعادن

لأنها ركزت في الأرض أى ثبتت وقال في النهاية: والقولان تحتملها اللغة لان كلا منهما مركز في الأرض أى ثابت يقال ركزه يركزه ركزا اذا دفنه والحديث إنما جاء في التفسير الاول وهو الكنز الجاهلي وانما كان فيه الخمس لكثرة تقعه وسهولة أخذه وقال ابن العربي حقيقة ركز الاثبات والمعدن ثابت خلقه وما يدفن ثابت بتكلف متكاف، قلت وهذا الحديث يدل على إرادة دفن الجاهلية أيضاً لكونه عليه الصلاة والسلام عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما وجعل لكل منهما حكماً ولو كانا بمعنى واحد لجمع بينهما وقال والمعدن جبار وفيه الخمس وقال الركاز جبار وفيه الخمس فلما فرق بينهما دل على تفايرهما وقال ابن المنذر في الاشراف قال الحسن البصري الركاز المدفون دفن الجاهلية دون المعادن وبه قال الشعبي ومالك والحسن بن صالح والاوزاعي وأبو ثور، وقال الزهري وأبو عبيد الركاز المال المدفون والمعدن جميعاً وفيها جميعاً الخمس انتهى وحكى ابن عبد البر هذا القول الثاني عن الاوزاعي فقال قال الاوزاعي الركاز أموال أهل الكتاب المدفونة في الأرض والذهب بعينه يصيبه الرجل في المعدن انتهى والظاهر أنه أخص من قول الزهري وأبي عبيد لكونه خصه في المعدن بالذهب بعينه لكن نقل عن ابن عبد البر في موضع آخر أنه قال في ذهب المعدن وفضته الخمس ولا شيء فجا يخرج منه غيرها ﴿الثامنة﴾ فيه وجوب الزكاة فيما وجده المسلم من دفن أهل الجاهلية سواء كان في دار الاسلام أو في دار الحرب وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وسائر العلماء من السلف والخلف قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالف ذلك الا الحسن البصري فانه فرق بين ما يوجد منه في أرض الحرب وأرض العرب فأوجب الخمس فيه إذا وجد في أرض الحرب وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة انتهى وحكى ابن قدامة الاجماع على الاول ثم حكى كلام ابن المنذر المتقدم قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ويعرف كونه من دفن الجاهلية بأن يكون على ضريحهم أو عليه اسم ملك من ملوكهم واستشكله الرافعي وغيره بأنه لا يلزم من كونه على ضريحهم كونه من دفنهم لاحتمال أنه وجده مسلم بكنز جاهلي فكنزه ثانياً

والحكم مدار على كونه من دفين الجاهلية لاعلى كونه ضربهم وأجيب عنه بأن هذا الاحتمال مدفوع بالاصل قالوا فلو كان الموجود على ضرب الاسلام بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام لم يملكه الواجد بل يرده الى مالكه إن علمه ان لم يعلمه فوجهان الصحيح الذى قطع به الجمهور أنه لقطة يعرفه الواجد سنة ثم له تمسكه إن لم يظهر مالكه وقال الشيخ أبو على هو مال ضائع يمسكه الآخذ للمالك أبدا ويحفظه الامام له في بيت المال ولا يملك بحال فلو لم يعرف أن الموجود من ضرب الجاهلية أو الاسلام ففيه للشافعى قولان أظهرهما أنه ليس بركاز بل هو لقطة على الاصح والقول الثانى أنه ركاز فيخمس وهو الاصح عند الحنفية قال صاحب الهداية: ولو اشتبه الضرب يجعل جاهليا في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد انتهى **(التاسعة)** خص أصحابنا الركاز بما يوجد في الموات سواء في ذلك موات دار الاسلام ودار الحرب اما لو وجد في طريق مسلوكة أو مسجد فهو لقطة ولو وجد في أرض مملوكة إن وجدته المالك فهو له وإن وجدته غير المالك لم يملكه فان ادعاه المالك فهو له كامتعة الدار وإن لم يدعه انتقل الى من تلقاه المالك عنه وهكذا حتى يصل الحال إلى من أحبا تلك الأرض ومن المصرحين بملك الركاز باحياء الأرض القفال وبني الامام ذلك على مسألة الظبية إذا دخلت دارا فأغلق عليها الباب صاحب الدار لاعلى قصد ضبطها وفيه وجهان أصحهما أنه لا يملكها لكنه يصير أولى بها وإن كان في أرض موقوفة فهو لمن في يده الأرض قال البغوى وإن وجدته في أرض مملوكة في دار الحرب فان أخذ بقره وغلبه فهو غنيمته وإلا فهو فيى قاله الامام في النهاية قال الرافعى وهو محمول على ما إذا دخل دار الحرب بغير أمان لانه إذا دخل بأمان لا يجوز له أخذ كزبه لا بقتال ولا غيره قاله الشيخ أبو على ثم في الحكم بكونه فيئاشكال فانه إن أخذه خفية كان سارقا وإن أخذه جهارا كان مختملسا لاجرم أطلق كثير من الأئمة كالصيدلانى وابن الصباغ القول بأنه غنيمته وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تكلم الفقهاء في الاراضى التى يوجد فيها الركاز

وجعل الحكم مختلفا باختلافها ومن قال منهم بأن في الركاز الخمس إما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث اهـ ﴿العاشرة﴾ ليس في الحديث بيان من يصرف له الخمس وقد اختلف العلماء في ذلك فقال مالك والشافعي مصرفه مصرف الزكوات وقال أبو حنيفة إنه يصرف مصرف خمس النبي وبه قال المزني وهو قول عن الشافعي وعن أحمد روايتان ، قال ابن قدامة : والثانية أصح مما أقيس على مذهبه ﴿الحادية عشرة﴾ ظاهره أنه لا فرق في وجوب الخمس في الركاز بين أن يبلغ نصابا أم لا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو قول قديم عن الشافعي ومن أصحابنا من لم يثبتته وحكاه ابن المنذر عن اسحق وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال الشافعي في الجديد يعتبر فيه النصاب فلا تجب الزكاة فيما دونه إلا إذا كان في ملكه ما يكمله من جنس النقد الموجود قال ابن المنذر القول الاول أولى بظاهر الحديث وبه قال جل أهل العلم ﴿الثانية عشرة﴾ ظاهره أيضا أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس منه في الحال ولا أعلم في ذلك خلافا في مذهب الشافعي ولا غيره وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الناس في اعتبار الحول فيه فرأى مالك أنه كالزرع لانه مال زكوى يخرج من الارض ورأى الشافعي أنه ذهب وفضة يجريا على حكمهما ، فرأى الشافعي اللفظ وراعى مالك المعنى وهو أسعد به اهـ وقد صرح النووي في الروضة تبعا للرافعي بأنه لا يشترط فيه الحول بلا خلاف ويحتمل أن يكون ابن العربي إنما حكى هذا الخلاف في المعدن والخلاف في اشتراط الحول في زكاة المعدن عندنا معروف والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ ظاهره أيضا أنه لا فرق بين أن يكون الركاز ذهباً وفضة أو غيرهما كالنحاس والحديد والجواهر وسائر الاموال وهو مذهب أحمد بن حنبل وحكاه ابن المنذر عنه وعن اسحق وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال وبه أقول قال وقال الاوزاعي ما أرى بأخذ الخمس من ذلك كله بأساً وذهب الشافعي إلى اختصاص ذلك بالذهب والفضة وعن مالك روايتان كالتولين وحكى كل منهما عن ابن القاسم وقال بالتعميم مطرف وابن الماجشون وابن نافع وبالتخصيص ابن المواز قال ابن المنذر وأصح قولي

مالك ما عليه سائر أهل العلم اه وحكى التعميم عن الشافعى فى القديم ومن أصحابنا من لم يثبت **﴿الرابعة عشرة﴾** ظاهره أيضا أنه لافرق فى وجوب إخراج الخمس منه بين أن يكون الواجد له مسلما أو ذميا وكاد ابن المنذر أن يدعى الإجماع على ذلك فقال كل من يحفظ عنه من أهل العلم يقول إن على الذمى فى الركاى يحجده الخمس، هذا قول مالك وأهل المدينة والثورى وأهل العراق من أصحاب الرأى وغيرهم والأوزاعى وأبى ثور ومن تبعهم من أهل العلم وكذلك تقول وهذا يدل على أن الخمس الركاى ليس سبيله سبيل الصدقات لأن الذى لازكاة عليه إنما سبيله سبيل مال الفى اه ولما كان مذهب الشافعى أن مصرفه مصرف الزكوات قال لا يؤخذ من الذمى شىء قال أصحابنا وإذا قلنا بذلك القول ان مصرفه مصرف الفى أخذ من الذمى والله أعلم **﴿الخامسة عشرة﴾** ليس فى الحديث تعرض لمن يتعاطى إخراج الخمس من الركاى أهو الواجد أو يتعين أن يكون الفاعل لذلك الامام أو نائبه وينبغى أن يقال إن قلنا مصرفه مصرف الزكاة فلو أخرجه الواجد له وقع الموقوم وإن قلنا مصرف الفى فذلك من وظيفة الامام أو نائبه الذى أقامه لذلك، وقد حكى ابن المنذر عن أبى ثور أنه لا يسهه أن يتصدق بخمسه فان فعل ضمنه الامام، وعن أصحاب الرأى أنه يسهه ذلك قال ابن المنذر وهذا أصح وقال ابن قدامة فى المغنى ويجوز أن يتولى الانسان تفرقة الخمس بنفسه لان على ارضى الله عنه أمر واجد الكنز بتفرقة على المساكين قاله الامام أحمد ثم قال ويتخرج أن لا يجوز ذلك لان الصحيح أنه فى فام تلك تفرقة بنفسه كخمس الغنيمة قال القاضى من الحنابلة وليس للامام رده على واجده لانه حق مال فلم يجوز رده على من وجب عليه كالزكاة وخمس الغنيمة، وقال ابن عقيل يجوز لانه روى عن عمر أنه رد بعضه على واجده ولانه فى فجاز رده عليه كخراج الارض وهذا قول أبى حنيفة **﴿السادسة عشرة﴾** استدل به الحنفية على وجوب الخمس فى المستخرج من المعادن سواء أكان ذهباً أو فضة أو غيرهما من معادن الارض كالحديد والنحاس والرصاص وغيره بناء على دخول ذلك فى اسم الركاى وقد تقدم ذلك عن الزهرى وأبى عبيد ولم يعتبروا

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾
عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ذلك نصاباً ولا حولاً وجعلوا مصرفه مصرف النقيء وذهب الأئمة الثلاثة والاكثرون إلى أن المعدن لا يدخل تحت اسم الركاك ولا له حكمه واتفقوا على الإخراج منه في الجملة وإن مصرف المخرج منه مصرف الزكاة والمشهور من مذاهبهم اعتبار النصاب فيه دون الحول ثم اختلفت تفاصيل مذاهبهم في ذلك فقال الشافعية إن كان المستخرج من المعدن غير الذهب والفضة فلا زكاة فيه إلا في وجه شاذ وإن كان أحد النقيدين ففيه الزكاة وفي قدر الواجب ثلاثة أقوال للشافعي (أصحها) ربع العشر كزكاة النقيدين (والثاني) الخمس (والثالث) أن ناله بلاتعب ومؤنة فالخمس والإفربع العشر ولم يخص الحنابلة ذلك بالذهب والفضة بل قالوا بوجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيهما من غيرها مما له قيمة ووسعوا ذلك حتى قالوه في المعادن الجارية كالقار والنفط والكبريت، والحنفية خصوا ذلك بما ينطعم بالحديد والنحاس قال الحنابلة والواجب فيه ربع العشر وخص المالكية ذلك بالنقيدين وقالوا إن الواجب ربع العشر إلا ما لا يتكلف فيه إلى عمل ففيه الخمس واعتبر اسحق بن راهويه وابن المنذر في زكاة المعدن الحول وحكى قولاً عن الشافعي وذكر ابن حزم أن الأمة مجمعة على أنه لا زكاة في الصفر والحديد والرصاص والتصدير وأن طائفة قالوا بوجوب الزكاة فيها عند امتزاجها في المعدن بالذهب أو الفضة وأسقطوا الزكاة عنها إذا كانت صرفاً وقد عرفت أن الحنفية والحنابلة أوجبوا الإخراج من سائر المعادن ولو كانت غير ذهب وفضة إلا أن الحنفية أوجبوا الخمس وجعلوه فيئاً والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه زكاة

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾

(الحديث الأول) عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يهملهم رب المال من يتقبل منه صدقة

« لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ
مَنْ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ صَدَقَةٌ مَالِهِ . قَالَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيَقْتَرِبُ الزَّمَنُ وَتُظْهِرُ
الْفِتَنُ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ ، قَالُوا الْهَرَجُ أَيُّهُمَ هُوَ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ »

ماله ، قال يقبض العلم ويقترب الزمن وتظهر الفتن ويكثر الهرج ، قالوا الهرج أي
هو يارسول الله قال القتل القتل « (فيه فوائد) ﴿ الاولى ﴾ أخرج منه مسلم
الشرط الأخير وهو من قوله يقبض العلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق
وأخرج الشطرين من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة فرقه في موضعين ذكر الشرط الأول في الزكاة وفيه حتى
يخرج الرجل بزكاة ماله فلا يجد أحدا يقبلها منه وذكر الشرط الأخير من قوله
ويكثر الهرج في الفتن ولم يذكر من هذا الوجه وسطه وهو قوله يقبض العلم
ويقترب الزمن وتظهر الفتن) وأخرجه بتمامه أيضا من طريق أبي يونس عن
أبي هريرة فرقه في موضعين كما تقدم وأخرجه البخاري بتمامه
من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة واتفق الشيخان على الشرط
الأخير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة بلفظ (يقبض العلم
ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج) قيل يارسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا
بيده فحرفها كأنه يريد القتل (لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه ومن طريق حميد
ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الزمان وينقص العمل
ويلقى الشح ويكثر الهرج) قالوا وما الهرج قال القتل القتل (لفظ البخاري وفي بعض
الروايات عنه وينقص العلم وفي صحيح مسلم من هذا الوجه لفظان (أحدهما) ويقبض
العلم (والآخر) وينقص العمل وفي روايته من هذا الوجه وتظهر الفتن ومن طريق
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الزمان وينقص العمل ويلقى الشح
وتظهر الفتن ويكثر الهرج) قالوا يارسول الله أيما هو قال القتل القتل (لفظ البخاري
والثانية) قوله فيفيض بفتح أوله فسرهم أهل اللغة بأن معناها يكثر وحينئذ فيشكل
عطفه عليه في قوله حتى يكثر فيكم المال فيفيض والذي يظهر لي أن

في الفيض زيادة على الكثرة ولذلك قال في المشارق في قوله يفيض المال أى
يسكثر حتى يفضل منه بأيدي ملاكه مالا حاجة لهم به قال وقيل بل ينتشر في
الناس ويعمهم وهو الأول انتهى، فيصدق كثرة المال بأن يكون على قدر الحاجة
ولا يصدق فيضه إلا بزيادة على ذلك ويوافق ذلك قول الجوهري في الصحاح
فاض الماء أى كثر حتى سال على ضفة الوادى، انتهى فاعتبر فيه مع الكثرة
زيادته عن قدر الوادى حتى يسيل على ضفته ﴿الثالثة﴾ قوله حتى يهبط
وحسين (أجودها وأشهرها) أنه يضم الياء وكسر الهاء وقوله رب المال أى صاحبه وهو
منسوب على أنه مفعول به وقوله من يتقبل منه صدقة ماله هو الفاعل وفيه
مضاف محذوف أى امر والمعنى أن يقلق رب المال ويحزنه أمر من يأخذ منه
زكاة ماله لفقد المحتاج لأخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس (والوجه الثانى) أنه
يهم بفتح الياء وضم الياء ويكون رب المال مرفوعا فاعلا وتقديره يهم رب
المال بمن يقبل صدقته أى يقصده حكاية النووى وقال قال أهل اللغة يقال أهمه
إذا أحزنه وهمه إذا أذابه ومنه قولهم : همك ما أهمك : أى أذابك
الشيء الذى أحزنك فأذهب شحمك : قال وعلى الوجه الثانى هو من هم به
إذا قصده انتهى قال في الصحاح : تقول أهمنى الأمر إذا أقلقك وحزنك والهم
الحزن وهمى المرض أذابنى ﴿الرابعة﴾ فيه الاخبار بكثرة المال في آخر الزمان
وأن الانسان لا يجد من يقبل صدقته حتى يحصل له من ذلك ثم قال النووى
وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان كثرة الأموال وظهور كنوز الأرض
 ووضع البركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج وقلة الناس
وقلة آمالهم وقرب الساعة وعدم ادخارهم المال وكثرة الصدقات ﴿الخامسة﴾
وفيه الحث على المبادرة بالصدقة واغتنام إمكانها قبل تعذرها وفي الصحيحين عن حارثة
ابن وهب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «تصدقوا فيوشك
الرجل يمشى بصدقته فيقول الذى أعطيها لو جئتنا بها بالأمس قبلتها، فأما الآن
فلا حاجة لى بها، فلا يجد من يقبلها» ﴿السادسة﴾ استدل به المصنف رحمه الله
على انه إذا لم يجد من يقبل صدقته فلا حرج عليه وهو واضح الحكم والتعليل

إذ لم يقع منه تقصير ولا منع ، لكن في استنباط ذلك من الحديث نظر : لان غاية ما فيه الاخبار بأن هذا يقع أما كونه إذا وقع يكون صاحب المال مأثوما أو غير مأثوم فليس فيه تعرض له ، **﴿السابعة﴾** المراد بقبض العلم ذهابه وليس المراد بذلك انتزاعه من الناس بل موت العلماء وقد تبين ذلك في حديث عبد الله ابن عمر وفي الصحيحين «إن الله عز وجل لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس : ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسألوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» وأما قوله في الرواية الأخرى وينقص العلم فهذا في أول الأمر ينقص ثم يقبض ويذهب بالسكينة **﴿الثامنة﴾** المراد باقتراب الزمان قربته من الساعة قاله القاضي عياض والنووي ويحتمل أن المراد قصره وعدم البركة فيه وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة ولعل هذا أظهر وأوفق للحديث وأكثر فائدة ويدل له قوله في الحديث الذي رواه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كالضربة النار» **﴿التاسعة﴾** الهرج بفتح الهاء وإسكان الراء وآخره جيم فسرته النبي ﷺ بأنه القتل وهو أحد معانيه فتعين الأخذ به وله معان أخر جمعها في المحكم شدة القتل وكثرته والاختلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة الكذب وكثرة النوم وشيء تراه في النوم وليس بصادق وعدم الايقان بالامر واقتصر الجوهرى على أن الهرج الفتنة والاختلاط قال وأصل الهرج الكثرة في الشيء وفي صحيح البخارى في حديث أبى موسى قال أبو موسى والهرج القتل بلسان الحبشة وقال القاضي في المشارق قوله بلغة الحبشة وهم من بعض الرواة والافهى عربية صحيحة والهرج الاختلاط **﴿العاشرة﴾** قوله أيم هو بفتح الهمزة واسكان الياء المنناة من تحت وفتح الميم ومعناه ما هو وأصله أى ما هو بتشديد الياء وبالألف فى ما أى أى شيء هو فخفت الياء وحذفت ألفها ، ذكره في النهاية وذكر في المشارق أنه روى بتشديد الياء وتخفيفها وأنها لغتان **﴿الحادية عشرة﴾** فيه أن

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفس محمد بيده لو أن أحدًا عندي ذهبًا لا حبيبتُ ألا يأتي على ثلاثٍ وعندي منه دينارٌ أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي ليسَ شيئًا أرصدهُ في دينٍ عَلى » لم يقل مسلم (أجدُ مَنْ يَقْبَلُهُ)

من أشرط الساءة كثرة القتل بغير حق وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « والذي نفسى بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتى على الناس يوم لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل » وفي سنن ابن ماجه بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: « إن الهرج القتل؛ فقال بعض المسلمين يا رسول الله إنا نقتل الآن في العام الواحد من المشركين كذا وكذا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بقتل المشركين ولكن بقتل بعضكم بعضاً حتى يقتل الرجل جاره وابن عمه وذا قرابته؛ فقال بعض القوم يا رسول الله ومعنا عقولنا ذلك اليوم؟ فقال رسول الله ﷺ لا تنزع عقولاً أكثر ذلك الزمان وتختلف لها هباء من الناس لا عقول لهم

(الحديث الثانى)

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « والذي نفس محمد بيده لو أن أحدًا عندي ذهبًا لا حبيبت أن لا يأتي عليه ثلاث وعندي منه دينارٌ أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي ليسَ شيءٌ أرصدهُ في دينٍ عَلى » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه البخارى في التمنى من صحيحه من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق وفي الاستقراض والرقاق من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ورواه مسلم في الزكاة من صحيحه من طريق محمد بن زياد كلاهما عن أبي هريرة بمعناه وليس في الروايتين الأخيرتين قوله أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي (الثانية) في قوله عليه الصلاة والسلام (والذى نفس محمد بيده) جواز الحلف بغير حليف قال النووي بل هو مستحب إذا كان مصلحة كتوكيد أمر مهم وتحقيقه ونفى المجاز عنه؛ قال وقد كثرت الأحاديث

الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى انتهى ﴿الثالثة﴾ في قوله (نفس محمد) تعبير الانسان عن نفسه باسمه دون ضميره كقوله في غير هذا الحديث نفسى وفي الحلف بهذه اليمين زيادة تأكيد لأن الانسان اذا استحضر أن نفسه التي هي اعز الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء غلب عليه الخوف فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه فكان في الحلف بهذا زيادة تأكيد على الحلف بنيره ﴿الرابعة﴾ قوله (بيده) من أحاديث الصفات التي فيها مذهبان مشهوران (أحدهما) تأويل اليد بالقدر (ثانيهما) أمرها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه والسكف عن تفسير الصفة المذكورة ﴿الخامسة﴾ قوله لو أن أحدا عندي يحتمل أن تقديره مثل أحد ففيه مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه ويحتمل أن يكون المراد انقلاب أحد نفسه وصبر ورته ذهباً وبدل للاحتمال الأول قوله في رواية البخارى من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعاً (لو كاذبى مثل أحد) الحديث وبدل للاحتمال الثانى قوله في حديث أبى ذر فى الصحيح (فلما أبصر يعنى أحداً قل ما أحب أن تحول لى ذهباً يمكث عندى منه دينار) الحديث ﴿السادسة﴾ فيه الحث على الصدقة والانفاق فى القربات وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان فى اعلا درجات الزهد يحب ان لا يبقى عنده من جبل ذهب بعد ثلاث شىء وإنما قيد ذلك بالثلاث لأنه لا يتأتى تقريق جبل الذهب فى اقل من ثلاث ولو استغرق فى ذلك اوقاته واستعان عليه بكل احد ﴿السابعة﴾ فيه أن الانفاق إنما يكون عند وجود القابلين له فأما مع فقدهم فلا يتأتى الانفاق لأن الآخذ احد ركنيه ولا يمكن الاكراه عليه واستدلال المصنف رحمه الله به على انه اذا لم يجد من يقبل صدقته فلا حرج عليه استدلال واضح فانه عليه الصلاة والسلام شرط فى استحبابه انفاق جبل الذهب فى ثلاث وجود القابل له فدل على انه إذا لم يجد قابلاً أخره الى وجود القابل له وأنه لا حرج فى ذلك ولم يفرق فيه بين الصدقة الواجبة وغيرها وهو واضح من حيث المعنى ايضاً لان الوجوب مع الامكان وهو مفقود مع فقد القابل والله تعالى اعلم ﴿الثامنة﴾ قوله (ليس شىء أرصده فى دين على) اى ليس الباقي شيئاً

﴿باب بيان المسكين﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمر والتمران ، قالوا فمن المسكين ؟ قال الذي

وفيه دليل على تقديم وفاء الدين على الصدقة ثم يحتمل ان يكون المراد ارضاده اصحاب دين غائب حتى يحضر فيأخذ دينه ، ويحتمل ان يكون المراد إرضاده لوفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفيه ﴿التاسعة﴾ وفيه جواز الاستقراض والاستدانة وقيد ابن بطال ذلك بالسير للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ارضاده دينارا لدينه قال ولو كان عليه مائة دينار أو أكثر لم يرصد لأدائها دينارا لأنه عليه الصلاة والسلام كان أحسن الناس قضاء ، قال فبان بهذا الحديث أنه ينبغي ، للعؤمن أن لا يستغرق في كثرة الدين خشية الاهتمام به والعجز عن أدائه وقد استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم من ضلع الدين واستعاذ من المأثم والمغرم وقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف ، انتهى وما فهمه من ان النبي ﷺ انما أراد ارضاد دينار واحد ليس في الحديث ما يدل عليه ولو اطلق الدينار هنا فلا يراد به التوحيد وانما يراد به الجنس والمراد انه يرصد لما عليه من الدين ما ينفي به قليلا كان أو كثيرا ﴿العاشرة﴾ هذا الحديث أصل في اداء الأمانات ووفاء الديون ﴿الحادية عشرة﴾ فيه استعمال التمني في الخير وأن النهي عن ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقولوا لو فان لو تفتح عمل الشيطان) انما هو في أمور الدنيا فأما تمنى الخير فحبيب مأجور عليه والله اعلم

﴿باب بيان المسكين﴾

عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمر والتمران ، قالوا

لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ وَلَا يُفْظَنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ
النَّاسَ « وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ قَالُوا فَمِنْ الْمَسْكِينِ
قَالَ : إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ وَيَسْتَحِي أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ
وَلَا يُفْظَنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ « إِنَّ الْمَسْكِينِ
الْمُتَعَفِّفُ ، اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا) »

فمن المسكين ؟ قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يقوم
فيسأل الناس « وعن همام عن أبي هريرة مثله ولم يقل قالوا فمن المسكين وقل
(إنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل الناس ولا يفطن له فيتصدق
عليه) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري من طريق مالك ومسلم من
طريق المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج واتفقا
عليه أيضا من طريق عطاء بن يسار وعبد الرحمن بن أبي عمرة كلاهما عن أبي
هريرة بلفظ « (ليس المسكين الذي رده التمرة والتمران ولا اللقمة ولا اللقمتان، إنما
المسكين الذي يتعفف، واقرأ «إن شئتم يعني قوله تعالى (لا يسألون الناس إخلافاً) »
لفظ البخاري وقال مسلم «إن المسكين المتعفف اقرأ وإن شئتم (لا يسألون الناس
إخلافاً) » وانفرد به البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ « ليس
المسكين الذي رده الأكلة والأكلتان ولكن المسكين الذي ليس له غنى ويستحي،
أولا يسأل الناس إخلافاً » ﴿ الثانية ﴾ قال العلماء معنى الحديث ان المسكين الكامل
المسكنة هو المتعفف الذي لا يطوف على الناس ولا يسألهم ولا يفطن لحاله، وليس معناه
نفى أصل المسكنة عن الطواف وإنما معناه نفى كمالها وهذا كقوله عليه الصلاة والسلام
(أتدرون من المفلس؟) الحديث وكقوله ﷺ (أتدرون من الرقوب) وكقوله تعالى
(ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن) الآية
استدل ابن عبد البر على إطلاق اسم المسكنة على الطواف بحديث أم مجيد
مرفوعا (ردوا المسكين ولو بظلف محرق) ويقول عائشة رضي الله عنها (إن

المسكين لبقف على بابي) الحديث قال وقد جعل الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين وأجمعوا أن السائل الطواف المحتاج مسكين ﴿الثالثة﴾ الإشارة التي في قوله بهذا الطواف، تحتل أن تكون لحضوره ومشاهدته وتحتل أن تكون لحفارته ﴿الرابعة﴾ قوله (فن المسكين) كذا هو في روايتنا من طريق أبي مصعب عن مالك وهو الوجه وفي رواية يحيى بن يحيى عن مالك فما المسكين، وتابعه عليه جماعة كما ذكر ابن عبد البر وكذا هو في صحيح مسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن الخزاعي وله ثلاث توجيهات (أحدها) أن يكون أراد فما الحال التي يكون بها السائل مسكينا (الثاني) أن تكون ما هنا بمعنى من كما قيل في قوله تعالى (والسما وما بناها) وقوله تعالى (وما خلق الذكر والانثى) ذكرهما ابن عبد البر (والثالث) ان ماتأتى كثيرا لصفات من يعقل كقوله تعالى (فانكحوا ما لاب لكم من النساء) أي الطيب ذكره النووي في شرح مسلم ﴿الخامسة﴾ الغنى بكسر الغين مقصور اليسار وقوله يغنيه صفته وهو قدر زائد على اليسار إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر واللفظ محتمل لأن يكون المراد نفى أصل اليسار ولأن يكون المراد نفى اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) وكقول الشاعر

* على لاحب لا يهتدى بمناره *

وعلى الاحتمال الثاني ففيه أن المسكين هو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته لا يكفيه وهو حينئذ أحسن حالا من الفقير فإنه الذي لا يملك شيئاً أصلاً أو يملك ما لا يقع موقعاً من كفايته وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وفقهاء الكوفة وقال به من أهل اللغة الأصمعي وأبو جعفر أحمد بن عبيدوا استدلل أيضاً بقوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فساكن مساكين مع أن لهم سفينة لكونها لا تقوم بجميع حاجتهم وعكس آخرون ذلك فقالوا: الفقير أحسن حالا من المسكين - كاه ابن عبد البر عن يونس بن حبيب وابن السكيت وابن قتيبة وقوم من أهل الفقه والحديث وقال آخرون هما سواء ولا فرق بينهما في المعنى

﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والله إني لأتقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة إلى فراشي أو في بيتي فأرفعها لآكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم

وان افترقا في الاسم حكاه ابن عبد البر عن ابن القاسم وسائر أصحاب مالك وحكى ابن بطل قولارابعاً أن المسكين الذي يسأل والفقير الذي لا يسأل ﴿ السادسة ﴾ قوله فيصدق عليه وقوله فيسأل الناس منصوبان في جواب النفي وهذا واضح ﴿ السابعة ﴾ فيه أن الصدقة على المتعفف أفضل منها على السائل الطواف وهو كذلك ﴿ الثامنة ﴾ فديستدل بقوله ولا يقوم فيسأل الناس على أحد بحمل قوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) أن معناه نفى السؤال أصلاً وقد يقال لفظه يقوم تدل على التأكيد في السؤال فليس فيه نفى أصل السؤال والتأكيد في السؤال هو الإلحاف

﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

الحديث الاول : عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « والله إني لأتقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي أو في بيتي فأرفعها لآكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق ومن طريق عمرو بن الحارث عن أبي يونس مولى أبي هريرة عن أبي هريرة ويشهد له ما رواه الشيخان من حديث انس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بتمريرة مسقوطة فقال لولا أن تكون من صدقة لآكلتها » وما رواه الشيخان أيضاً عن محمد ابن زياد عن أبي هريرة قال : « أخذ الحسن بن علي تمريرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ أرم بها اما علمت أنا لا نأكل الصدقة ؟ » لفظ مسلم وفي لفظه أيضاً (أنا لا تحل لنا الصدقة)

ولفظ البخارى (أما شعرت أنا لانا كل صدقة) وفى لفظ له (أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة) ﴿الثانية﴾ فيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره أنه لا فرق بين الصدقة الواجبة وصدقة التطوع فأما الأولى فلا خلاف فيها وأما الثانية فهو الأصح من قولى الشافعى وقال ابن قدامة فى المغنى : إنه الظاهر ثم قال وروى عن أحمد أن صدقة التطوع لم تكن محرمة عليه ثم حكى لفظ هذه الرواية ثم قال والصحيح أن هذا لا يدل على إباحة الصدقة له انتهى وإباحة صدقة التطوع له قول للشافعى كما تقدمت الإشارة إليه وفى رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة زيادة أخرى وهى تحريم الصدقة على آل النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عند أصحابنا أن المحرم عليهم الزكاة دون صدقة التطوع وكذا هو الصحيح عند الحنابلة وبه قال الحنفية وهو رواية أصح عن ابن القاسم فى العتبية وعكس بعض المالكية ذلك فقال : نحل لهم الصدقة الواجبة ولا يحل لهم التطوع لأن المنة قد بقع فيها وقال آخرون منهم بتعريمها عليهم وقال أبو بكر الأبهري منهم بعكسه : إنه يحل لهم الزكاة وصدقة التطوع واختلف العلماء فى المراد بالآل فقال الشافعى : هم بنو هاشم وبنو المطالب وبه قال بعض المالكية وقال أبو حنيفة ومالك : بنو هاشم فقط ، وعن أحمد روايتان كالمذهبين وقال أشهب هم بنو غالب وقال أصبغ هم بنو قصى قل القاضى عياض وقال بعض العلماء هم قريش كلها ﴿الثالثة﴾ وفيه استعمال الورع وهو ترك الشبهات فإن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال ولهذا رفعها النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يأكلها ولا يقدم إلا على ما يجوز له فعله لكن ترجح عنده الورع وهو تركها ومنه قوله فى حديث أنس : «مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر مسقوطة» الحديث وفى ذلك الحديث زيادة أخرى وهى أن تلك التمرة ليست منكالة وإنما تملكها بالالتقاط وقد صرح فى رواية مسلم بأنها فى الطريق واستدل به على أن التمرة ونحوها من محقرات الأموال لا يجب تعريقها بل يباح أكلها والتصرف فيها فى الحال لأنه عليه الصلاة والسلام إنما تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها لينة قال النووي : وهذا الحكم متفق عليه وعلمه أصحابنا وغيرهم بأن صاحبها لا يظلمها ولا يبقير له فيها مضاعف

وعن بريدة قال : « جاء سلمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة بمائدةٍ عليها رطب فوضعها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقةٌ عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لانا كل الصدقة فرفعها وجاء من الغد بمثلها فوضعها بين يديه فقال ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقةٌ عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لانا كل الصدقة فجاء من الغد بمثلها فوضعها بين يديه يحمله فقال ما هذا يا سلمان ، فقال هديّةٌ لك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعن بريدة قال « جاء سلمان إلى رسول الله ﷺ حين قدم المدينة بمائدة عليها رطب فوضعها بين يدي رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقة عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لانا كل الصدقة فرفعها وجاء من الغد بمثلها فوضعها بين يديه فقال ما هذا يا سلمان قال صدقة عليك وعلى أصحابك قال ارفعها فإننا لانا كل الصدقة فجاء من الغد بمثلها فوضعها بين يديه يحمله فقال ما هذا يا سلمان فقال هديّة لك فقال رسول الله ﷺ انشطوا قال فنظر إلى الخاتم الذي على ظهر رسول الله ﷺ فأمن به ، وكان لليهود فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا درهما وعلى أن يغرس نخلا فيعمل سلمان فيها حتى تطعم قال فغرس رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل إلا نخلة واحدة غرسها عمر فحملت النخل من عامها ولم تحمل النخلة ، فقال رسول الله ﷺ ما شأن هذه ؟ قال عمر أنا غرستها يا رسول الله ، قال فزعرها رسول الله ﷺ ثم غرسها فحملت من عامها » رواه الترمذی فی الشمائل (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ رواه الترمذی فی الشمائل من طريق علي ابن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وليس في روايته

انْشَطُوا قَالَ فَنَظَرَ إِلَى الْخَاتَمِ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَا مِنْ بِهِ وَكَانَ لِلْيَهُودِ فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَذِّ أَوْ كَذًّا
دِرْهَمًا وَعَلَى أَنْ يَغْرِسَ نَخْلًا فَيَعْمَلُ سَلَمَانُ فِيهَا حَتَّى تُطْعِمَ قَالَ فَغَرَسَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَ إِلَّا نَخْلَةً وَاحِدَةً غَرَسَهَا عُمَرُ
فَحَمَاتِ النَّخْلُ مِنْ عَامِهَا وَلَمْ تَحْمَلِ النَّخْلَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُ هَذِهِ ؟ قَالَ عُمَرُ أَنَا غَرَسْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ
فَنَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ غَرَسَهَا فَحَمَلَتْ مِنْ عَامِهَا
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَاثِلِ

بحيثه بمثله ثانی يوم وقوله إنه صدقة بل اقتصر على مرتين وقال في الثانية
إنها هدية والزيادة من الثقة مقبولة وزيد بن الحباب ثقة حافظ ﴿الثانية﴾ قال
في الصحاح : مادهم يعيدهم لغة في مارهم من الميرة ومنه المائدة وهي خوان
عليه طعام فاذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة وإنما هو خوان قال أبو
عبيدة : مائدة فاعلة بمعنى مفعولة مثل عيشة راضية بمعنى مرضية وقال في المحكم
المائدة الطعام نفسه وان لم يكن هناك خوان وقيل هي نفس الخوان قال الفارسي
لاتسمى مائدة حتى يكون عليها طعام والا فهي خوان انتهى وهذا
الحديث يرد تفسير المائدة بالطعام نفسه ﴿الثالثة﴾ في هذه الرواية أن هدية سلمان
كانت رطباً وفي رواية أخرى أنها تمر رواها الطبراني في معجمه الكبير من
حديث سلمان من طريقين في أحدهما ضعيف وفي الأخرى مجهول وفي رواية أخرى عن
سلمان أيضاً (فاحتطبت حطباً فبعته فصنعت طعاماً فأتيت به النبي صلى الله عليه
وسلم) رواه أحمد والبخاري في مسندهما باسناد جيد وفي رواية عنه (فاشتريت
لحم جذور بدرهم ثم طبخته فجعلت قصعة من ثريد فاحتملتها حتى أتيتها بها
على عاتقي حتى وضعتها بين يديه) رواه الطبراني باسناد جيد ولعل الهدية كانت

طعاما ورطباً فالاسناد بهما صحيح وأما رواية الترمذي فضعيفة كما تقدم ﴿الرابعة﴾
ظاهر الرواية أنه عليه الصلاة والسلام لما ذكر له سلمان أنها صدقة لم يأكلها
هو ولا أصحابه لكن المعروف أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه كلوا
وامسك يده فلم يأكل رواه الامام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه وغيرها
من طرق عديدة وهو أصح ويحتمل أن يكون قوله ارفعها أي عنى لا
مطلقا ﴿الخامسة﴾ هذا الذي في هذه الرواية من انه جاءه بصدقة مرتين تقدم
أنه ليس في رواية الترمذي في الشرائع من هذا الوجه ولا رأيت في شيء من
الروايات فإن صح فكانه قصد بتكرير ذلك ان يتأكد عنده العلم بأنه لا يأكل
الصدقة ولم يحتج الى تكرير الهدية لان الذي من خصائصه الامتناع من أكل
الصدقة أما أكل الهدية فم مشترك بينه وبين غيره وإنما يحرم قبول الهدية لعارض
والله أعلم ﴿السادسة﴾ فيه تحريم صدقة التطوع على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو الصحيح المشهور المنصور وقد تقدم ذكره في الحديث الذي قبله ومن يقول
بأباحته يقول لا يلزم من امتناعه من أكلها تحريم وكذا قوله أنا لا تأكل الصدقة
ليس فيه ما يدل على تحريم ذلك فلعلة يترك ذلك تنزهها عنه مع إباحته له وهذا
خلاف ظاهر الحديث وعلى كل حال ففيه أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام
الامتناع من أكل الصدقة ما وجوباً وأما تنزهها ﴿السابعة﴾ فيه الفرق بين
الصدقة والهدية وأنها حقيقتان متغايرتان، وقد ذكر أصحابنا الشافعية في الفرق
بينهما أنه يعتبر في الهدية حملها إلى مكان المهداة له أعظماً له وإكراماً وأنه يعتبر
في الصدقة تملك المحتاج تقرباً إلى الله تعالى وطلباً لثواب الآخرة مع اشتراكها
في أن كلا منها تملك بلا عوض وقد اعترض بعض شيوخنا بقييد الصدقة
بالاحتياج وقال: إن الاعطاء بقصد التقرب صدقة سواء كان لغنى أو فقر كما هو
مقرر في موضعه؛ وصرح النووي في شرح المذهب بنى الخلاف في ذلك وبمحصول
الثواب في اعطاء الغنى، ولك أن تقول كيف تتحقق المنفعة بينهما مع إمكان
اجتماع الأمرين أعني حملها إلى مكان المهداة له على سبيل التعظيم له والاكرام
وكون الاعطاء بقصد التقرب إلى الله تعالى لا لاستئالة ذلك المعطى بل هذا

أبلغ في التقرب الى الله تعالى وهو تهيئة العطية للفقير وراحته من التعب والحمل
وأبعد عن كسر نفسه بمجيئه الى باب المتصدق فيتهنأ وينحفظ عليه صوته وقد
يقال هما أمران متنافيان فانه اذا كان القصد التقرب الى الله تعالى فلا نظر الى
خصوصية شخص بعينه حتى يعظم ويكرم بل القصد ارفاق المتصدق عليه
كأننا من كان وفي تعظيم المهدي له ما ينافي قصد التقرب باعطائه وهو النظر الى
خصوصيته فلا يجتمع قصد التقرب مع النظر الى شخص بخصوصه فان اجتماعا
كان من باب التشريك في العادة ويبقى النظر والحكم للداعية القوية التي
هي بحيث لو فقدت لم توجد تلك العطية؛ فان قلت ففي الحديث (كل معروف
صدقة) رواه الطبراني في معجمه من حديث بلال وهذا يقتضي صدق اسم
الصدقة على مطلق العطية؛ قلت لم يرد بالصدقة هنا مدلولها الاصلى الذي هو
الاعطاء بقصد التقرب الى الله تعالى وإنما استعمل الصدقة في مطلق العطية على
سبيل المجاز والله أعلم **(الثامنة)** فيه حجة لما يقوله الفقهاء من أصحابنا وغيرهم
أن العبرة في العطاء بنية الدافع فمن عليه دينان بأحدهما رهن فدفع ما يؤدى
أحدهما وقال أردت الدفع عن الدين الذي به الرهن لينفك وقال الآخذ إنما
أخذته عن الذي لا رهن به فالقول قول الدافع وكذا لو قال أردت الدفع عن
دينك على وقال الآخذ إنما أخذته تبرعا ووجه الدليل أنه عليه الصلاة والسلام
سأل سلمان عن نيته فيما أحضره ورتب الحكم على ذلك من غير نظر للآخذ
وهو استدلال واضح **(التاسعة)** فيه أنه لا يشترط في كل من الهدية والصدقة
الايجاب والقبول باللفظ بل يكفى القبض وتملك به فان سلمان رضى الله عنه
اقتصر على مجرد وضعه والنبي صلى الله عليه وسلم إنما سأل ليمتيزه الهدية المباحة
عن الصدقة المحرمة عليه ولم يوجد من النبي صلى الله عليه وسلم لفظ في قبول
الهدية وهذا هو الصحيح الذي عليه قرار مذهب الشافعي وقطع به غير واحد
من الشافعية واحتجوا بهذا الحديث وغيره من الأحاديث التي فيها حمل الهدايا
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقبلها ولا لفظ هناك قالوا وعلى هذا جرى
الناس في الأعصار ولذلك كانوا يبعثون بها على أيدي الصبيان الذين لا عبارة

لهم وفي المسألة توجه لبعض أصحابنا أنه يشترط فيها الإيجاب والقبول كالبيع والهبة والوصية وهو ظاهر كلام الشيخ أبي حامد والمتلقين عنه ﴿العاشرة﴾ فيه أنه لا يشترط في صدق اسم الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول ومتوسط وهو الأصح عند أصحابنا وحكى أبو عبد الله الزيري من أصحابنا فيما إذا حلف لا يهدى إليه فوهب له خاتماً أو نحوه يدايدهل يحنت وجهين والمشهور ما تقدم ﴿الحادية عشرة﴾ فيه قبول الهدية ممن يدعى أنها ملكه اعتماداً على مجرد يده من غير تنقيب على باطن الأمر في ذلك ولا تحقق ملكه لها ﴿الثانية عشرة﴾ قوله فوضعه بين يديه يحمله مشكل الظاهر لأن الحمل غير الوضع فكيف يكون الحمل حالاً من الوضع فيحتمل أن يقال إن في الكلام تقديماً وتأخيراً أو أصلاً فجاء من الغد بـه يحمله فوضعه بين يديه ويحتمل أنه لما وضعه بين يديه لم يجعل استقراره على الأرض بل صار مع ذلك حامله مستوفزاً به فإنه متوقع رده كما فعل في المراتب الأولى ولين ويحتمل أن يكون هذا زيادة في تأكيد كونه هدية لحصول المبالغة في الإكرام باستمرار صورة الحمل له مع وضعه على الأرض والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله انشطوا باسكان النون وفتح الشين المعجمة فعل أمر من النشاط والمراد الأمر بالنشاط للأكل معه وكل ما خف المرء لفعله ومال إليه وآثره فقد نشط له وكانت هذه الهدية خاصة بالنبي ﷺ فإنه خصه بها وقال هدية لك بخلاف الصدقة التي أحضرها في اليومين الأولين فإنه قال فيها صدقة عليك وعلى أصحابك ففيه أنه يستحب للمهدى له أن يطعم الحاضرين مما أهدى له وذلك حسن معدود من مكارم الأخلاق ﴿الرابعة عشرة﴾ وفيه قبول هدية الكافر فإن سلمان رضى الله عنه لم يكن أسلم إذ ذاك وإنما أسلم بعد استيعاب العلامات الثلاث التي كان عليها من علامات النبوة وهي امتناعه من الصدقة، وأكله للهدية وخاتم النبوة وإنما رأى خاتم النبوة بعد قبول هديته ﴿الخامسة عشرة﴾ الخاتم فيه لغتان فتح التاء وكسرها وقد ذكر في هذه الرواية أنه على ظهر رسول الله ﷺ ولم يبين محله من ظهره وفي سائر الأحاديث أنه بين كتفيه وقد اختلفت الأحاديث في صفته وقدره ففي حديث السائب بن يزيد أنه مثل ذر الحجلة وهو في

الصحيحين وفي حديث جابر بن سمرة كانه بيضة حمام) رواه مسلم وفي رواية الترمذى (كأنه غدة حمراء مثل بيضة الحمامة) وفي حديث أبى زيد بن أخطب أنه قيل له وما الخاتم؟ قال (شعيرات مجتمعات) رواه الترمذى فى الشمائل ورواه الحاكم بلفظ (شعر مجتمع) وقال صحيح الاسناد وفي حديث عبد الله بن سرجس «فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى جمعا عليه خيلان كامثال التآليل» رواه مسلم وغيره والمراد (بالجمع) بضم الجيم جمع الكف أو الاصابع وقال أبو الربيع سليمان بن سبيع فى شفاء الصدور هو شامة سوداء تضرب الى الصفرة حولها شعرات متواليات كأنها عرف فرس بمنكبه الايمن وفي حديث أبى رمنة مثل السلعة وفي رواية عنه مثل التفاحة وفي الشمائل للترمذى عن أبى سعيد الخدرى بضعة ناشذة وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما مثل البندقة من لحم عليه مكتوب عند رسول الله رواه ابن عساكر وعن ابن هشام تشبيهه بالبحجم وشبهه بعضهم بركبة العنز وقيل فى تشبيهه غير ذلك وذكر أبو العباس القرطبى بعض هذه الاقوال وقال وهذه كلها متقاربة المعنى مفيدة أن خاتم النبوة كان نتوءاً قائماً احمر تحت كتفه الايسر قدره اذا قلل كبيضة الحمامة وإذا كبر جمع اليد ثم إن السهيلي قال لم ندر هل خلق بالنبى صلى الله عليه وسلم أم وضع فيه بعد ما ولد أو حين نبي؟ فبين لنا ما رواه ابن أبى الدنيا بسنده إلى أبى ذر فى حديث الملائكين «قال أحدهما لصاحبه اغسل بطنه غسل الاناء واغسل قلبه غسل الملاء ثم قال أحدهما لصاحبه خط بطنه فخاط بطنى وجعل الخاتم بين كتفى كما هو الآن) فبين فى هذا الحديث متى وضع وكيف وضع ومن وضعه وذكر عبد الكريم الحلبى فى شرح السيرة رواية فيها وأقبل الثالث وفى يده خاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وثديه ووجد رده زماناً» وقال القرطبى أيضاً قال القاضي عياض: «الخاتم هذا شق الملائكين بين كتفيه» قال القرطبى وهذه غفلة فان الشق إنما كان فى الصدر وأثره إنما كان خطأ واضحاً فى صدره الى مراق بطنه كما هو منصوص عليه فى كتابى البخارى ومسلم ولم يثبت قط فى رواية صحيحة ولا حسنة ولا غريبة أنه بلغ بالشق حتى نفذ الى ظهره ولو كان كذلك لزم أن

يكون مستطيلا من بين كتفيه الى أسفل من ذلك لانه الذي يحاذي الصدر من
مسرته الى مراق بطنه ولعل هذا وقع غلطا من بعض الناسخين لكتابه انتهى
وعن جابر قال: «أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه فالتقمت خاتم النبوة بفعي
فكان يم علي مسكا» (السادسة عشرة) في هذه الرواية انه عليه الصلاة والسلام اشترى
سلمان رضي الله عنه بكذا وكذا درهما وعلى أن يغرس نخلا فيعمل سلمان
فيها وفي ذلك اشكال لان البائع لسلمان يسكون حينئذ قد استثنى جزءا من
منفعته وأبقاها لنفسه وهو غرسه لتلك النخلة وعمله فيها وذلك منهى عنه
والمعروف في بقية الروايات ان سلمان كاتب مولاه على ذهب وعمل في نخل
في مسند أحمد وغيره عن سلمان انه قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
كاتب يا سلمان فكتبت صاحبي على ثلثمائة نخلة أحببها له بالفقار وبأربعين أوقية
فقال رسول الله ﷺ لأصحابه أعينوا أخاكم فأعانوني بالنخل الرجل بثلاثين
ودية والرجل بعشرين ودية والرجل بخمس عشرة ودية والرجل بعشر يعين
الرجل بقدر ما عنده حتى إذا اجتمعت لي ثلثمائة ودية قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذهب يا سلمان فققر لها فأذا فرغت فأنتي فأكون أنا أضعها بيدي
قال فققرت لها وأعانتني أصحابي حتى اذا فرغت منها جئته فأخبرته فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم معي إليها فجعلنا تقرب إليه الودي ويضعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيده فوالذي نفس سلمان بيده مامات منها ودية
واحدة فأدبت النخل وبقي على المال فأنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنل
بيضة دجاجة من ذهب من بعض المعادن فقال ما فعل الفارسي المكاتب قال
فدعيت له: قال خذ هذه فأدبها ما عليك يا سلمان، قال قلت وأين تقع هذه يا رسول
الله مما على؟ قال خذها فان الله سيؤدي بها عنك قال فاخذتها فوزنت لهم منها
والذي نفس سليمان بيده أربعين أوقية فاوفيتهم حقهم وعتقت فشهدت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق، ثم لم يفتني معه مشهد اسناده جيد فيه
محمد بن اسحق وقد صرح بالسماع وفي معجم الطبراني عن سلمان رضي الله عنه
«أن النبي ﷺ قال له اذهب فاشتر نفسك قال فانطلقت الى صاحبي فقلت

❦ باب زكاة الفطر ❦

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرٍّ وعبد ذكرٍ وأنثى من المسلمين » وزاد الشيخان في رواية (صغيراً أو كبيراً) ولهما في رواية قال ابن عمر « فجعل الناس

بعضهم بعضاً فقال : (نعم) عني أن ثبت لي مائة نخلة فإذا انبتت جئتني بوزن نواة من ذهب فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشتري نفسك بالذي سألك وأتني بدلو من ماء البئر التي كنت تسقى منها ذلك النخل . قال فدعا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سقيتها فوالله لقد غرست مائة نخلة فما منها نخلة إلا نبتت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أن النخل قد نبت فأعطاني قطعة من ذهب فاناظلتها فوضعتها في كفة الميزان ووضع في الجانب الآخر نواة قال فوالله ما استقلت القطعة من الذهب من الأرض قال وجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأعتقني « وفي معجم الطبراني أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال : « اشترطت لهم أنك عبد فاشتر نفسك منهم فاشتره النبي صلى الله عليه وسلم على أن يحبي لهم ثلثمائة نخلة وأربعين أوقية ذهب ثم هو حر » فيحمل قوله في رواية المصنف فاشتره رسول الله ﷺ على أن مضاه أمره بشرائه نفسه إما بكتابة أو غيرها فجعل النبي ﷺ معنا مشترياً لأمره بالشراء ويدل لذلك الرواية الأخيرة التي سقناها من معجم الطبراني فإنه جمع فيها بين قوله اشتر نفسك وبين قوله فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم (السابعة عشرة) فيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ

❦ باب زكاة الفطر ❦

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرٍّ وعبد ذكرٍ وأنثى من

عِدْلُهُ مُدَيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ « وفي روايةٍ للبخارى (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) وفي روايةٍ له (وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين) وفي روايةٍ للحاكم وصححها « صاعاً من تمر أو صاعاً من بُرٍّ » ولأبي داود « كان الناس يُخْرِجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمرٍ

المسلمين » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الأئمة الستة من هذا الوجه من طريق مالك وليس في رواية البخارى من هذا الوجه قوله من رمضان على الناس وفي رواية الأئمة الستة « حر أو عبد ذكر أو أنثى بأوبدل الواو إلا أن في رواية ابن ماجه حر وعبد ذكر أو أنثى بالواو في الأول وأوفى الثانى وفي رواية للنسائى (فرض رسول الله ﷺ زكاة رمضان على كل صغير وكبير حر وعبد ذكر وأنثى) وأخرجه البخارى وأبو داود والنسائى من طريق عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر وفيه على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة وأخرجه الشيخان والنسائى وابن ماجه من طريق الليث عن نافع أن عبد الله قال : « أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال عبد الله فجعل الناس عدله مدنين من حنطة » وأخرجه الأئمة الستة خلا ابن ماجه من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى » زاد أبو داود وكان ابن عمر يؤديه قبل ذلك باليوم واليومين وأخرجه أيضاً خلا ابن ماجه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال (فرض النبي ﷺ صدقة الفطر أو قال رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر وصاعاً من شعير فعبد الناس به نصف صاع من بر فكان ابن عمر يعطى التمر فاعوز أهل المدينة التمر فأعطى شعيراً فكان ابن عمر يعطى عن الصغير والكبير حتى أنه كان يعطى عن بنى وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها وكانوا

أَوْ سَلَتْ أَوْ زَيْبٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَكَانَتْ الْحِنْطَةُ جَعَلَ
عُمَرُ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً مَكَانَ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ « وَرَوَاهُ
الْحَاكِمُ دُونَ فَيْلٍ عُمَرُ وَصَحَّحَهُ » وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَصَحَّحَهُ (أَوْ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
(صَاعٍ مِنْ بُرٍّ) وَاسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ

يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين لفظ البخاري وفي رواية مسلم الجزم بقوله
صدقة رمضان ولم يذكر قوله فكان ابن عمر يعطي التمر وما بعده واتفق عليه الشيخان
أيضا وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر
على الصغير والكبير والحر والمملوك » قال أبو داود في سننه ورواه سعيد
الجمحي عن عبيد الله عن نافع قال فيه من المسلمين والمشركين عن عبيد الله ليس فيه
(من المسلمين) وروى الحاكم في مستدركه رواية سعيد الجمحي هذه ولفظها (فرض
زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من بر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين)
وصححها وأخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر « أن
رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حر
أو عبد رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعا من تمر أو صاعا من شعير » وأخرج
أيضا من هذا الوجه أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج
الناس إلى الصلاة وكلام الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى في الأحكام يوهم
انفراد البخاري بهذه الجملة وقد عرفت أنها عند مسلم من طريق موسى بن
عقبة والضحاك بن عثمان وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم في مستدركه
وصححه من رواية عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس
يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير أو تمر أو سلت
أو زبيب فما كان عمر رضى الله عنه وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة

حديث ابن عباس (صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ أو نصف صاع قمح) ثم رواه النسائي موقوفاً (صدقة الفطر صاع من طعام وقال هذا أثبت) وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمُرَاءُ قَالَ

مَكَانَ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ» وَلَمْ يَذْكُرِ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ الْمَوْقُوفَ عَلَى عَمْرٍو وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ بَيْنَ فَرْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ زَكَاةُ الْفِطْرِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ وَعَبْدٍ ذَكَرَ وَأَنْتَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ» وَقَالَ أَنَا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ (الثَّانِيَةُ) فِيهِ وَجُوبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ الْأَمْنُ شَذَّ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ اسْحَقُ يَعْنِي ابْنُ رَاهَوِيَةَ هُوَ كَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ قَالَ بِهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَى قَوْلِهِ فَرَضَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوْجِبَ وَمَا أَوْجَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبِأَمْرِ اللَّهِ أَوْجِبَ وَمَا كَانَ لِيَنْطِقَ عَنِ الْهَوَى ثَمَّ حَكَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَبَعْضِ مَتَأَخَّرِي الْمَالِكِيَةِ وَبَعْضِ أَصْحَابِ دَاوُدَ أَنَّهَا سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ فَرَضَ قَدَرُ كَقَوْلِهِمْ فَرَضَ الْقَاضِي تَقَّةُ الْيَتِيمِ قَالَ وَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ وَادْعَاءٌ عَلَى النَّصِّ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَعْمُودِ فِيهِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ أَنَّ مَعْنَاهُ إِيْجَابٌ مِنَ اللَّهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ وَفَرَضَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَنَحْوُ هَذَا كُلِّ ذَلِكَ أَوْجِبَ وَأُلْزِمَ قَالَ وَمَرَضَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِيهَا فَقَالَ هِيَ سَنَةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَصْنَعْ شَيْئاً قَالَ وَمَسَائِرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: أَجْمَعُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِهَا ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي نَسْخِهَا فَقَالَتْ فِرْقَةٌ هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِالزَّكَاةِ وَرَوَّاعِنٌ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ بِنَ عِبَادَةَ أَنَّهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِهَا قَبْلَ نَزُولِ الزَّكَاةِ فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الزَّكَاةِ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَنَحْنُ قَعْلُهُ وَقَالَ الْجَهْوَريُّ: لَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ، قُلْتُ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ رَوَاهُ

أَرَى مُدَّامَنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا (أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطِ)
وَلَأَبِي دَاوُدَ (أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ) وَقَالَ هَذِهِ وَهَمٌّ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ،
قَالَ حَامِدُ بْنُ بَحْيٍ فَانْكُرُوا عَلَيْهِ قَتْرَكَهُ سُفْيَانُ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
زَادَ مَا لَكَ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَرَوَى أَبُو السَّخْتِيَانِيُّ وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ
عَمْرٍو وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ

النسائي وابن ماجه قال الخطابي وهو لا يدل على زوال وجوبها وذلك أن الزيادة في جنس
العبادة لا توجب نسخ الاصل المريد عليه غير أن محل سائر الزكوات الاموال ومحل زكاة
الفطر الرقاب اه ومن ذهب الى انها غير واجبة ابن اللبان من أصحابنا الشافعية وقال
النووي إنه شاهد منكر بل غلط صريح وقال القاضي أبو بكر بن العربي عن مالك في وجوبها
روايتان احدهما محتملة والاخرى قال زكاة الفطر فرض ، وبذلك قال فقهاء الامصار
قال ونأول قوم قوله فرض بمعنى قدر وهو بمعنى الوجوب أظهر لانه قال زكاة الفطر
فدخلت تحت قوله (وآتوا الزكاة) فان كان قوله فرض أوجب فيها ونعمت وإن كان
بمعنى قدر فيكون المعنى قدر الزكاة المفروضة بالقرآن بالفطر كما قدر زكاة المال
﴿ الثالثة ﴾ فيه أن زكاة الفطر فرض وهو مقتضى قاعدة الجهمور في ترادف الفرض
والواجب واقتصر الحنفية في كتبهم على القول بالوجوب وهو مقتضى قاعدةهم في أن
الواجب ما ثبت بدليل ظني واختلاف الحنابلة في ذلك قال ابن قدامة قال بعض أصحابنا
وهل تسمى فرضا مع القول بوجوبها على روايتين قال والصحيح أنها فرض لقول
ابن عمر (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر) ولا جتماع العلماء على أنها فرض ولأن
الفرض ان كان الواجب فهي واجبة وان كان الواجب المتسأ كد فهي متأكدة
بجمع عليها اه ﴿ الرابعة ﴾ استدلل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليله
العید لكونه أضافها الى الفطر وذلك هو وقت الفطر و اضافتها الى الفطر لانه
وقت الوجوب وبهذا قال الشافعي في قوله الجديد وأحمد بن حنبل وهو إحدى
الروايتين عن مالك وحكاها ابن المنذر عن اسحق ابن راهويه وحكاها ابن

وَلَمْ يَدَّ كَرُوا فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ
رِوَايَةِ مَالِكٍ مِمَّنْ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ (قَالَ) لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِمَا مَالِكٌ بَلْ
تَابَعَهُ عَلَيْهِمَا عَمْرُو بْنُ نَافِعٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عِنْدَ
مُسْلِمٍ وَيُونُسُ بْنُ زَيْدٍ وَالْمَعْلِيُّ بْنُ أَسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَكَثِيرُ بْنُ
فَرْقَدٍ وَاخْتَلَفَ فِي زِيَادِ تَهُمَا عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَيُّوبَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَدَامَةٌ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَقْتُ وَجُوبِهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ
وَهُوَ أَحَدُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَبِهِ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا مَطْرَفُ بْنُ الْقَاسِمِ
وَابْنُ لُحْشُونٍ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ أَهْ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ
فِي قَوْلِهِ التَّقْدِيمُ وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَأَبْنَى ثَوْرٍ وَحَكَاهُ ابْنُ
قَدَامَةَ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَزَعَمَ هَؤُلَاءِ أَنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ هُوَ وَقْتُ الْفِطْرِ فَأَنَّ
الَّذِي تَجَدَّدَ فِيهِ الْفِطْرُ أَمَّا اللَّيْلُ فَلَا يَكُنْ قَطْعًا لِلصَّوْمِ لَا فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ
قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ: وَكَلَّا الِاسْتِدْلَالَينِ ضَعِيفٌ لِأَنِّ إِضَافَتَهَا
إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ بَلْ يَقْتَضِي إِضَافَةَ هَذِهِ الزَّكَاةِ
إِلَى الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ فَيُقَالُ حِينَئِذٍ بِالْوُجُوبِ بَظَاهِرِ نَقْطَةِ فَرْضٍ وَيُؤْخَذُ وَقْتُ
الْوُجُوبِ مِنْ أَمْرٍ آخَرَ أَهْ قُلْتُ لَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهَا لِلْفِطْرِ إِلَّا أَنَّهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ
وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِضَافَتَهَا لِلتَّعْرِيفِ وَقَالَ قَوْمٌ إِلَى سَبَبِ وَجُوبِهَا وَأَنَا أَقُولُ إِلَى
وَقْتُ وَجُوبِهَا، وَسَبَبُ وَجُوبِهَا مَا يَجْرِي فِي الصَّوْمِ مِنَ الْغُفْوِ اسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ
بِمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «فَرْضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً
لِلنَّصَائِمِ أَوْ الصِّيَامِ مِنَ الْغُفْوِ وَالرَّفْتِ وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ مِنْ أَدَاةِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ
زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمِنْ أَدَاةِهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
قَوْلٌ ثَالِثٌ أَنَّهَا تَجِبُ بِجَمْعِ الْوَقْتَيْنِ قَالَهُ الصَّيْدَلَانِيُّ خَرَجَهُ صَاحِبُ التَّلْخِصِ
وَاسْتَنْكَرَهُ الْأَصْحَابُ وَعِبَارَةُ التَّلْخِصِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَنْصُوصٌ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ
تَجِبُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ الْعِيدِ وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ

وجوبا موسعا آخره غروب الشمس من يوم الفطر وفي المسألة قول (ثالث) أنها تجب على من أدرك طلوع الفجر إلى أن يعلو النهار حكاه ابن المنذر عن بعض أهل العلم وقال ابن حزم الظاهري : وقتها أثر طلوع الفجر إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة فإن كان صاحب القول المتقدم أراد بعلو النهار بياض الشمس اتحد مع قول ابن حزم، وإن أراد شيئا غير ذلك فهي حينئذ سبعة أقوال ، وتظهر ثمرة الخلاف في صور كثيرة ، (منها) لومات بعد الغروب وقبل الفجر وجبت الزكاة على القول الأول دون الثاني ، ثم اعلم أن عبارة إمام الحرمين والغزالي والرافعي تقتضي على القول الأول أن الاعتبار بأدراك وقت الغروب خاصة لكن المشهور في مذهب الشافعي : اعتبار إدراك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال ، صرح به غير واحد ونص عليه الشافعي ، ويظهر أثر ذلك فيما لو قال لعبده أنت حر مع أول جزء من شوال ، فقتضى الأول أن العبد المذكور يجب عليه إخراج الفطرة عن نفسه ولا يجب عليه على الثاني المرجح ، وقد يستدل له بأضافة الزكاة إلى الفطر من رمضان ، فإنه يقتضى اعتبار جزء من رمضان وجزء من زمن الفطر ، والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ فيه التخيير في زكاة الفطر بين التمر والشعير ، فيخرج من أيهما شاء صاعا ولا يجزئ ، إخراج غيرهما وبهذا قال ابن حزم الظاهري : فهو أسعد الناس بالعمل بهذه الرواية المشهورة لكن ورد في روايات أخر ذكر أجناس أخر ، فتقدم من المستدرك للحاكم (صاعا من تمر أو صاعا من بر) وصححه ومن سنن أبي داود والنسائي ومستدرك الحاكم (كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب) وروى الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة (أن النبي ﷺ حض على صدقة رمضان على كل إنسان صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من قمح) وقال هذا حديث صحيح وعن أبي اسحاق عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ أنه قال في صدقة الفطر (عن كل صغير وكبير حر أو عبد صاع من بر أو صاع من تمر) ثم قال : هكذا أسنده عن علي ووقفه غيره ، وعن زيد بن ثابت قال : (خطبنا رسول

الله ﷺ فقال: «من كلن عنده طعام فليصدق بصاع من بر أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق، أو صاع من زبيب أو صاع من سلت» وذكر الحاكم أن إسناده يخرج مثله في الشواهد وذكر والذي رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام أن إسناده حديث علي وزيد بن ثابت ضعيف وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال «إن هذه الزكاة فرضها رسول الله ﷺ على كل ذكر وأنتى حر ومملوك صاعا من شعير أو تمر أو نصف صاع من قمح» ثم روى النسائي عن ابن عباس قال صدقة الفطر صاع من طعام وقال هذا أثبت وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «كنا نعطيها في زمان النبي ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير، أو صاعا من زبيب فله اجاء معاوية وجاءت السمراء قال: أرى مدا من هذا يعدل مدين» وفي رواية لهما (أو صاعا من أقط) ولا يابى داود أو صاعا من دقيق وقال هذه وهم من ابن عيينة قال حامد بن يحيى فأنكروا عليه فتركه سفیان واعتل ابن حزم في ترك الأخذ بحديث أبي سعيد بأنه مضطرب المتن وبأنه ليس فيه أن النبي ﷺ علم بذلك وأقره وكلامه في ذلك ضعيف مردود وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب الشافعية إلى أن جنس الفطرة كل ما يجب فيه العشر وعن الشافعي قول قديم أنه لا يجرى فيها الخمص والعس والمذهب المشهور الأول والصحيح عندهم إجزاء الأقط أيضا الصحة الحديث به، فإن جوزناه فالأصح أن اللبن والجبن الذي ليس منزوع الزبد في معناه والخلاف في إخراج من قوة الأقط واللبن والجبن ولا يجرىء الدقيق ولا السويق ولا الخبز كما لا تجزىء القيمة وقال الآ نعطى يجرىء الدقيق قال ابن عبدان يقتضى قوله إجزاء السويق والخبز وصححه وفي الواجب من الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه لأصحابنا (أصحها) عند الجمهور غالب قوت البلد (والثاني) قوت نفسه وصححه ابن عبدان و(الثالث) يتخير بين الأجناس وهو الأصح عند القاضي أبي الطيب ثم إذا أوجبنا قوت نفسه أو البلد فعدل إلى ما هو دونه لم يجرىء وإن عدل إلى أعلا منه جاز وفيما يعتبر به الأعلأ والأدنى وجهان أصحهما الاعتبار بزيادة صلاحية الاقتيات والثاني بالقيمة هذا تفصيل مذهبنا في ذلك على سبيل الاختصار

وقال الخنابلة هو مخير بين الحمسة المنصوص عليها . وهى التمر والشعير والبر والزبيب والاقط قالوا والسلت نوع من الشعير فيجوز اخراجه لدخوله فى المنصوص عليه ، وهوى بعض طرق حديث ابن عمر كاتقدم ونص أحمد على جواز إخراج الدقيق ، وكذلك السويق ولا يجزىء عندهم الخبز ، قالوا فيتخير بين هذه فيخرج ما شاء منها وإن لم يكن قوتاله ، إلا الاقط فانما يخرج من هو قوته ولم يحذف المنصوص عليه سواء ، فان وجد سواء فى اجزائه عندهم روايتان منشؤهما ورود النص به ، وكونه غير زكوى ، قالوا وأفضلها التمر وبعده البر ، وقال بعضهم الزبيب قالوا ولا يجوز العدول عن هذه الأجناس مع القدرة على أحدها ، ولو كان المعدول اليه قوت بلده ، فان عجز عنها أجزأه كل مقتات من كل حبة وثمره ، قاله الخرقى قال ابن قدامة وظاهره أنه لا يجزئ المقتات من غيرها كاللحم والابن ، وقال أبو بكر يعطى مقام مقام الأجناس المنصوص عليها عند عدمها ، وقال ابن حامد يجزئها عند عدمها الاخراج بما يقتات به كالدرة والدخن ولحوم الحيتان والانعام ، ولا يردون الى أقرب قوت الامصار ، وأما المالكية فان المشهور عندهم أنه جنسية المقتات فى زمنه عليه الصلاة والسلام من القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والاقط والدرة والارز والدخن وزاد ابن حبيب العاس ، وقال أشهب : من السلت الاول خاصة فلواقتيه غيره كالتقطاني والتين والسويق واللحم والابن ، فالمشهور الاجزاء وفى الدقيق قولان ويخرج من غالب قوت البلد ، فان كان قوته دونه لالشح فقولان . وقال الحنفية يتخير بين البر والدقيق والسويق والزبيب والتمر والشعير والدقيق أولى من البر والدراهم أولى من الدقيق فيما يروى عن أبى يوسف وهو اختيار الفقيه أبى جعفر لأنه أدفع الحاجة ، وعن أبى بكر الاعشى تنضيل القمح لانه أبعد من الخلاف ، واعلم أن من قال بالتخير فقد أخذ بظاهر الحديث وأما من قال بتعيين غالب قوت البلد أو قوت نفسه فانه حمل الحديث على ذلك ولم يجعله على ظاهره من التخير ، واقتصر فى المشهور من روايات ابن عمر على التمر والشعير لانها غالب ما يقتات بالمدينة فى ذلك الوقت . فأما ان يكون محمولا على ايجاب التمر على من يقتات به والشعير على من يقتات به ، وإما أن يكون مخيرا بينهما لاستواءهما فى الغلبة فلا ترجح لاحدهما على الآخر ، فالخروج

غير بينهما والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فيه ان الواجب اخراجه في زكاة الفطر صاع من
أى جنس أخرج وبه قال مالك والشافعى وأحمد وجمهور العلماء من السلف
والخلف وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وأبى العالىة وجابر بن زيد، واسحاق
ابن راهويه قال ابن قدامة وروى عن أبى سعيد الخدرى اه وقال أبو حنيفة انما
يخرج صاعا اذا أخرج تمرا أو شعيرا، فاما اذا أخرج قمحا أو دقيقه أو سويقه فالواجب
نصف صاع وعنه فى الزبيب روايتان (أشهرهما) عنه أنه مثل القمح فيخرج
منه نصف صاع (والثانية) أنه كالشعير فيخرج منه صاعا وبه قال أبو يوسف ومحمد
وحكاه ابن المنذر عن سفيان الثورى وأكثر أهل الكوفة غير أبى حنيفة قال
ورويانا عن جماعة من الصحابة التابعين أنه يجزىء نصف صاع من البرء وينا
ذلك عن أبى بكر وعثمان وليس يثبت ذلك عنهما ، وعن على وابن مسعود وجابر
ابن عبد الله وأبى هريرة وابن الزبير ومعاوية واسماء وبه قال سعيد بن المسيب
وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز ، وروى ذلك عن سعيد بن جبير وعروة
ابن الزبير وأبى سلمة بن عبد الرحمن وأبى قلابة وعبد الله بن شداد ومصعب بن سعد
واختلف فيه عن على وابن عباس والشعبى ، فروى عن كل منهم القولان جميعا
اه وهو قول فى مذهب مالك أنه يجزىء من القمح نصف صاع واحتج هؤلاء
بما فى سنن أبى داود عن ثعلبة بن أبى صعيم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال :
صاع من قمح على كل اثنين . وعن ابن عباس (فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة
صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع قمح) وروى الترمذى عن عمر وابن شعيب
عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعث مناديا فى فجاج مكة : ألا ان صدقة الفطر
واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير ؛ مدان من قمح أو
سواء صاع من طعام قال الترمذى حسن غريب ، واحتج الاولون بأن فى بعض
طرق حديث ابن عمر صاعا من بر وهذه زيادة يجب الاخذ بها ، وقد تقدم ذكرها
وروى أيضا من حديث على وزيد بن ثابت ، وقد تقدم ذكرهما ، وفى الصحيحين
عن أبى سعيد الخدرى (كنا نعطيهما فى زمان النبي ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من
تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، قال

أرى مدامن هذا يعدل مدين) قال ابن عبد البر ولم يختلف من ذكر الضعاف في هذا الحديث انه اراد به الحنطة وتقدم من الصحيحين في حديث ابن عمر (أمر النبي ﷺ بركاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير فجعل الناس عدله مدين من حنطة وهذا صريح في أن اخراج نصف صاع من القمح لم يكن في زمن النبي ﷺ وانما حدث بعده وأجابوا عن أحاديث نصف الصاع من القمح بأنها لا تثبت عن النبي ﷺ قاله ابن المنذر ؛ قال ابن قدامة وحديث ثعلبة ينفرد به النعمان بن راشد ، قال البخاري : وهو يهمل كثيرا ، وهو صدوق في الاصل ؛ وقال مهنا ذكرت لاحمد حديث ثعلبة بن أبي صعير في صدقة الفطر نصف صاع من بر فقال ليس بصحيح انما هو مرسل يرويه معمر وابن جريح عن الزهري مرسل (قلت) من قبل من هذا ؛ قال من قبل النعمان بن راشد ليس هو بقوى في الحديث وضعف حديث ابن أبي صعير وسأله عن ابن أبي صعير أم معروف هو ؛ قال من يعرف ابن أبي صعير ليس هو بمعروف ، وذكر احمد وعلي بن المديني ابن أبي صعير فضعهما جميعا وقال ابن عبد البر ليس دون الزهري من تقوم به حجة ورواه أبو اسحاق الحوزجاني قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن النعمان عن الزهري عن ثعلبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ (أدوا صدقة الفطر صاعا من تمح أو قال بر عن كل انسان صغير أو كبير) وهذا حجة لنا واسناده حسن ؛ قال الحوزجاني والنصف صاع ذكره عن النبي ﷺ وروايته ليس يثبت اه كلام ابن قدامة (السابعة) اختلف العلماء في مقدار الصاع فذهب مالك والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز الى أنه خمسة أرطال وثلاث بالرطل البغدادي وذهب أبو حنيفة وصاحبه محمد الى أنه ثمانية أرطال بالرطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كقولهما ثم رجع الى قول مالك والجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة فراه الصيعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم الى زمن النبي ﷺ واطلاق الصاع في الحديث يدل على انه مكيال معروف عندهم وقال ابن الصباغ وغيره من أصحابنا : الاصل فيه السكيل وانما قدره العلماء بالوزن استظهارا وقال النووي قد يستشكل ضبط الصاع بالرطل فان الصاع المخرج به في زمن النبي ﷺ مكيال معروف ويختلف

قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحصى وغيرها والصواب ما قاله أبو الفرج الدارمي من أصحابنا ان الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن وان الواجب أن تخرج بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الصاع موجود ومن لم يجده وجب عليه اخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب ، وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين اه كلام النووي وذكر بعضهم أنه قدحان بكيل القاهرة وقال ابن الرفعة في تصنيف له سماه (الايضاح والتبيان في معرفة المكبال والميزان) أحضر الى من يوثق به من الفقهاء الورعين مدامن خشب مخروط لم يتشقق ولم يستقط منه شيء وأخبرني أنه عايره على مد الشيخ محب الدين الطبري شيخ الحرم الشريف بمكة وأن الشيخ محب الدين المذكور ذكر أنه عايره على مدصح عنده بالسند أنه معاير على ما عويز على مد رسول الله ﷺ فامتحنته بما قال بعض أصحابنا وغيرهم أنه يقيم به المعيار وهو الماش والعدى فوجدت كيله بها يزيد على المائتين زيادة كثيرة فاستحضرت أن الغالب على الظن ان المعيار انما وقع بالشعير لأنه الغالب من أقوات أهل المدينة في الصدر الاول كما دلت على ذلك الاخبار فاعتبرت بالشعير الصعيدي المغربي المنقى من الطين وان كان فيه حبات من القمح يسيرة فصح الوزن المذكور بكيل المد المذكور ثم وزن فجاء زنته مائة وثلاثة وسبعين درهما وثلاث درهم بالمصري ثم وزن من الشعير المقدار المذكور ووضع في المد المذكور فكان بقدره من غير زيادة عليه ومنه يظهر صحة أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما وبه يظهر أيضا صحة صنع الدراهم الموجودة حينئذ بمصر انتهى وقال ابن قدامة في المغني الاصل فيه الكيل وانما قدره العلماء بالوزن ليحفظ وينقل ، وقد روى جماعة عن احمد انه قال الصاع وزنته فوجدته خمسة أرطال وثلاثا حنطة وقال حنبل قال احمد أخذت الصاع من ابن أبي النضر وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب وقال هذا صاع النبي ﷺ الذي يعرف بالمدينة قال احمد فاخذنا العدى فمعرنا به وهو

أصلح ما يكال به لأنه لا يتجافى عن مواضعه فكلنا به ثم وزناه فاذا هو خمسة أرطال وثلاث وقال هذا أصلح ما وقفنا عليه وما بين لنا من صاع النبي ﷺ وإذا كان خمسة أرطال وثلاثا من الحنطة والعدس وهما من أثقل الحبوب فاعدهما من أجناس الفطرة أخف منهما فاذا أخرج منها خمسة أرطال وثلاثا فهي أكثر من صاع وقال محمد بن الحسن إن أخرج خمسة أرطال وثلاثا برا لم يجزئه لأن البر يختلف فيكون ثخينا وخفيفا ، وقال الطحاوي : يخرج ثمانية أرطال مما يستوى كيله ووزنه وهو الزبيب والماش ، ومقتضى كلامه أنه إذا أخرج ثمانية أرطال مما هو أثقل منهما لم يجزئه حتى يزيد شيئا يعلم به أنه قد بلغ صاعا والاولى لمن أخرج من الثقيل بالوزن أن يحتاط فيزيد شيئا يعلم به أنه قد بلغ صاعا اه كلام ابن قدامة **(الثامنة)** فيه وجوب زكاة الفطر على العبد وظاهره اخراج العبد عن نفسه وبه قال داود الظاهري : لانعلم أحدا قال به سواء ولم يتابعه على ذلك ابن حزم ولا أحد من أصحابه ويطلبه قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والاستثناء في صحيح مسلم بلفظ ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وذلك يقتضى أن زكاة الفطر ليست على العبد نفسه وانما هي على سيده قال ابن المنذر : اجتمع عوام أهل العلم على أن على المرء اداء زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر غير المكاتب والعبد المفعوب والآبق والعبد المشتري للتجارة وقال ابن قدامة لانعلم فيه خلافا انتهى وقد اختلفوا في مسائل أشار ابن المنذر في عبارته التي حكيتها الى بعضها فنذكرها ثم نذكر باقيها فأما الغائب فذهب الشافعي وجوب فطرته وان لم تعلم حياته بل انقطع خبره ولم يكن في طاعته بل كان آبقا ولم يكن في يده بل كان مفعوبا ولم يعرف موضعه بل كان ضالا ويجب اخراجها عن هؤلاء في الحال وفي هذه الصور خلاف ضعيف عندهم وكذلك مذهب احمد الا في منقطع الخبر فانه لم يوجب فطرته لكنه قال لو علم بذلك حياته لزمه الاخراج لما مضى ولم يوجب أبو حنيفة زكاة الآبق والاسير والمفعوب المجعود ، وعنه رواية بوجوب زكاة الآبق ، وفصل مالك فأوجب في كل من

المقصوب والآبق الزكاة إذا كانت غيبته قريبة وهو رجي حياته ورجعته، فإن بعدت غيبته وأيس منه سقطت الزكاة عن سيده وقال ابن المنذر . أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يرون أن تؤدي زكاة الفطر عن الرقيق غائبهم وحاضرهم وهو مذهب مالك والشافعي والكوافي وكان ابن عمر يخرج عن غلمانة الذين بوادى القرى وخير، ثم حكى الخلاف في إخراجها عن الآبق فحكى عن الشافعي وأبي ثور وجوبها وإن لم يعلم مكانه ، وعن الزهري وأحمد وإسحاق وجوبها إذا علم مكانه وعن الاوزاعي وجوبها إذا كان في دار الاسلام، وعن عطاء والثوري وأصحاب الرأي . عدم وجوبها ، وعن مالك وجوبها ، إذا كانت غيبته قريبة ترجى رجعته ، فهذه خمسة أقوال قدمت ذكر أربعة منها والذي استفدناه من كلامه مذهب الاوزاعي ، وأما المـ كاتب ففيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي (أصحابها) عند أصحابها أنها لا تجب عليه ولا على سيده عنه ، وبه قال أبو حنيفة ، (والثاني) تجب على سيده وهو المشهور من مذهب مالك كما قاله ابن الحاجب وبه قال عطاء وأبو ثور وابن المنذر و (الثالث) تجب عليه في كسبه وكنفقته ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وفي المسألة (قول رابع) أنه يعطى عنه ان كان في عياله والا فلا، حكاه ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه و (قول خامس) أن السيد يخرجها عنه ان لم يؤد شيئاً من كتابته ، فإن أدى شيئاً من كتابته وإن قل فهي عليه ، قاله ابن حزم الظاهري وأما العبد المشتري للتجارة فالجمهور على أنه يجب على السيد فطرته كغيره لعموم الحديث وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث بن سعد والاوزاعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وأهل الظاهر وقال أبو حنيفة . لا تجب فطرته لوجوب زكاة التجارة فيه؛ وحكى عن عطاء والنخعي والثوري (ومن مسائل العبد) التي اختلف فيها أيضاً - العبد المشترك بين اثنين ، وفطرته واجبة على سيده عند الجمهور وبه قال مالك والشافعي وأحمد في الجملة إلا أنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فقال أصحابنا إن لم يكن بينهما مهايأة فالوجوب عليهما بقدر ملكيهما ، وإن كانت بينهما مهايأة فالاصح اختصاص الوجوب بمن وقع زمن الوجوب في نوبته ، وعن

احمد روايتان الظاهر عنه كما قال ابن قدامة كمنهنا قال وهو قول سائر من أوجب فطرته على سادته ، والرواية الثانية عنه أنه يجب على كل واحد من المالكين صاع ، ولا فرق عند الحنابلة بين أن يكون بينهما مائة أم لا ، وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، هذان ، (والثالث) أن على كل من السيدين نصف صاع ، وإن تفاوت ملكهما ، والأيجاب عليهما بقسط ملكيهما هو رواية ابن القاسم كما ذكره ابن شاس ، وهو المشهور كما ذكره ابن الحاجب ، وقال أبو حنيفة لا فطرة فيه على واحد منهما وحكاها ابن المنذر عن الحسن البصري وعكرمة والثوري وآبى يوسف وحكى عن محمد بن الحسن موافقة الجمهور وليس في كتب الحنفية ذكر الخلاف عندهم في هذه الصورة إنما حكى صاحب الهداية منهم الخلاف في عبيد بين اثنين فقال أبو حنيفة لا زكاة عليهما فيهما أيضا ، وقال صاحباه أبو يوسف ومحمد على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الأشخاص ، وذكر أن مثار الخلاف أنه لا يرى قسمة الرقيق ، وهما يريانها ، وقال ابن حزم : ما نعلم لمن أسقط صدقة الفطر عنه وعن سيده حجة أصلا إلا أنهم قالوا ليس أحد من سيديه بملك عبدائهم استبدل ابن حزم على الوجوب في هذه الصورة بقوله عليه الصلاة والسلام : (ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق) قال والعبد المشترك رقيق ، وأما البعض ، فقال الشافعي : يخرج هو من الصاع بقدر حريته ، وسيده بقدر رقه وهو إحدى الروايتين عن احمد وعنه رواية أخرى أن على كل منهما صاعا كما تقدم في المشترك قال أصحابنا : فإن كان بينهما مائة فالأصح اختصاصها بمن وقعت في نوبته ، ولم يفرق احمد بين المهايأة وعدمها كما تقدم في المشترك . والمشهور عند المالكية أن على المالك بقدر نصيبه ، ولا شيء على العبد وقيل يجب الجميع على المالك ، وقيل على المالك بقدر نصيبه ، وعليه في ذمته بقدر حريته ، فإن لم يكن له مال أخرج السيد الجميع ، وقيل لا يجب عليه ولا على سيده شيء ، حكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة ، وقيل يجب الجميع على العبد حكاه ابن المنذر عن أبي يوسف ومحمد وقال به داود وابن حزم فهذه سبعة أقوال في هذه المسألة (ومن المسائل أيضا) العبد المرهون وزكاته واجبة على مولاه عند مالك

والشافعي والجمهور وهو ظاهر الحديث والمشهور عند الحنفية عدم الوجوب إلا إذا كان عند مولاه مقدار ما يوفي دينه ، وفضل مائتي درهم ، وعن أبي يوسف عدم الوجوب مطلقا (ومنها) العبد الموصى برقبته لشخص وبمنفعته لآخر فطرته على الموصى له بالرقبة عند الشافعي والأكثرين وحكاها ابن المنذر عن أصحاب الرأي وأبي ثور وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، قال ابن القاسم في المدونة هي على الموصى له بالرقبة ، وقال في رواية ابن الموازع هي على الموصى له بالمنفعة وقيل إن قصر زمن الخدمة فهي على الموصى له بالرقبة ، وإن طال فهي على الموصى له (ومنها) عبد بيت المال والموقوف على مسجد لا فطرة فيهما على الصحيح عند أصحابنا وكذا الموقوف على رجل بعينه على الأصح عند النووي وغيره بناء على أن الملك في رقبته لله تعالى (ومنها) العبد العامل في ماشية أو حائط قال عبد الملك بن مروان ليس عليه زكاة الفطر حكاها عنه ابن المنذر ، وهو قول شاذ والجمهور على الوجوب كغيره ، وبه قول الأئمة الأربعة ، والنقطة على ما ذكرناه من مسائل هذا الفصل ﴿ التاسعة ﴾ فيه وجوب زكاة الفطر على الأتني وظاهره إخراجها عن نفسها من غير فرق بين أن يكون لها زوج أم لا ، وبهذا قال أبو حنيفة وسفيان الثوري وابن المنذر وداود وابن حزم وابن أشرس من المالكية ، وذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والليث بن سعد إلى أن المتزوجة تحب فطرتها على زوجها وفي معناها الرجعية والبائن إن كانت حاملا دون ما إذا كانت حائلا ، فلو نشزت وقت الوجوب سقطت فطرتها عن الزوج ، وقال أبو الخطاب الحنبلي : لا تسقط ، فلو كان الزوج معسرا فلا يصح في مذهبه أنه إن كانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على سيدها وإن كانت حرة لم يجب عليها شيء وهو الذي نص عليه الشافعي ، وفرقوا بينهما بكمال تسليم الحرية نفسها بخلاف الأمة ، وأوجب الحنابلة على الحرية فطرة نفسها في هذه الصورة ، وتمسك هؤلاء الذين أوجبوها على الزوج بانقياس على النفقة ، واستأنسوا بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون (رواه الدارقطني والبيهقي وقال إسناده غير قوي ، ورواه البيهقي أيضا من

رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا وفي رواية عن علي عن النبي ﷺ مرسلا أيضا ؛ قال النووي في شرح المذهب : الحاصل أن هذه اللفظة (ومن آمنون) ليست بثابتة اه ؛ وعبر ابن حزم هنا بمباراة بشعة فقال : وفي هذا المكان عجب عجيب ؛ وهو أن الشافعي رحمه الله لا يقول بالمرسل ثم أخذها هنا (بأنن) مرسل في العالم من رواية ابن أبي يحيى اه ولم ينفرد به ابن أبي يحيى فتقدم رواه غيره ؛ وقد روى من حديث ابن عمر أيضا كما تقدم ؛ ثم إن المعتمد القياس على النفقة مع ما انضم إلى ذلك من فعل ابن عمر راوى الحديث في الصحيحين عنه أنه كان يعطى عن الصغير والكبير ؛ قال نافع حتى إن كان ليعطى عن بنى ؛ قال أصحابنا ؛ فلو أخرجت المرأة فطرة نفسها مع يسار الزوج فإن كان بأذنه أجزأ بلا خلاف ؛ وإن كان بغير أذنه ففيه وجهان أصحهما الاجزاء أيضا بناء على أن الوجوب يلاقى المؤدى عنه ثم يتحمله المؤدى وهو الأصح عند الحنابلة أيضا ﴿ العاشرة ﴾ قد عرفت أن في الصحيحين وغيرهما زيادة وهي على الصغير والكبير وذلك يقتضى إخراج زكاة الفطر عن الصغير الذى لم يبلغ أيضا وهو كذلك لكن هل هي في ماله ان كان له مال أو على أبيه ؟ قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف والجمهور هي في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته من أب وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن هي على الأب مطلقا ولو كان للصغير مال لم يخرج منه ؛ وقال ابن حزم الظاهري : هي في مال الصغير ان كان له مال فإن لم يكن له شيء سقطت عنه ولا تجب على أبيه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على خلافه ؛ وقال ابن العربي : لا خلاف بين الناس أن الابن الصغير اذا كان له مال أن زكاة الفطر تخرج عنه من ماله اه قال أصحابنا ولا يختص ذلك بالصغير بل متى وجبت نفقة الكبير بزمانة ونحوها وجبت فطرته ؛ فلو كان الابن الكبير في نفقة أبيه فوجد فوته ليلة العيد ورومه لم تجب فطرته على الأب لسقوط نفقته عنه في وقت الوجوب ؛ ولا على الابن لاعتساره ؛ وكذا الابن الصغير ؛ اذا كان كذلك في الأصح ؛ وحكى أصحابنا عن سعيد ابن المسيب والحسن البصري أنها لا تجب الا على من صلى وصام وعن علي بن أبي طالب

رضى الله عنه أنها لا تجب الا على من أطاق الصوم والصلاة قال الماوردي وبمذهبه
قال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء اهـ (الحادية عشرة) استدل ابن حزم
بالرواية التي فيها ذكر الصغير على وجوب زكاة الفطر على الجنين في بطن أمه ،
فقال والجنين يقع عليه اسم صغير ، فاذا أكل مائة وعشرين يوما في بطن أمه
قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر ثم استدل
بحديث ابن مسعود النابت في الصحيحين (يجمع خالق أحدكم في بطن أمه
أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه
ملكاً وفيه ثم ينفخ فيه الروح) ثم قال هو قبل ما ذكرنا موات فلا حكم على
ميت وأما اذا كان حياً فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه ثم ذكر
من رواية بكر بن عبد الله المزني وقتادة أن عثمان رضى الله عنه كان يعطى
صدقة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه ، وعن أبي قلابة قال
كان يعجبهم أن يوطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه قال
وأبو قلابة أدرك الصحابة وصحبهم وروى عنهم وعن سليمان بن يسار أنه سئل
عن الحمل أيزكى عنه قال نعم ، قال ولا يعرف لعثمان في هذا مخالف من الصحابة
اهـ قال والذى رحمه الله في شرح الترمذي واستدل له بما استدل به على وجوب زكاة الفطر
على الجنين في بطن أمه في غاية العجب أما قوله على الصغير والكبير فلا يفهم عاقل منه
إلا الموجودين في الدنيا ، أما المعدم فلا نعلم أحداً أوجب عليه وأما حديث ابن
مسعود فلا يطلع على ما في الرحم إلا الله كما قال (ويعلم ما في الارحام) وربما يظن حملها
وليس بحمل وقد قال إمام الحرمين لا خلاف في أن الحمل لا يعلم وإنما الخلاف في أنه يعامل
معاملة المعلوم بمعنى أنه يؤخر له ميراث لا احتمال وجوده ولم يختلف العلماء في أن الحمل
لا يملك شيئاً في بطن أمه ولا يحكم على المعدم حتى يظهر وجوده ، قال وأما استدلاله
بما ذكر عن عثمان وغيره فلا حجة فيه لأن أثر عثمان منقطع فان بكراً وقتادة روايتهما
عن عثمان مرسله والعجب أنه لا يحتاج بالموقف ولو كانت صحيحة منسوبة وأما أثر
أبي قلابة فمن الذين كان يعجبهم ذلك وهو لو سمى جميعاً من الصحابة لما كان ذلك حجة
وأما سليمان بن يسار فلم يثبت عنه أنه من رواية رجل لم يسم عنه فلم يثبت فيه خلاف

لأحد من أهل العلم بل قول أبي قلابة كان يعجبهم ظاهر في عدم وجوبه ومن تبرع بصدقة عن حمل رجاء حفظه وسلامته فليس عليه فيه بأس وقد نقل الاتفاق على عدم الوجوب قبل مخالفة ابن حزم فقال ابن المنذر ذكر كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار أنه لا يجب على الرجل إخراج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه ومن حفظ ذلك عنه عطاء بن أبي رباح ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان أحمد بن حنبل يستحب ذلك ولا يوجبها ولا يصح عن عثمان خلاف ما قلناه اه وعن أحمد بن حنبل رواية أخرى بوجوب إخراجها عن الجنين وقال ابن عبد البر في التمهيد فيمن ولد له مولود بعد يوم الفطر لم يختلف قول مالك أنه لا يلزم فيه شيء قال وهذا إجماع منه ومن سائر العلماء ثم أشار إلى أن ما ذكر عن مالك وغيره من الإخراج عن ولد في بقية يوم الفطر محمول على الاستحباب وكذا ما حكاه عن الليث فيمن ولد له مولود بعد صلاة الفطر أن على أبيه زكاة الفطر عنه قال وأحب ذلك للنصراني يسلم ذلك الوقت ولا أراه واجبا عليه قال والذي فقد صرح الليث فيه بعدم الوجوب ولو قيل بوجوبه لم يكن بعيدا لانه يمتد وقت إخراجها إلى آخر يوم النظر قياسا على الصلاة يدرك وقت أدائها ثم قال والذي رحمه الله ومم كونه ابن حزم قد خالف الإجماع في وجوبها على الجنين فتمت تناقض كلامه فقال إن الصغير لا يجب على أبيه زكاة الفطر عنه إلا أن يكون له مال فيخرج عنه من ماله فإن لم يكن له مال لم يجب عليه حينئذ ولا بعد ذلك فكيف لا يوجب زكاته على أبيه والولد حي موجود ويوجبها وهو معدوم لم يوجد؟ فإن قلت يحمل كلامه على ما إذا كان للحمل مال قلت كيف يمكن أن يكون له مال وهو لا يصح تملكه ولومات من يرثه الحمل لم تملكه وهو جنين فلا يوصف بالملك إلا بعد أن يولد وكذلك النفقة الصحيح أنها تجب للام الحامل لا للحمل ولو كانت للحمل اسقطت بمضي الزمان كنفقة القريب وهي لا تسقط اه كلام والذي رحمه الله قال أصحابنا فلو خرج بعض الجنين قبل الغروب ليلة الفطر وبعضه بعده لم تجب فطرته لانه في حكم الجنين ما لم يكل خروجه منفصلا والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ هذه الزيادة وهي قوله من المسامين ذكر غير واحد أن مالكا تفرد بهما بين النقات فقال اترمذي في العلل التي في آخر الجامع ورب

حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر فذكر هذا الحديث
قل وزاد مالك في هذا الحديث (من المسلمين) قل وقد روى أيوب السخيتاني
وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا
فيه (من المسلمين) وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على
حفظه وتبعه على ذلك ابن الملاح في علوم الحديث قال والذي رحمه الله في شرح
الترمذي ولم ينفرد مالك بقوله من المسلمين بل قد رواها جماعة ممن يعتمد على
حفظهم واختلف على بعضهم في زيادتها وهم عشرة أو أكثر منهم عمر بن نافع
والضحاك بن عثمان وكثير بن فرقد والمعلّى بن اسماعيل ويونس بن يزيد وابن أبي
لبى وعبد الله بن عمر العمري وأخوه عبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني على اختلاف
عنهما في زيادتها ما رواه عمر بن نافع عن أبيه فأخرجها البخاري في صحيحه
وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم في صحيحه وأما رواية كثير بن فرقد فرواها
الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح على شرطهما وأما رواية المعلّى بن
اسماعيل فرواها ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وأما رواية يونس بن
يزيد فرواها الطحاوي في بيان المشكل وأما رواية ابن أبي لبى وعبد الله بن عمر
العمري وأخيه عبيد الله بن عمر التي أتى فيها زيادة قوله من المسلمين فرواها الدار
قطني في سننه وأما رواية أيوب السخيتاني فذكرها الدارقطني في سننه وانها رويت عن
ابن شاذب عن أيوب عن نافع انتهى كلام والذي رحمه الله وهذه الزيادة تدل على اشتراط
الاسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنه لا يجب على الكافر إخراج زكاة الفطر
لأن نفسه ولا عن غيره فأما كونه لا يخرجها عن نفسه فتفق عليه وأما كونه لا يخرجها
عن غيره من عبد ومعتولة وقريب مسلمين فامر مختلف فيه وفي ذلك لأصحابنا
وجهان مبنيان على أنها وجبت على المؤدى ابتداء أم على المؤدى عنه
ثم يتحمل المؤدى والأصح الوجوب بناء على الأصح وهو وجوبها على المؤدى عنه
ثم يتحملها المؤدى وهو المحكى عن أحمد بن حنبل واختاره القاضي من الحنابلة وقال ابن
نقيل منهم يحتمل أن لا يجب وهو قول أكثرهم وبه قل الحنفية ونقل ابن المنذر الاتفاق

على ذلك فقال وكل من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون لا صدقة على الذمي في عبده المسلم واغتر به صاحب الهداية من الحنفية في نقل هذا الاتفاق فقال لما ذكر هذه المسألة فلا وجوب بالاتفاق انتهى وفيه نظر فقد عرفت أن الخلاف في ذلك موجود مشهور اما عكسه وهو إخراج المسلم عن قريبه وعبده الكافرين فلا يجب عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة بالوجوب وحكاه ابن المنذر عن عطاء وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وسعيد بن جبيرة والنخعي والثوري واسحاق وأصحاب الرأي وحكى قبل ذلك الأول عن علي وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهم قال وهو أصح لقوله من المسلمين واعترض ابن حزم على الاستدلال لهذا بقوله من المسلمين بأنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم في الكفار من رقيقه ولا إيجابها قال فلو لم يكن إلا هذا الخبر لما وجبت علينا زكاة الفطر إلا على المسلمين من رقيقنا فقط ولكن وجدنا حديث أبي هريرة مرفوعا ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق قال فأوجب عليه السلام صدقة الفطر عن الرقيق عمومًا فهي واجبة على السيد عن رقيقه لا على الرقيق (قلت) يخص عموم حديث أبي هريرة بقوله في حديث غيره من المسلمين وقد تبين بذكر الصغير أنه عليه الصلاة والسلام أراد المؤدعي عنه لا المؤدى ﴿الثالثة عشرة﴾ في قوله وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة أن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى الصلاة وقد صرح بذلك الفقهاء من المذاهب الأربعة وزاد الحنابلة على ذلك فجعلوا تأخيرها عن الصلاة مكروها وذلك أعلا درجات الاستحباب هذا هو المشهور عندهم وقال القاضي منهم ليس ذلك بمكروه وزاد ابن حزم الظاهري على ذلك فقال بالوجوب وأنه لا يجوز تأخيرها عن الصلاة وعبارته ووقت زكاة الفطر أثر طلوع الفجر الثاني ممتد إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم ثم استدلل بهذا الحديث ولا حاجة فيه لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتمالها للإيجاب وليست ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة افعل فإنها ظاهرة في الوجوب فلما ورد هذا الحديث بصيغة الامر اقتصرنا على الاستحباب لأنه الامر المتيقن والزيادة

على ذلك مشكوك فيها ثم قال جمهور الفقهاء لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم
 الفطر وبه قال الشافعية والحنفية والمالكية وهو المشهور عند الحنابلة وحكى ابن المنذر
 عن ابن مبرين والنخعي أنهما كانا يرخصان في تأخيرها عن يوم الفطر قال وقال أحمد
 أرجو أن لا يكون بذلك بأش وذكر ابن قدامة أن محمد بن يحيى الكحال قال لا ي
 عبدالله: فإن أخرج الزكاة لم يعطها قال نعم إذا أعدها لقوم قال ابن قدامة واتباع السنة
 أولى اه ومما استدل به على أنه لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم العيد ما روى عن النبي
 ﷺ أنه قال (أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم) وقد رواه البيهقي في سننه من
 حديث ابن عمر باسناد ضعيف وأشار إلى تضعيفه (الرابعة عشرة) في قوله في
 رواية للبخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين حجة لجواز تقديم
 إخراجها قبل ليلة الفطر وقد منع ابن حزم الظاهري ذلك فقال لا يجوز تقديمها
 قبل وقتها أصلا وهذا الحديث يرد عليه وكذلك حديث أبي هريرة لما أمره
 رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأتاه الشيطان ليلة وثانية وثالثة وهو
 في الصحيح وأجاب عنه ابن حزم بأن تلك الليالي ليست من رمضان وهو
 مردود فانه لا يجوز تأخيرها عن أول شوال الا عند من شذ كما تقدم وأجاب
 ابن حزم عن ذلك بأن تأخيرها في شوال لا يكون أهلها لم يوجدوا وهذا باطل
 فان أهل الزكاة في ذلك العصر بتلك البلاد كثيرون فقد كان الغالب عليهم ضيق
 العيش والاحتياج وهذا الكلام الذي ذكره ابن حزم هنا ضعيف جدا والمشهور
 من مذاهب العلماء جواز تقديمها قبل الفطر لكن اختلفوا في مقدار التقديم
 فاقترع أكثر الحنابلة على المذكور في حديث ابن عمر وقالوا لا يجوز تقديمها
 بأكثر من يومين وعند المالكية في تقديمها بيوم الى ثلاثة قولان وقال بعض
 الحنابلة يجوز تعجيلها من بعد نصف الشهر كما يجوز تعجيل أذان الفجر والدفع
 من مزدقمة بعد نصف الليل وقال الشافعية يجوز من أول شهر رمضان واشتهر
 عن الحنفية جواز تعجيلها من أول الحول وعندهم في ذلك خلاف فحكى الطحاوي
 عن أصحابهم جواز تعجيلها من غير تفصيل وذكر أبو الحسن الكرخي جوازها
 يوما أو يومين وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال يجوز تعجيلها سنة

وسنتين وروى هشام عن الحسن بن زياد أنه لا يجوز تعجيلها وعند الشافعية
وحهان آخران (أحدهما) أنه يجوز إخراجها بعد طلوع الفجر الأول من رمضان
وبعده إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى لأنه لم يشرع بعد في الصوم
والثاني أنه يجوز في جميع السنة حكاهما النووي في شرح المذهب وتمسك أكثرهم
في جواز إخراجها في جميع الشهر بأنها حق مالي وجب بسببين وهما رمضان والفطر منه
فيجوز تقديمها على أحدهما وهو الفطر ولا يجوز عليها معاملة في زكاة المال
يجوز تقديمها بعد ملك النصاب وقبل الحول وإذا ثبت كما ذكره ابن عمر جواز
تعجيلها لم يبق لذلك ضابط شرعي إلا ما ذكرناه: (فإن قلت): لا حاجة فيما ذكره ابن عمر
لأنه موقوف (قلت): بل هو مرفوع حكما لما تقرري على الحديث والاصول أن قول
الصحابي كنا نفعل كذا وكذا حكمه الرفيع وإن لم يقيد ذلك بعصر النبي ﷺ على
المرجح المختار والله أعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ لم يقيد في الحديث افتراض زكاة
الفطر باليسار لكن لا بد من القدرة على ذلك لما علم من القواعد العامة وقد
قال ابن المنذر أجمعوا على أن لا شيء على من لا شيء له انتهى واختلف العلماء
في ضابط ذلك فذكر الشافعية والحنابلة أن ضابط ذلك أن يملك فاضلا عن قوته
وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يؤدي في زكاة الفطر وحكاه العبدري
عن أبي هريرة وعطاء الشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن
المبارك وأحمد وأبي ثور انتهى وغاير ابن المنذر في ذلك ابن مذهب مالك والشافعي
فقال كان أبو هريرة يراه على الغنى والفقير وبه قال أبو العالية والشعبي وعطاء
وابن سيرين ومالك وأبو ثور وقال ابن المبارك والشافعي وأحمد إذا فضل
عن قوت المرء وقوت من يجب عليه أن يقوته مقدار زكاة الفطر فعليه أن يؤدي
انتهى وما حكاه ابن المنذر أقرب إلى مذهب مالك فإن ابن شاس قال في الجواهر لا زكاة
على معسر وهو الذي لا يفضل له عن قوت يومه صاح ولا وجد من يسلفه إياه انتهى
فقوله ولا وجد من يسلفه إياه لا يوافق عليه الشافعي وأحمد ثم قال ابن شاس وقيل هو
الذي يجحف به في معاشه إخراجها وقيل من يحل له أخذها ثم قيل فيمن يحل له

أخذها إنه الذي يحل له أخذ الزكاة وقيل الفقير الذي لم يأخذ منها في يومه ذلك انتهى وقال أبو حنيفة لا تجب إلا على من ملك نصابا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته قيمة نصاب فضلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه قال العبدري ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة وحكى ابن حزم عن سفيان الثوري أنه قال: من كان له خمسون درهما فهو غني وإلا فهو فقير قال وقال غيره أربعون درهما انتهى وفي مسند أحمد عن أبي هريرة في زكاة الفطر على كل حر وعبد ذكر وأنثى صغير أو كبير فقير أو غني صاع من تمر أو نصف صاع من فح قال معمر وبلغني أن الزهري كان يرويه إلى النبي ﷺ وروى الدارقطني عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صير عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال أدوا صاعا من فح أو قال برع الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والمملوك والغني والفقير أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد عليه أكثر مما أعطى ومال ابن العربي المالكي إلى مقالة أبي حنيفة في ذلك فقل والمسألة له قوية فإن الفقير لا زكاة عليه ولا أمر النبي ﷺ بأخذها منه وإنما أمر بأعطائها له وحديث ثعلبة لا يعارض الأحاديث الصحاح ولا الأصول القوية وقد قال لاصدقة إلا عن ظهر غنى وأبدأ عن تعول وإذا لم يكن هذا غنيا فلا تلزمه الصدقة انتهى وهو ضعيف وليس التمسك في ذلك بحديث ثعلبة وإنما التمسك بالعموم الذي في قوله فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس وقد ذكر ذلك هو في أول كلامه إلا أنا اعتبرنا القدرة على الصاع لما علم من القواعد العامة فأخرجنا عن ذلك العاجز عنه والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴾ لم يتعرض في هذا الحديث للتصريح بصرف زكاة الفطر لكن استدل بتسميتها زكاة على أن مصرفها مصرف الزكوات وهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال بعض المالكية إنما يجوز دفعها إلى الفقير الذي لم يأخذ منها وعن أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى ذمي وعن عمرو ابن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان اختلف الأولون في أنه هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية عند الامكان وأن يعطى من كل صنف ثلاثة كاف زكاة الأموال أم لا فقال بالاول الشافعي وداود

بابُ فضلِ الصدقةِ والتعففِ

عن همامٍ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(إن الله قال لي أنفق أنفق عليك) وعنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (إن يمين الله فلاى لا تغيضهما نفقة سحاء الليل
والنهار أرايتم ما أنفق منذ خالق السموات والأرض فإنه لم يغيض
مافى يمينه قال وعرشه على الماء ويده الأخرى التغيض
يرفع ويخفض

وابن حزم قال أصحابنا فان شقت القسمة جمع جماعة فطرتهم ثم قسموها وذهب مالك
وأحمد وأبو حنيفة إلى أنه يجوز أن يعطى فطرته لواحد بل يجوز إعطاء فطرة جماعة
لواحد وقال ابن المنذر أرجو أن يجزى كذا اختار الشيخ أبو اسحق الشيرازى من
أصحابنا جواز الصرف إلى واحد وقال الاصطخرى يجوز صرفها إلى ثلاثة من المساكين
أو الفقراء قال أكثر أصحابنا وكذلك يجوز عنده الصرف إلى ثلاثة من أى صنف
كان وصرح الحاملى والمتولى بأنه لا يجوز عنده الصرف إلى غير المساكين والفقراء
(السابعة عشرة) ظاهره أنه لا فرق فى وجوب زكاة الفطر بين أهل الحاضرة
والبادية وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور وذهب عطاء بن أبى رباح والزهري
وربيعة إلى عدم وجوبها على أهل البادية

(باب فضل الصدقة والتعفف)

(الحديث الاول) عن همام عن أبى هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ ان
الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك »

(الحديث الثانى) وعنه قال : « قال رسول الله ﷺ ان يمين الله ملاى لا تغيضها
نفقة سحاء الليل والنهار أرايتم ما أنفق منذ خالق السموات والأرض فإنه لم يغيض
مافى يمينه قال وكان عرشه على الماء ويده الأخرى التغيض يرفع ويخفض » (فيه)

فوائد ﴿الاولى﴾ جمع مسلم بين هذين الحديثين فأخرجهما في الزكاة من صحيحه عن محمد بن رافع وأخرج البخارى الثانى منهما عن على بن المدينى كلاهما عن عبد الرزاق وفى رواية البخارى الفيز أو القبض وأخرجهما البخارى من طريق شعيب ابن أبى حمزة ومسلم من طريق سفیان بن عيينة كلاهما عن الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ولفظ البخارى بد الله وقال (بيده الميزان بدل القبض) ولفظ مسلم (قال الله يا ابن آدم أنفق أنفق عليك) ﴿الثانية﴾ قوله أنفق بفتح الهمزة أمر بالاتفاق وقوله أنفق بضم أوله فعل مضارع وعد بالخلف وهو بمعنى قوله تعالى (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) فيتضمن الحث على الاتفاق في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى وفى هذه الرواية ان الله قال لى وفى الرواية الاخرى يا ابن آدم ولا شك فى عموم هذا الامر وتخصيص النبي ﷺ بالذكور فى الرواية الاخرى لكونه رأس الناس فيوجه الخطاب اليه فيبلغه كما فى قوله تعالى « يا أيها النبی إذ اطلقتم النساء » الآية وفى إطلاق النقة وعدم تقييدها ما يقتضى أن الحث على الاتفاق لا يختص بنوع مخصوص من أنواع الخير ﴿الثالثة﴾ قال القاصى عياض قال الامام المازرى هذا مما يتأول لان اليمين اذا كانت بمعنى المناسبة لا شمال لا يوصف بها البارئ عز وجل لانها تتضمن اثبات الشمال وهذا يتضمن التحديد ويتقدس الله سبحانه عن التجسيم والحد وإنما خاطبهم رسول الله ﷺ بما يفهمونه وأراد الاخبار بأن الله تعالى لا ينقصه الاتفاق ولا يمسك خشية الاملاق جل الله تبارك وتعالى عن ذلك وعبر ﷺ عن توالى النعم بسج اليمين لان البازل منا يفعل ذلك بيمينه وقد قال ﷺ وكلنا يديه يمين فأشار عليه الصلاة والسلام الى انهما ليستا بخارجتين اذ اليدان الخارجتان يمين وشمال قال ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الاشياء على وجه واحد لا يختلف ضعفا وقوة وان المقدورات تقع بها على جهة واحدة لا تختلف قوة وضعفانما يختلف فذلنا باليمين والشمال تعالى الله عن صفات المخلوقين ومثابة المحدثين اه وقال صاحب النهاية اليمين هنا كناية عن محل عطف ووصفها بلامتلاء لكثرة ما فعمها فجعلها كالعين الثرة التى لا يفيضها الاستقاء ولا ينقصها الامتياح وخص اليمين لانها فى الاكثر مظنة العطاء على طريق المجاز والانتساع اه ﴿الرابعة﴾

قوله ملائى بفتح الميم وإيهكان اللام بعدها همزة مفتوحة تأنيث ملائوزرواه بعضهم ملاء مثل دعاء حكاة القاضى عياض وقال قيل يصح هذا على نقل الهمزة وفى رواية لمسلم ملائ بزيادة نون وقالوا إنها غلط من ابن ندير راويها وإن العوالب ملائى كافى سائر الروايات لأن اليمين مؤنثة قال النووى ثم ضبطوا رواية ابن ندير بوجهين (أحدهما) إسكان اللام وبعدها همزة و (الثانى) ملان بفتح اللام بلا همز ﴿الخامسة﴾ قوله لا يغيضها نفقة بالغين والصاد المعجمتين أى لا ينقصها يقال فاض الماء وغاضه لازم ومتعد ﴿السادسة﴾ قوله سحاء بفتح السين والحاء المهملتين وتشديد الحاء ممدود كذا ضبطناه عن شيخنا والذى رحمه الله تعالى وقال القاضى عياض كذا ضبطناه عن القاضى أبى على وغيره بالمد على الوصف وكذا ضبطه صاحب النهاية وقال أى دأمة الصب والهطل بالعطاء يقال سح يسح أى بكسر السين وضمها سحاً فهو ساح والمؤنثة سحاء وهى فعلاء لا أفعل لها كهطلاء انتهى وضبطه القاضى عياض عن أبى بحر سحاً بالتنوين على المصدر ونقله فى المشارق عن جميع شيوخهم إلا الصدوق وابن عيسى وذكر النووى أنه الأصح الأشهر وعلى كل حال فقوله الليل والنهار منه موبان على الظرف قال القاضى عياض ووقع عند الطبرى فى حديث عبد الرزاق لا يغيضها سح الليل والنهار بالإضافة ورفعـه على القاعلية انتهى وفى رواية محمد بن رافع فى صحيح مسلم لا يغيضها سحاء الليل والنهار قال النووى ضبطناه بوجهين بنصب الليل والنهار ورفعهما النصب على الظرف والرفع على أنه فاعل ﴿السابعة﴾ قوله (أرأيتم ما أتق من خلق السموات والأرض فإنه لم يغض ما فى يمينه) كالدليل والشاهد لما قدمه من أن يمينه تعالى لا يغيضها نفقة ولما ذكر خلق السموات والأرض استشعر الخاطر ما قبل ذلك فذكر أنه تعالى كان عرشه قبل خلق السموات والأرض على الماء وفى ذلك دليل على أن خلق العرش والماء كان قبل خلق السموات والأرض وفى صحيح البخارى من حديث عمران بن حصين فى أثناء حديث «جئنا لنتفقه فى الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان؟ فقال عليه الصلاة والسلام كان الله عن وجل ولم يكن شئ قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض وكتب

في الذكر كل شيء» وعن كعب الاحبار (خلق ياقوتة خضراء فنظر إليها بالهيبة فصارت ماء يرتعد من مخافة الله تعالى؛ فلذلك يرتعد الماء الى الآن وان كان ساكناً؛ ثم خلق الريح فجعل الماء على متنها ثم وضع العرش على الماء) وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن قوله تعالى (وكان عرشه على الماء) على أى شيء كان الماء؛ قال على متن الريح. ﴿التامنة﴾ قوله ويده الاخرى القبض هو بالقاف وبالباء الموحدة والضاد المعجمة كذا ضبطناه عن شيخنا والذي رحمه الله وقال القاضي عياض إنه الموجود لأكثر الرواة قال وهو المشهور والمعروف قال ومعناه الموت (قلت) لا معنى لتخصيصه بالموت بل هو أعم من ذلك ليتناول قبض الرزق وغيره ومن أسمائه تعالى القابض وفسر بأنه الذي يمسك الرزق وغيره من الاشياء عن العباد بلطفه وحكمته ويقبض الارواح عند الممات والتفسير بالاعم مناسب لذكره هذا في مقابلة قوله أولاً ان يمين الله ملائى الى آخره ورويت هذه اللفظة بوجه آخر وهو الفيض بالفاء والياء المنتاة من تحت والضاد المعجمة وحكاه القاضي عياض عن القابسي في صحيح مسلم وقد تقدم أن في رواية للبخاري الفيض أو القبض على الشك قال القاضي عياض ومعناه ان صحت الرواية والله أعلم الاحسان والعطاء والرزق الواسع قال وقد تكون بمعنى القبض الذي في الرواية الاخرى أى الموت قال البكري اوى الفيض الموت قال القاضي. قيس يقولون: فاضت نفسه بالضاد اذامات، وطىء تقول فاضت نفسه بالطاء وقيل متى ذكرت النفس فبالضاد واذا لم تذكر فبالطاء وفي حديث الدجال ثم يكون أثر ذلك الفيض قبل الموت انتهى. ﴿التاسعة﴾ قوله يرفع ويخفض قيل هو عبارة عن تقدير الرزق يقتدر على من يشاء ويوسع على من يشاء وقد يكونان عبارة عن تصاريف المقادير بالخلق بالعزة والدل كما قال «توتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء» ذكرهما الماضى عياض والنووي ومن أسمائه تعالى الخافض والرافع وفسر الخافض بأنه الذى يخفض الجبارين والفراعة أى يضعهم ويهينهم ويخفض كل شيء يريد خفضه وفسر الرافع بأنه الذى يرفع المؤمنين بالاسعاد وأوليائه بالتقريب. ﴿العاشرة﴾ ذكر المازرى لفظ الحديث ويده الاخرى القبض

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

والبسط وقال فكانه أفهم تعالى وان كانت قدرته واحدة فانه يفعل بها
المختلفات ولما كانت ذلك فينا لا يتمكن الا بيدين عبر عن قدرته على
التصرف في ذلك بذكر اليدين ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب
على سبيل المجاز واعترضه القاضي عياض بأنه لم يرو في هذا الحديث في كتاب
مسلم لفظة البسط وليس فيه إلا قوله القبض يرفع ويخفض (قلت) وكذا ليست هذه اللفظة
في صحيح البخاري ولا غيره ثم قال القاضي في آخر كلامه وقد يكون القبض
والبسط المذكوران من معنى ما تقدم من تقتير الرزق وسعته أو قبض الأرواح
بالموت وبسطها في الاجساد بالحياة أو قبض القلوب بتضييقها وإحاشاها عن الهداية
أو بالخوف والهيبة وبسطها بتأنيسها وشرحها للهداية والايان أو بالرجاء والأنس
وقد قيل معاني هذا كله في تفسير اسميه تعالى القبض والبسط انتهى ﴿الحادية عشرة﴾
قوله في رواية للبخاري ويده الميزان قال القاضي عياض قد يكون عبارة عن
الرزق ومقاديره وقد يكون عبارة عن جملة المقادير انتهى والثاني أظهر والله أعلم
﴿الثانية عشرة﴾ خطر لي في قوله ويده الأخرى القبض يرفع ويخفض مالم
أره لأحد ولست منه على يقين وهو ان قوله الأخرى صفة لموصوف محذوف
اي ويده الصفة الأخرى وهي القبض فهو ثلاثيتوهم بعد ذكره كثرة الاتفاق من الله
تعالى أن لا صفة له سوى البسط فبين أن له الصفة الأخرى وهي القبض فهو الباسط والقباض
ولا يكون قوله الأخرى صفة لليد وقوله يرفع ويخفض متعلق بالصفتين معاً لا بالثانية
فقط فقوله يرفع بيان لصفة البسط وقوله ويخفض بيان لصفة القبض ﴿الثالثة عشرة﴾
(إن قلت) وجه دلالة الحديث الثاني على فضل الصدقة (قلت) يحتمل أن يكون من
الاخبار عن الله بكثرة الاتفاق فانه ينبغي التخلق بما امكن من أوصافه الحسنى ويحتمل
أن يكون من دلالة على اخلاف الله تعالى ما ينفعه العبد كما في الحديث الأول وذلك
مأخوذ من كثرة اتفاقه تعالى وهـ وأعلم

﴿الحديث الثالث﴾

وعن سالم عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ «لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله

وَسَلَّمَ (لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ
آتَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي أَحَقِّ آتَاءِ
الْأَيْلِ وَالنَّهَارِ)

القرآن فهو يقوم به آتاء الليل والنهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في الحق
آتاء الليل والنهار ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه الأئمة الستة خلا أبا
دلود من رواية سفيان بن عيينة وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد كلاهما
عن الزهري عن سالم عن أبيه وفي صحيح البخاري عن علي بن المديني سمعت
من سفيان مرارالم أسمعه يذكر الخبر أى يذكر أخبار الزهري له وإنما أتى بلفظ
قال الزهري قال وهو صحيح من حديثه ﴿الثانية﴾ قال النووي قال العلماء
الحسد قسمان حقيقى ومجازى فالحقيقى تمنى زوال النعمة عن صاحبها وهذا
حرام باجماع الأمة مع النصوص الصحيحة؛ وأما المجازى فهو الغبطة وهو أن
يتمنى مثل النعمة التى على غيره من غير زوالها عن صاحبها فإن كانت من أمور
الدنيا كانت مباحة وإن كانت طاعة فهى مستحبة والمراد بالحديث لا غبطة محمودة
إلا فى هاتين الحصنتين وما فى معناها انتهى ولهذا بوب البخارى على حديث
ابن مسعود وهو بمعنى حديث ابن عمر هذا باب الاغتباط فى العلم والحكمة
فأشار إلى أن اطلاق الحسد فى هذا الحديث مجاز وإنما هو اغتباط ويدل على
أنه ليس المراد فى هذا الحديث تمنى زوال نعمة الاتفاق والقراءة عن صاحبها
وإنما المراد أن يكون له مثلها قوله فى حديث أبي هريرة وهو فى صحيح البخارى
لا تحاسد إلا فى اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه من آتاء الليل وآتاء النهار
فهو يقول لو أوتيت مثل هذا فعلت كما يفعل ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه فى حقه
فيقول لو أوتيت مثل ما أوتى هذا عملت فيه مثل ما يعمل وروى الترمذى بسند
صحيح من حديث أبى كبشة الأنبارى مرفوعا إنها الدنيا لاربعة نفر؛ عبد رزقه الله
مالا وعلمه فهو يتقى فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم لله فيه حقا فهذا بأفضل
المنازل؛ وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادق النية يقول لو أن لى مالا

لعملت بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه علما فهو يخطئ في ماله بغير علم لا يتقى فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعمل لله فيه حقا فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالا ولا علما فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فوزهما سواء وذكر أبو العباس القرطبي أن الحسد الحقيقي الذي هو تمنى زوال نعمة الغير قد يكون غير مذموم بل محمود مثل أن يتمنى زوال النعمة عن الكافر أو عن يستعين بها على المعصية ثم قال القرطبي في معنى هذا الحديث فكأنه قال لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين (قلت) فكأن هذين الأمرين لعظم الغبطة فيهما بولغ في شأنهما حتى نقيت الغبطة عما سواهما كأن الغبطة في غيرهما ليست غبطة بالنسبة لعظم الغبطة فيهما والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله رجل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتقدير مضاف محذوف أى ما خصله رجل آتاه الله القرآن ورجل آتاه الله مالا ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ﴿الرابعة﴾ قوله فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار يحتمل أن يراد بالقيام به تلاوته وعليه يدل قوله في حديث أبي هريرة فهو يتلوه من آناء الليل وآناء النهار ويحتمل أن يراد بالقيام به تفهمه والاستنباط منه والتفقه فيه وتعليمه للناس وعليه يدل قوله في حديث ابن مسعود وهو في الصحيحين ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها قال النووي والحكمة كل ما منم من الجهل وزجر عن التسيب اه على أنه يحتمل أن يكون قوله في حديث أبي هريرة فهو يتلوه معناه يتبعه من التلوا من التلاوة وقد ذكر الاحتمالان في قوله تعالى (وأن اتلو القرآن) ويحتمل أن المراد القيام به الامران تلاوته والتفقه فيه وتعليمه فكل ذلك قيام به وقد قام على إرادة كل منهما دليل وهذا أظهر والاشتغال بالتعلم والتعليم أفضل من الاشتغال بالتلاوة والله أعلم ﴿الخامسة﴾ وبتقدير أن يجعل تعليمه للناس داخلا في القيام به فهل يشترط في ذلك أن يكون متبرعا به أم يدخل فيه تعليم بأجرة أيضا قال النووي في قوله في حديث ابن مسعود فهو يقضى بها ويعلمها معناه يعمل بها ويعلمها احتسابا ﴿السادسة﴾ ويدخل فيه أيضا القضاء بالعلم وفصل الخصومات به وبأتى فيه ما تقدم عن النووي أنه لا بد أن يفعل ذلك احتسابا وقد بوب البخاري على حديث

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْئَلَةِ :
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ »

ابن مسعود باب أجر من قضى بالحكمة ﴿ السابعة ﴾ قوله آناه الليل بالمدنى ساعاته وواحد الآناه إناه وأناه بكسر الهمزة وفتحها وإنى بالواو والياء مع كسر الهمزة فيهما أربع لغات ﴿ الثامنة ﴾ قوله فهو ينفقة في الحق أى فى الطاعات والحق هنا واحد الحقوق وهو يستعمل فى المندوب كما يستعمل فى الواجب ومنه الحديث (إن فى المال حقاً سوى الزكاة) رواه الترمذى وقد يراى بالحق هنا ضد الباطل ولكن يلزم عليه أن يكون المباح باطلاً وقال ابن بطال إتفاق المال فى حقه ثلاثة أقسام (الأول) أن ينفق على نفسه وأهله ومن تلزمه النفقة عليه غير مقتر عما يجب لهم ولا مسرف فى ذلك كما قال الله تعالى (والذين لم إذا نفيقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وهذه النفقة أفضل من الصدقة ومن جميع النفقات (والقسم الثانى) أداء الزكاة وإخراج حق الله تعالى لمن وجب له (والقسم الثالث) صلة الأهل البعداء ومواساة الصديق وإطعام الجائع وصدقة التطوع كلها فهذه نفقة مندوب إليها مأجور عليها قوله عليه الصلاة والسلام (الساعى على الأرملة واليتيم كالمجاهد فى سبيل الله) ﴿ التاسعة ﴾ أورده البخارى فى كتاب الاعتصام وقال فىين النبي ﷺ أن قرأته الكتاب هو فعله وقال تعالى (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) وقال (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) ﴿ العاشرة ﴾ لا يخفى أن ذكر الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فالمرأة كذلك ﴿ الحادية عشرة ﴾ قال ابن بطال فيه أن الغنى إذا قام بشروط المال وفعل فيه ما يرضى ربه عز وجل فهو أفضل من الفقير الذى لا يقدر على مثل حاله

﴿ الحديث الرابع ﴾

وعن نافع عن ابن عمر أن رسول الله (ﷺ) قال وهو على المنبر وهو يذكر

الصدقة والتعفف عن المسألة (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والعنلى
السائلة) (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من
طريق مالك وأخرجه البخارى أيضاً من طريق حماد بن زيد عن أيوب كلاهما
عن نافع عن ابن عمر وقال أبو داود فى سننه اختلف على أيوب فى هذا الحديث
قال عبد الوارث اليد العليا المتعفة وقال أكثرهم عن حماد بن زيد عن أيوب
اليد العليا المنفقة وقال واحد المتعفة وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى
بل قاله عن حماد ثمان أبو الربيع الزهرانى كما فى كتاب الزكاة ليوסף القاضى
ومسدد كما رواه ابن عبد البر فى التمهيد قال ورواه أيضاً عن نافع موسى بن
عقبة فاختاف عليه فقال ابراهيم بن طهمان عنه المتعفة وقال حفص بن ميسرة عنه
المنفقة ورويناها كذلك فى سنن البيهقى انتهى وقال الخطابى رواية من قال المتعفة
أشبه وأصح فى المعنى وذلك ان ابن عمر ذكر ان رسول الله ﷺ قال هذا الكلام
وهو يذكر الصدقة والتعفف منها فعطف الكلام على سببه الذى خرج عليه وهو
ما يطابقه فى معناه أولى وقال ابن عبد البر لا خلاف علمته فى إسناد هذا الحديث
ولفظه أى على مالك واختلف فيه على أيوب ورواية مالك أشبه وأولى بالأصول
من قول من قال المتعفة بدليل حديث طارق الجازمى قال قدمنا المدينة فاذا رسول
الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يدا المعطى العليا وابدأ بمن
تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ذكره النسوى (الثانية) (١)
قوله والتعفف عن المسألة كذا فى الموطأ وصحيح مسلم وسنن النسائي وفى
صحيح البخارى وسنن أبى داود والمسألة بالواو بدل عن قوله فى رواية
البخارى والتعفف الظاهر أن المراد التعفف عن المسألة بدليل الرواية الأخرى
لكن فى رواية أبى داود والتعفف منها والضمير عائد على الصدقة المتقدم
ذكرها أى والتعفف من أخذ الصدقة وهذا يرد على قول ابن عبد البر أنه لم
يختلف فى لفظ هذا الحديث (الثالثة) قال ابن عبد البر: فيه إباحة الكلام
للخطيب بكل ما يصلح وما يكون موعظة أو علماً أو قربة إلى الله تعالى (قلت)
لا يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام قال ذلك على المنبر أن يكون فى خطبة الجمعة

فقد كان يرقى المنبر فيما يهيم من حادثة وموعظة والله أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه التصريح بأن اليد العليا هي المنفقة وبهذا قال الجمهور وتقدم عن الخطابي أنها المتعفة وقال النووي بعد تصحيح رواية المنفقة ويحتمل صحة الروایتين فالمنفقة أعلا من السائلة والمتعفة أعلا من السائلة وحكى القاضي عياض عن الخطابي أنه قال وفيه تأويل ثالث أن السفلى المانعة وذكر غيره أن العليا الآخذة لأنها إذا أخذت كانت فوق السفلى قال القاضي وهذان التأويلان يردهما مانص في الحديث من التفسير وقال النووي بعد ذكره مقالة الخطابي إنها المتعفة وقال غيره العليا الآخذة والسفلى المانعة حكاه القاضي انتهى وهذا يقتضى أنهما مقالة لقائل واحد وقد عرفت من كلام القاضي المتقدم أنهما مقالتان والقول بأن العليا هي الآخذة محكى عن الصوفية ووجهه أنها نائبة عن يد الله تعالى وهذا مصادم لنص الحديث ثم قال القاضي عياض وقال الداوودي ليست السفلى والعليا المعطاة والمعطية بغير مسألة وإنما هي السائلة والمسئلة وليست كل سائلة تكون خيرا من المسئلة وإنما ذلك لمن سأل وأظهر من الفقر فوق ما به وأما عند الضرورة أو ليكافئ فليس من ذلك وقد استطعم الخضر وموسى أهل القرية قال القاضي وما قاله غير مسلم في هذا الفصل الأخير لأن لفظ الحديث يدل على خلافه وأن الفضل للمعطية والاجر وأما من سأل مظهرا للفقر فسؤاله حرام وليس الحديث في مثله بل فيمن يجوز سؤاله انتهى وحكى ابن بطال عن الحسن البصرى أنه قال اليد العليا المعطية واليد السفلى المانعة وذكر القاضي عياض أن الخطابي رجع كون العليا المتعفة بحديث حكيم بن حزام لقوله لما سمع هذا ومنك يا رسول الله قل ومنى فقال والله لا أرزأ أحدا بعدك شيئا قال ولا يتوهم على حكيم أن يعتقد أن يده خير من يد رسول الله ﷺ وإنما فهم أنها المتعفة قال القاضي هذا لا يظهر من الحديث ولا يبعد أن حكيم إنما راعى ذلك في حق غيره عليه السلام لافي حقه والذي عليه ﷺ إنما عاب على حكيم كثرة السؤال لأن فيه سألته فأعطاني ثلاث مرات ثم قال ان هذا المال خضرة حلوة وذكر الحديث انتهى قلت فهم حكيم من النبي ﷺ ذم الأخذ فقال ومنك أي ولو كان الأخذ منك

خيد السائل سفلى فلما قال له النبي ﷺ امتنم من الآخذ بعد ذلك مطلقا
والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قال الخطابي قد يتوهم كثير من الناس أن معنى العليا
هو أن يد المعطى مستعلية فوق يد الآخذ بجموله من علو الشيء الى فوق
وليس ذلك عندى بالوجه وانما هو من علاء المجد والكرم يريد به الترفع عن
المسألة والتعفف عنها وأنشدني أبو عمر قال أنشدني أبو العباس قال أنشدنا
ابن الأعرابي في معناه . .

إذا كان باب الدل من جانب الغنى سموت إلى العليا من جانب الفقر
يريد التعزز بترك المسألة والتزه عنها انتهى، فكلامه أولا على أن العليا هي
المعطية وثانيا على أنها هي المتعففة وقد عرفت ما في ذلك وكون العليا من العلاء
وهو العلو المعنوي يأتي على القولين معا وقد قلنا في النووي والمراد بالعلو العلو الفضل
والمجد ونيل الثواب ﴿السادسة﴾ فيه الحث على الاتفاق في وجوه الطاعة وذلك
بتناول الواجبات والسنن المؤكدة والتطوعات المطلقة ﴿السابعة﴾ استدل به
على ترجيح الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لأن العطاء إنما يكون مع
الغنى والخلاف في ذلك مشهور، ومن فضل الفقر أجاب بأنه ليس المراد بالخيرية
الفضل من جهة الدين وإنما المراد أنه خير في الافضال والاعطاء واعلا همة
وأعظم مجدا والله أعلم ﴿الثامنة﴾ لم يذكر في الرواية المشهورة المتعففة عن
الآخذ ولا الآخذة بغير سؤال وانما ذكر السائلة ويمكن أن يقال إن كلا من
المتعففة عن الآخذ والآخذة بغير سؤال ليست عليا ولا سفلى فانها لم تأخذ بمعالي
الامور في الاكتساب والافضال والاتفاق ولا بتسفل الاكتساب ودناءته
وقد يقال كل منهما عليا أيضا لكن علوها دون علو المنفقة وقديقال كل منهما
سفلى لعدم أخذها بمعالي الأمور في الاتفاق ولا شك أن اعلا الدرجات المنفقة
ثم المتعففة عن الآخذ ثم الآخذة بغير سؤال ثم السائلة ودرجات العلو والتسفل
متفاوتة والله تعالى هو المنفق حقيقة وفي سنن أبي داود ومستدرک الحاكم عن مالك
ابن نضلة قال قال رسول الله ﷺ «الابدى ثلاثة فبدا الله العليا ويد المعطى التي تليها
ويد السائل السفلى، فأعط الفضل ولا تخرج عن نفسك» وكان النبي ﷺ إنما اقتصر

على المنفقة والمائلة لحضه على إكتساب المال من وجهه وذمه الا كتساب بالسؤال فانه
أرذل المكاسب وإشارة الى أنه اذا لم يكتسب إحتاج إلى السؤال ولهذا قال قيس بن عاصم:
وياكم والمساءلة فانها آخر كسب الرجل، وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا (لأن
يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيتصدق منه ويستغنى به عن الناس خير له من
أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه، ذلك بأن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن
تعمل) وقد ورد في حديث ضعيف رواه الطبراني في معجمه من حديث رافع بن خديج
(يد المعطى العليا ويد الآخذ السفلى الى يوم القيامة) فلم يقيد الآخذ بالسؤال وهو
يقتضى كون يده سفلى وإن لم يسأل الا أن يحمل المطلق على المقيد ويقال المراد
الآخذ مع السؤال بدليل بقية الاحاديث هذا هو صرح هذا الحديث وفي شرح
مسلم للنووي في التبويب على هذا الحديث والسفلى الآخذة (التاسعة) فيه
كراهة السؤال والتنفير عنه بتسمية اليد السائلة سفلى ومحل إلام تدع اليه ضرورة فان
كانت به ضرورة بأن كان عاجزا غير مكتسب وخاف هلاكه فلا بأس بالسؤال
حينئذ بل قد يكون مندوبا وقد يكون واجبا وذكر والدي رحمه الله في شرح الترمذي
أن المسألة تنقسم الى الاحكام الشرعية التحريم والكراهة والوجوب والتدب
والإباحة وقال أبو بكر بن العربي: وبالجملة فان السؤال واجب في موضع
جائز في آخر حرام في آخر مندوب على طريق فأما وجوبه فلم يريد في ابتداء الامر
وظاهر حالهم وللأولياء للاقتداء وجريا على عادة الله في خلقه ألا ترى إلى سؤال
موسى والخضر لاهل القرية طعاما وهما من الله تعالى بالمنزلة المعلومه فالتعريف بالحاجة
فرض على المحتاج وإذا ارتفعت الضرورة جازله أن يسأل في الزائد عليها مهما
يحتاج اليه ولا يقدر عليه ثم انشد لبعضهم.

لما المرء يصلحه فيغنى مفاقره أعف من القنوع

قال وإذا كملت للمرء مفاقره وارتفعت حاجاته لم يجزله أن يسأل تكرأ ثم قال
وقد يكون السؤال واجبا أو مندوبا أما وجوبه فللمحتاج وأما المندوب فلمن
يعينه ويبين حاجته إن استجى هو من ذلك أو رجا أن يكون بيانه أنتم
وأنجح من بيان السائل كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل لغيره انتهى
قال والدي رحمه الله فذكر أربعة أوجه من الاحكام الشرعية في المسألة دون

الخامس وهو قسم المكروه فأما تمثيله للواجب بسؤال المحتاج فواضح وأما قسم المكروه فسؤاله للسلطان مع امكان الاستغناء عنه وقد جمعهما النبي ﷺ في حديث سمرة بقوله إلا أن يسأل الرجل سلطانا أو في أمر لا بد منه فهذا الأخير هو السؤال الواجب قال وأما تمثيل القاضي أبي بكر السؤال الواجب بالمريدين في ابتداء الامر وبسؤال الاولياء للاقتداء وتمثيله بسؤال موسى والخضر طعاما من أهل القرية ففيه نظر ولا يطلق على سؤال المريدين ابتدائهم اسم الوجوب وإنما جرت عادة المشايخ الذين يهذبون أخلاق المريدين بفعل ذلك لكسر ألقابهم إذا كان في ذلك صلاحهم فأما الوجوب الشرعي فلا وأما سؤال الخضر وموسى فلا يلزم هذه الامة الاقتداء بهما في ذلك وإنما وقع ذلك من الخضر لحكمة أطلعها الله عليها ليبين لموسى عليه الصلاة والسلام ما ينتهي الحال اليه في المرات الثلاث انتهى ومن الصور التي اختلف فيها هل السؤال حرام أو مكروه ما إذا قدر على الاكتساب وفي ذلك وجهان لأصحابنا الشافعية (أصحهما) أنه حرام لظاهر الاحاديث و(الثاني) أنه مكروه ومما ورد في سؤال المحتاج مارواه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجا ﴿العاشرة﴾ قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى ورد التخصيص في السؤال في أربعة أماكن وهى أن يسأل سلطانا أو في أمر لا بد منه أو ذا رحم في حاجة أو الصالحين فأما السلطان فهو الذى بيده أموال المصالح ، وأما الامر الذى لا بد منه فهو الحاجة التى لا بد منها وأما ذو الرحم فلما ورد في الصدقة على ذى الرحم من الفضل ولذهاب بعض العلماء إلى وجوب النفقة عليه مع وصف الفقر والعجز فرخص في سؤاله وأما سؤال الصالحين فهو في حديث ابن القراسى أنه قال : (أسأل يا رسول الله ؟ فقال لا ، وإن كنت سائلا ولا بد فسل الصالحين) رواه أبو داود والنسائى ثم يحتمل أن يراد بالصالحين الصالحون من أرباب الاموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحق وقد لا يعلمون المستحق من غيره فاذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله تعالى ويحتمل أن يراد بهم من

وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس)

يتبرك بدعائه وترحى إجابته إذا دعا الله له ويحتمل أن يراد الساعون في مصالح الخلق بسؤالهم لمن علموا استحقاقه ممن عليه حق فيعطيههم أرباب الاموال بوثوقهم بإصلاحهم قل والدي وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الالحاف والسؤال بوجه الله تعالى ففي سنن أبي داود من حديث جابر مرفوعاً (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) قال ومع ذلك فينبغي إعطاؤه ما لم يسأل ممتنعاً ، لما روى الطبراني في معجمه الكبير من حديث أبي موسى الأشعري بإسناد حسن عن النبي ﷺ أنه قال « ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله فنع سائله ما لم يسأل هجراً »

﴿ الحديث الخامس ﴾

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس » ﴿ فيه ﴾ فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه البخاري والترمذي من رواية أبي حنيفة عن أبي صالح وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية أبي الزناد عن الأعرج كلاهما عن أبي هريرة وقال الترمذي حسن صحيح ﴿ الثانية ﴾ العرض بفتح العين والراء المهملتين وبإضداد المعجمة متاع الدنيا وحطامها من أى نوع كان سمي بذلك لزواله ومنه قوله تعالى (يريدون عرض الدنيا) وفي الحديث (الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر) أما العرض بما كان الراء فهو ما عدا النقد والنقد هو الدراهم والدنانير قاله أبو زيد والأصمعي وغيرهما وقال أبو عبيد العرض المتاع الذي لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً ﴿ الثالثة ﴾ عن هنا يحتمل معناها أوحها (أحدها) أن تكون للتعليل كما قيل في قوله تعالى (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قواك) وقوله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه) أى ليس عليه الغنى وسببه كثرة العرض (ثانيها) أن تكون للطرفية

وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الشَّيْخُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ » كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَقَالَ الشَّيْخَانِ (قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ) الْحَدِيثُ وَهُوَ الصَّوَابُ

أى ليس الغنى بكثرة العرض (ثالثها) أنها بمعنى الباء كما في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى أى بالهوى أى ليس الغنى بكثرة العرض ﴿ الرابعة ﴾ قال النووي معنى الحديث الغنى المحمود غنى النفس وشبعها وقلة حرصها لا كثرة المال مع الحرص على الزيادة لأن من كان طالباً للزيادة لم يستغن بما معه فليس له غنى وسبقه القاضي عياض إلى ذلك ثم حكى عن الامام المازرى أنه قال يحتمل أن يريد الغنى النافع والذي يكف عن الحاجة وليس ذلك على ظاهره لأنه معلوم أن كثير المال غنى انتهى وحاصل هذا إثبات الغنى لغنى النفس والمبالغة فيه حتى ينفى الغنى عن فقده وإن كثرت ماله مع أنه غنى بالحقيقة لكنه نفى لا انتفاء ثمرته فإنه وإن وجد الغنى بالمال مع الحرص فهو غير محمود ولا نافع كما يسمى العالم الذى لا يعمل بعلمه جاهلاً لا انتفاء ثمرة العلم في حقه والله أعلم ﴿ الخامسة ﴾ فيه فضل القناعة والحث عليها والأحاديث في هذا المعنى كثيرة

﴿ الحديث السادس ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الشَّيْخُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَقَالَ الشَّيْخَانِ (قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ) الْحَدِيثُ وَهُوَ الصَّوَابُ ﴿ فِيهِ ﴾ خَوَائِدُ ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان من رواية يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة لفظ البخارى (لا يزال قلب الكبير شاباً في اثنتين في حب الدنيا وطول الأمل) ولفظه مسلم قلب الشيخ شاب على حب اثنتين طول الحياة وحب المال) وأخرجه مسلم أيضاً من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ قلب الشيخ شاب على حب اثنتين حب العيش والمال واتفق عليه الشيخان من رواية هشام الدستوائى عن قتادة

٧ - طرح التثريب - رابع

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن أنس بلفظ (يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر) لفظ البخارى ولم يسق مسلم لفظه وأخرجه مسلم من رواية أبي عوانة عن قتادة عن أنس بلفظ (يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر) ﴿الثانية﴾ قوله في رواية أحمد الشيخ على حبه اثنتين أى كائن على حبه اثنتين والمراد استمراره على ذلك ودوامه عليه وإن حبه لهاتين الخصلتين لم ينقطع عنه بشيخوخته وقوله طول الحياة وكثرة المال يجوز فيهما الرفع على أنهما خبران لمبتدأ محذوف ويجوز فيهما النصب على أنهما بدل من قوله اثنتين وقد ظهر بذلك صحة الرواية فتدبر الشيخ رحمه الله إن انصواب لفظ الشيخين كأنه من جهة الرواية أو لأنه أظهر في المعنى وإن كان معنى الرواية الأخرى صحيحا وقوله في رواية البخارى لا يزال قاب الكبير أى في السن وقوله شابا مجاز واستعارة ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للمال محتكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه قال النووي هذا صوابه انتهى وقيل وصفه بكونه شابا لوجود هذين الأمرين فيه اللذين هما في الشباب أكثر وهما أليق للرجاء في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا وحب الدنيا هو كثرة المال وطول الأمل هو طول الحياة المذكوران في الرواية الأخرى وكذا حب العيش المذكور في رواية مسلم هو طول الحياة وقوله في رواية البخارى من حديث أنس وتكبر معه اثنتان المراد كبرهما في المعنى وقوتهما وعدم ضعفهما فهو بمعنى قوله في رواية مسلم وتشب منه اثنتان وبذلك يندفع قول القائل كونهما تشبان مناف لكبرهما لأن المراد بكبرهما قوتهما وذلك موافق لشبابهما وليس المراد كبرا يؤدي إلى الهرم والضعف والله أعلم ﴿الثالثة﴾ فيه ذم طول الأمل والحرص على جمع المال وذلك يقتضى فضل الصدقة للغنى والتعفف للفقير وهما المبوب عليهما ﴿الرابعة﴾ قال المازنى فيه إشارة إلى أن الإرادة في القلب خلافا لمن رأى أن ذلك في غير الأعضاء

﴿الحديث السابع﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «والذى نفسى بيده لأن

قال : « والذي أنسى بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه »

يأخذ أحدكم أحبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه » ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخاري والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك في روايتهما حبله بالافراد وذكر ابن عبد البر أن في حل الموطآت يأخذ وفي رواية ابن نافع ومعن بن عيسى لأن يأخذ قال وهو المراد وان قصد والمعنى مفهوم (قات) في روايتنا من طريق أبي مصعب لأن يأخذ وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن يوسف كلهم عن مالك وأخرجه الشيخان والنسائي من رواية أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة بلفظ (لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدًا فيعطيه أو يمنعه) لفظ البخاري ولفظ مسلم والنسائي بمعناه وأخرجه مسلم وأترمذي من رواية قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ (لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيصدق به ويستغنى به من الناس خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه، ذلك بأن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن تعول) قلت أترمذي صحيح غريب يستغرب من حديث بيان عن قيس ﴿الثانية﴾ فيه الحلف لتقوية الامر وتأكيده ﴿الثالثة﴾ قوله (أحبله) بفتح الهزة وإسكان الحاء المهملة وضم الباء الموحدة جمع حبل وهو معروف ويجمع أيضا على حبال وقوله فيحتطب بتاء الافتعال وفي رواية مسلم فيحطب بغير تاء وهو صحيح ﴿الرابعة﴾ فيه ترجيح الاكتساب على السؤال ولو كان يعمل شاق كالاحتطاب ولو لم يقدر على بهيمة يحمل الحطب عليها بل حمله على ظهره، وذكر ابن عبد البر عن عمر رضى الله عنه قال مكسبة فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس فان قات لاخير في السؤال فواجه هذا الترجيح

(قلت) يحتمل وجهين (أحدهما) أن ذلك حيث اضطر الى السؤال بحيث لا يصير فيه دم أصلا فتركه مع ذلك خير من فعله وفي هذا الجواب نظر لأن من أمكنه الاحتطاب لم يضطر الى السؤال (ثانيهما) أن هذه الصيغة وهى خير قد تستعمل في غير اترجيح كما في قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا) ﴿الخامسة﴾ في الاكتساب فائدتان الاستغناء عن السؤال والتصدق وقد ذكرهما في قوله في رواية لمسلم فيصدق به ويستغنى من الناس كذا هو في أكثر نسخ صحيح مسلم لم يأت في بعضها عن الناس بالعين قل النووى وكلاهما صحيح والاول محمول على الثاني ﴿السادسة﴾ فيه فضيلة الاكتساب بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب وقال الماوردى اصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأنها أطيب؟ فيه مذاهب للناس أشبهها بمذهب الشافعى أن التجارة أطيب قال والاشبه عندى أن الزراعة أطيب لأنها أقرب الى التوكل قال النووى في شرح المذهب في صحيح البخارى عن المقدم بن معدى كرب رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «ما أكل أحد طعما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده» قال النووى فالصواب ما نص عليه رسول الله ﷺ وهو عمل اليد فإن كان زراعا فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلا كما ذكره الماوردى ولأن فيه تمعنا عاما للمسلمين والدواب وأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غمائه وأجراؤه فاكتسابه بالزراعة أفضل لما ذكرناه وقال في الروضة بعد ذكره الحديث المتقدم فهذا صريح في ترجيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ولكن الزراعة أفضلهما العموم النفع بها للأدنى وغيره وعموم الحاجة إليها والله أعلم وغاية ما في حديث الباب تفضيل الاحتطاب على السؤال وليس فيه أنه أفضل المكاسب فلمله ذكره لتيسره ولا سيما في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها ﴿السابعة﴾ وفيه الاكتساب بالمباحات كالخطب والحشيش النابتين في موات واستدل به المهلب على الاحتطاب والاحتشاش من الأرض المملوكة حتى يمنع من ذلك مالك الأرض فترفع حينئذ الإباحة وهو مردود فإن النبات في الأرض

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَّهَهُ يُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاغَهُ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَبْتِغُهُ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ » وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ نَحْوُهُ وَفِيهِ « لَا تَبْتِغُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَائِبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ »

المملوكة ملك لما أسكنها فلا يجوز التصرف فيه بغير إذنه ثم حكى المهلب عن ابن الموزان أنه حكى عن ابن القاسم عن مالك قال كانت له أرض يملكها ليست بأرض خربة فإن أراد أن يبيع ما ينبت فيها من المرعى بعد طيبه أنه لا بأس به وقال أشهب لا يجوز ذلك لأنه رزق من رزق الله تعالى ولا يحل لب الأرض أن يمنع منه أحدا لقوله ﷺ لا يمنع فضل الماء لينم به الكلأ ولو كان النبات في حائط إنسان لما حل له أن يمنع منه أحدا لقوله عليه الصلاة والسلام لا حي إلا الله ورسوله وقال السكوفيون كقول أشهب انتهى ﴿ الثامنة ﴾ أشار في رواية مسلم إلى العلة في تفضيل الاكتساب على السؤال وهي أن اليد العليا أفضل من اليد السفلى والمكتسب يده العليا إن تصدق وكذا إن لم يتصدق وفسرنا العليا هي المتعفة عن السؤال فقد يستدل بهذا على ترجيح الرواية التي فيها اليد العليا هي المتعفة لأنه لا يلزم من الاكتساب الصدقة كما تبين برواية مسلم أن تفضيل الاكتساب هو للصدقة والاستثناء عن الناس وكما أنه لا يلزم من الاكتساب الصدقة لا يلزم من الاكتساب التعفف عن السؤال فرب مكتسب مكنت يسأل تكثرا والله أعلم

﴿ الحديث الثامن ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فوجده يباع فأراد أن يبتاعه فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لا تبتعه ولا تعد في صدقتك » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان وأبو داود من

هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان أيضا من رواية عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم من رواية الليث بن سعد ثلاثتهم عن نافع وأخرجه البخاري والنسائي من رواية عقيل عن الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ إن عمر بن الخطاب تصدق بفرس في سبيل الله الحديث وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فجعله من مسند عمر وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية زيد ابن أسلم عن أبيه قال «سمعت عمر يقول حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص فسألت النبي ﷺ فقال لا تشتري ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته» لفظ البخاري وفي لفظ للشيخين كالكتاب يعود في قبته وأخرجه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر وذكر ابن عبد البر أن الحديث عند جمهور رواة الموطأ من مسند ابن عمر كما روينا إلا معن بن عيسى فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر فجعله من مسند عمر وكذلك اختلف على عبيد الله بن عمر فرواه القطان وعلي بن عاصم عنه في مسند ابن عمر ورواه ابن نمير عنه من مسند عمر قال ورواه يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فقال فيه (لا تشتره ولا شيئا من نتاجه) وكذا رواه الشافعي والحديث عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر انتهى ويوافق هاتين الروايتين ما رواه ابن ماجه في سننه عن الزبير بن العوام أنه حمل على فرس يقال له غمر أو حمرة فرأى ميرا أو مهرة من أفلاها يباع ينسب إلى فرسه فنهى عنها ﴿الثانية﴾ قوله حمل على فرس في سبيل الله قال القاضي عياض في معنى الحمل هنا تأويلان (أحدهما) هبته وتخليكه للجهاد (والثاني) تحبسه عليه وقال القاضى أبو بكر ابن العربي الحمل على ثلاثة أنواع (أولها) أن يحبس عليه فرسا لا يباع ولا يوهب ولكن يغزو عليه خاصة وبرك في الجهاد لا غير (والثاني) أن يتصدق به عليه لوجه الله تعالى (الثالث) أن يهبه له (قلت) فزاد احتمالا ثالثا وهو الصدقة والفرق بينها وبين الهبة أنها التملك تقربا إلى الله تعالى وطلباً لنواب الآخرة

والهبة أهم من ذلك فالفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص فهي داخلة في الهبة التي ذكرها القاضي عياض ثم قال ابن العربي فاما إن حمله عليه على أنه حبس لا يباع ولا يوهب فذاك لا يشتري أبدا وإن كان صدقة ففي كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري أبدا وقال بعده تركه أفضل وهو صريح مذهب مالك والشافعي والليث ولذلك لم يفسخوا البيع وقال في كتاب محمد إذا حمل على الفرس لا للسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه (قلت) فأشار بما نقله عن كتاب محمد إلى الهبة التي ليست صدقة وحاصل كلامه الجزم بمنع البيع بتقدير الوقف وبجوازه بتقدير الهبة والخلاف بتقدير الصدقة ثم قال بعد ذلك فأما إذا قال هولاك في سبيل الله فقال مالك له يبيعه ولو أسقطت كلمة لك لركبه ورده وقال الشافعي وأبو حنيفة هو ملك له وإذا قال إذا بلغت به رأس مغزاة فهو لك فافتنقوا على أنه لا يجوز إلا الليث لأنه وإن كان مخاطرة فليس في بيعه وكان ابن عمر يقول إذا بلغت وادى القرى فشأنك به وفي ذلك كله خلاف ولم يعلم كيفية فعل عمر فلا يعلم إلى أي شيء يرجع جوابه ثم حكى عن بعض الناس أنه قال إذا حمله عليه في سبيل الله فلا يباع أبدا قال وهذا خطأ يخالف الحديث فإن النبي ﷺ منع عمر منه خاصة وعلل بعله تختص به دون سائر الناس وهو أنه عود في الصدقة انتهى وفي هذا الإطلاق الذي حكاه عن بعض الناس ممن البيع ولو كان هبة لكنه بخطأه كما عرفت ثم إنه صرح في الحديث بأنه صدقة فأنقضى احتمال الهبة الخالية عن الصدقة والراجح من هذه الاحتمالات في هذه الواقعة أنه عليك بقصد ثواب الآخرة فهو هبة وهو صدقة وبذلك جزم النووي في شرح مسلم فقال معناه تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه في سبيل الله وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي: الظاهر أن عمر لم يجعله حبسا مطلقا أي على جميع الغزاة من غير تعيين واحد ولا حبسه على من حمله عليه لأنه لو وقع ذلك لامتنع بيعه وإنما منعه من شرائه فقط ولم يمنعه من بيعه لغيره فدل على أنه كان مالكا لمن حمله عليه انتهى ومن جملة ما وقفنا عليه إنما صح بيعه لأنه ضاع بحيث لا يصلح لسبيل الله وتجويز البيع في هذه الصورة قول عبد الملك بن حبيب وقال ابن القاسم والجمهور

لا يباع قال ابن العربي وهو صحيح لأنه إذا لم يصلح للكر والفر صلح للحمل وكل في سبيل الله انتهى وهذا الذي نقلته عن ابن حبيب وغيره تبعت فيه ابن العربي وعكس ذلك القاضي عياض فنقل عن ابن حبيب منع بيعه في هذه الصورة وعن مالك تجوز به وبقي من احتمالات هذه الواقعة أن يكون إعطاؤه له على سبيل العارية وهذا مدفوع بكونه باعه فإن العارية مردودة غير مملوكة كما أن احتمال الوقف مدفوع بذلك وهذه الصورة هي التي ذكرها ابن العربي في قوله هي في سبيل الله ولم يقل لك ﴿الثالث﴾ قوله (لا يتبعه ولا تعد في صدقتك) نهى تنزيه لا تحريم فيكره أن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذرو نحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يتهبه أو يتملكه باختياره منه فاما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء النهي عن شراء صدقته للتحريم انتهى وقال الترمذي بعد رواية هذا الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وقال ابن عبد البر وكل العلماء يقولون إذا رجعت إليه بالميراث طابت له إلا ابن عمر فإنه كان لا يحبسها إذا رجعت إليه بالميراث وتابعه الحسن ابن حي ثم قل ابن عبد البر يحتمل فعل ابن عمر أن يكون ورعا لأنه رآه واجبا وحكي والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن بعض العلماء كراهة شراؤه من ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه رجوعه فيما تركه الله تعالى كاحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى (فان قلت) ما الجمع بين هذا وبين حديث (لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغا في سبيل الله أو لعامل عليها أو لرجل اشتراها بماله) الحديث رواه مالك في الموطأ من رواية عطاء بن يسار مرسلا ووصله أبو داود بذكر أبي سعيد الخدري فيه (قلت) فيه وجهان (أحدهما) أن حديث الباب أخص من ذلك الحديث فيحمل قوله أو لرجل اشتراها بماله على ما إذا اشتراها غير المتصدق بها أو اشتراها المتصدق بها من غير من تصدق بها عليه والمعنى فيه أنه إذا اشتراها المتصدق بها من المتصدق بها عليه وبما حباه في ثمنها لمنته المتقدمة

عليه فيكون رجوعا في الصدقة بقدر المحابة وقد تقدم أن في الصحيحين في رواية (وظننت أنه يبيعه برخص) فيحتمل أن يراد بيعه برخص لعمر خاصة لسبق منته عليه كما تقدم ويحتمل أن يراد بيعه برخص مطلقا لكونه أضعافه فنقص ثمنه للنقص الذي حصل فيه وقد تقدم أن في الصحيحين أيضا فأضاعه الذي كان عنده ورجع والذي رحمه الله هذا الاحتمال الثاني فقال إنه الظاهر ورجح القاضي عياض أن المراد بأضاعته أنه لم يحسن القيام عليه ثم ذكر احتمالا آخر أن المراد بأضاعته في استعماله فيما حبس له (ثانتهما) أن النهي في حديث الباب للتمزيه كما تقدم عن الجمهور والذي في ذلك الحديث حله وهو صادق مع الكراهة وحكى ابن العربي عن قوم أن حديث الباب ناسخ لذلك الحديث وهو مردود فإن النسخ لا بد فيه من معرفة التاريخ وقد استدل من ذهب إلى التحريم بقوله عليه الصلاة والسلام فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته ، قال قتادة ولا نعلم القىء الا حراما ومن ذهب إلى الكراهة أخذ بالرواية التي فيها كالكلب يعود في قبته وقال فعل الكلب لا يوصف بتحريم إذ لا تكليف عليه فالمراد بالتنفير من العود بتشبيهه بهذا المستقذر والله أعلم ﴿الرابعة﴾ أشار النبي ﷺ بقوله ولا تعد في صدقتك إلى العلة في نهيه عن الابتياح وهو أنه عود في الصدقة (فان قلت) فإذا كان الابتياح عودا في الصدقة فأوجه عطفه عليه (قلت) هو من عطف العام على الخاص والمعنى لا تعد في صدقتك بطريق الابتياح ولا غيره ﴿الخامسة﴾ استدل بقوله في رواية الشيخين وإن أعطاكه بدرهم على أنه يجوز لصاحب السلعة أن يبيعهما بنين فاحش ولا رجوع له في ذلك وبهذا قال جمهور العلماء وقال البغداديون من المالكية متى انتهى الغبن للثالث فله الرجوع في البيع وجعلوا قوله في هذا الحديث وإن أعطاكه بدرهم ضرب مثل لاحقيقة وقال الجمهور لا مانع من الحقيقة فلا يعدل عنها بغير دليل والله أعلم ﴿السادسة﴾ استدل به على أن المنافع في ذلك كالأعيان فلو تصدق على شخص بغلة سنين لم يشتر المتصدق منه تلك الغلة وبه قال ابن حبيب من المالكية وقال ابن المواز لا بأس بذلك ﴿السابعة﴾ استدل به على منع الرجوع في

﴿ كتاب الصيام ﴾

عن الأعرَج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يجهل ولا يرفث فإن أمرؤ قاتله أو شتمه فليقل إني صائم إني سديم » وعن همام عن أبي هريرة مثله وقال : (أحدكم يوماً وقال أو شتمه)

الصدقة وعلى منع الرجوع في الهبة مطلقاً وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلا في هبة الولد لولده فله الرجوع فيها لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يحل لرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده) رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن عمر وابن عباس وقال الترمذي حسن صحيح والأصح عند أصحابنا جواز رجوع الوالد فيما صدق به على ابنه ونص عليه الشافعي ومنع المالك ذلك وعكس الحنفية هذا فقالوا بجواز الرجوع في هبة الأجنبي ومنعوا الرجوع في هبة ذى الرحم المحرم وفي هبة أحد الزوجين للآخر وعن أحمد بن حنبل روايتان في رجوع المرأة فيما وهبته لزوجها بمسألته ومنع بعض السلف الرجوع في الهبة مطلقاً ولو أنها من الوالد لولده واتباع الحديث أولى ﴿ النامنة ﴾ في قوله (فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك) ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من سؤال النبي ﷺ فيما يعرض لهم من الخواثر

﴿ كتاب الصيام ﴾

الحديث الأول عن الأعرَج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « الصيام جنة ، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يجهل ولا يرفث فإن أمرؤ قاتله أو شتمه فليقل إني صائم إني سديم » وعن همام عن أبي هريرة مثله وقال (أحدكم يوماً وقال أو شتمه) ﴿ فيه ﴾ فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من طريق مالك وليس في رواية أبي داود قوله الصيام جنة وأخرجه مسلم والنسائي من

طريق سفيان بن عيينة بدون قوله الصيام جنة وأخرجه مسلم من رواية المغيرة
الحزامي مقتصرًا على قوله الصيام جنة ثلاثتهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على مالك في ذكر قوله الصيام
جنة وأنه رواها عنه القعنبي ويحيى وأبو المصعب وجماعة ولم يذكرها
ابن بكير وأخرجه الشيخان والنسائي من رواية عطاء بن أبي رباح
عن أبي صالح عن أبي هريرة في أثناء حديث وأخرجه الترمذي من
رواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث (والصوم
جنة من النار وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إنى صائم)
وقال حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ﴿الثانية﴾
قوله (الصيام جنة) يضم الجيم وتشديد النون أى وقاية وسترة وقد عرفت أن في
رواية الترمذي جنة من النار وكذا رواه النسائي من حديث عائشة وروى النسائي
وابن ماجه من حديث عثمان بن أبي العاصي (الصيام جنة من النار كجنة
أحدكم من القتال وكذا جزم به ابن عبد البر والقاضي عياض في المشارق وغيرها
أنه جنة من النار وقال صاحب النهاية أى يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات
وجمع النووى بين الأمرين فقال ومعناه سترو مانع من الرفث والآثام ومانع أيضا
من النار وذكر القاضي عياض في الإكمال الاحتمالات الثلاثة فقال: سترو مانع من الآثام أو
من النار أو من جميع ذلك وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذي وإنما كان الصوم جنة من
النار لأنه إمساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات كما في الحديث الصحيح (حفت
الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات) انتهى وسبقه إلى ذلك ابن العربي وفي
هذا الكلام تلازم الأمرين وأنه إذا كف نفسه عن الشهوات والآثام في الدنيا
كان ذلك ساترًا له من النار غدا ﴿الثالثة﴾ في سنن النسائي وغيره من حديث
أبي تيبدة مرفوعا وموقوفا (الصوم جنة مالم يخرقها) ورواه الدارمي في مسنده
وفيه بالغيبة وبوب عليه باب الصائم يفتاب وكذا أورده أبو داود في باب الغيبة
للصائم وأشار في الحديث بذلك إلى أنه إذا أتى بالغيبة ونحوها فقد خرق ذلك
الساتر له من النار بفعله ففيه تحذير الصائم من الغيبة وقد ذهب الأوزاعي إلى

أنها تخطر الصائم ويجب عليه القضاء وسائر العلماء على خلافه لكن ذكره بعضهم عن عائشة وسفيان الثوري حكاه المنذري ﴿الرابعة﴾ قال ابن عبد البر حسبك بكون الصيام جنة من النار فضلا للصائم انتهى وروى النسائي عن أبي أمامة قال (أتيت رسول الله ﷺ فقلت مرني بأمر آخذه عنك، قل عليك بالصوم فإنه لا مثل له) ومن هنا قل بعض العلماء إن الصوم أفضل العبادات البدنية ولكن المشهور تفضيل الصلاة وهو مذهب الشافعي وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام (واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة) رواه أبو داود وغيره ﴿الخامسة﴾ قوله ولا يرفث بضم الفاء وكسرها وفتحها ثلاث لغات حكاهن في المشارق فقال يقال رفث بفتح الفاء يرفث ويرفث بالضم والكسر رفثا بالسكون في المصدر وبالفتح في الاسم وقد قيل رفث بكسر الفاء يرفث بفتحها وأرفث أيضا هو قد تبين من كلامه أن في الماضي فتح الفاء وكسرها وفيه لغة ثالثة وهو ضمها حكاهما في المحكم عن اللحياني والمراد به هنا الفحش من القول ويطلق في غير هذا الموضع على الجماع وعلى مقدماته أيضا وعلى ذكره مع النماء أو مطلقا وقال القاضي عياض بعد ذكره إن أرفث هنا السخف والفحش من الكلام أن الجبل مثله وقال ابن عبد البر أنه قريب منه وأنشد

ألا لا يجبلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فإن قلت فإذا كان بمعناه فلم عطف عليه والعطف يقتضي المغايرة (قلت) لما كان الجهل يستعمل بمعنى آخر وهو خلاف العلم والرفث يستعمل بمعنى آخر وهو الجماع ومقدماته وذكره أريد بالجمع بين اللفظين الدلالة على ما اشتركا في الدلالة عليه وهو فحش الكلام وقال المنذري في حواشي السنن لا يجبل أي لا يقل قول أهل الجهل من رفث الكلام وسفه أو لا يجفوا أحدا ويشتمه يقال جهل عليه إذا جفاه ﴿السادسة﴾ أشار بقوله في الرواية الأخرى إذا كان أحدكم يوما صائما إلى أنه لا فرق في ذلك بين يوم ويوم فالأيام كلها في ذلك سواء فتي كان صائما تقلا أو فرضا في رمضان أو غيره فليجتنب ما ذكر في الحديث ﴿السابعة﴾ قال القاضي عياض معنى قاتله دافعه ونازعه ويكون بمعنى شامعه ولاعنه وقد

جاء القتل بمعنى اللعن وقال ابن عبد البر المعنى في المقاتلة مقاتلته بلسانه
﴿الثامنة﴾ المفاعلة التي في قوله قاتله وشاتمته لا يمكن أن تكون على
ظاهرها في وجود المقاتلة والمشاتمة من الجانبين لانه مأمور بأن يكف نفسه
عن ذلك ويقول اني صائم وانما المعنى قتله متعرضا لمقاتلته وشتمه متعرضا لمشاتمته
فالمفاعلة حينئذ موجودة بتأويل وهو ارادة القاتل والشاتم لذلك، وذكر بعضهم
أن المفاعلة تكون لفعل الواحد كما يقال سافر وعالج الامر وعافاه الله ومنهم من
أول ذلك أيضا وقال لا تجيء المفاعلة الا من اثنين الا بتأويل ولعل قائل يقول
ان المفاعلة في هذا الحديث على ظاهرها بأن يكون بدر منه مقابلة الشتم بمثله
بمقتضى الطبع فأمر بأن ينزجر عن ذلك ويقول اني صائم والاول أظهر ويدل
على أنه لم يرد حقيقة المفاعلة قوله في الرواية الاخرى شتمه وقوله في رواية
الترمذي وان جهل على أحدكم جاهل ﴿التاسعة﴾ قوله فليقل اني صائم ذكر
فيه العلماء تأويلين (أحدهما) وبه جزم المتولي ونقله الرافعي عن الائمة أنه يقول
في قلبه لا بلسانه بل يحدث نفسه بذلك ويذكرها أنه صائم لا يليق به الجهل
والمشاتمة لينزجر بذلك (والثاني) أنه يقول بلسانه ويسمعه صاحبه لينزجر
عن نفسه ورجحه النووي في الاذكار وغيرها فقال انه أظهر الوجهين وقال في
شرح المذهب التأويلان حسنان والقول باللسان أقوى ولو جمعهما كان حسنا انتهى
وحكى الروياني في البحر وجهها واستحسنه أنه إن كان صوم رمضان في قوله
بلسانه وان كان نقلا فبقلبه وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأنه
في الفرض يقول ذلك بلسانه قطعا فقال لم يختلف أحد أنه يقول ذلك مصرحا
به في صوم الفرض كات رمضان أو قضاءه أو غير ذلك من انواع الفرض
واختلفوا في التطوع والأصح أنه لا يصرح به وليقل لنفسه اني صائم فكيف أقول
الرفث انتهى ويدل على القول باللسان قوله في آخر الحديث عند النسائي فيما
ذكره القاضي عياض ينهى بذلك عن مراجعة الصائم ﴿العاشرة﴾ فيه استحباب
تكرير هذا القول وهو اني صائم سواء قلنا إنه يقول بلسانه أم بقلبه ليتأكد
انزجاره أو انزجار من يخاطبه بذلك

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجلى للصيام لي وأنا أجزي به كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به. وعن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذي نفس محمد بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من جرائي فالصيام لي وأنا أجزي به)

﴿الحديث الثاني﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، إنما يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجلى فالصيام لي وأنا أجزي به، كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «والذي نفسي بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من جرائي فالصيام لي وأنا أجزي به» ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخاري من هذا الوجه من طريق مالك وفي أوله الحديث المتقدم جمع بينهما واتفق عليه الشيخان والنسائي من رواية عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة بلفظ «قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقلل في امرئ وصائم والذي نفس محمد بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك للصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح، وإذا أتى ربه فرح بصومه» وفي لفظ مسلم والنسائي أطيب عند الله

يوم القيامة وفي لفظ للنسائي إذا أفطار فرح بفطره وأخرجه مسلم أيضا وابن ماجه من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «كل عمل ابن آدم تضاعف الحسنة عشر أمثالها الى سبعمائة ضعف قال الله عز وجل إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به يدع شهوته وطعامه من أجلي، للهائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه، ولخلوف فيه أطيب عند الله من ريح المسك» وفي لفظ ابن ماجه بعد قوله الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله، وفي لفظ لمسلم من رواية أبي سنان ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا (وإذا لقي الله عز وجل فجزاه فرح) وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من رواية الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة بنحوه أخصر منه وله عن أبي هريرة رضى الله عنه طرق أخرى ﴿الثانية﴾ قوله لخلوف فم الصائم هو بضم الخاء المعجمة هذا هو المعروف في كتب اللغة والغريب ولم يذكروا سواه وقال في المشارق كذا قيدناه عن المتقين وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء وهو خطأ عند أهل العربية وبالوجهين ضبطاه عن القاسمي وقال في الإكمال هكذا الرواية الصحيحة بضم الخاء وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القاسمي فيه الفتح والضم وقال أهل المشرق يقولونه بالوجهين وقال النووي في شرح مسلم إن الضم هو الصواب وهو الذي ذكره الخطابي وغيره من أهل الغريب وهو المعروف في كتب اللغة وقال في شرح المذهب لا يجوز فتح الخاء قال اتقاضي عياض وهو ما يخلف بعد الطعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطعام ﴿الثالثة﴾ فيه رد على أبي علي الفارسي في قوله إن ثبوت الميم في الفم خاص بضرورة الشعر فلها ثبتت في قوله فم الصائم في الاختيار ومن ثبوتها مع الإضافة أيضا قول الشاعر : — يصبح ظمآن وفي البحر فم —

﴿الرابعة﴾ اختلاف في معنى كون هذا الخلوف أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استطابة الروائح الطيبة واستقذار الروائح الخبيثة فأن ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيعه وتنفّر من شيء فتتنقذره على أقوال (أحدها) قال المازري هو مجاز واستعارة لأنه

جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا فاستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى انتهى فيكون المعنى إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك عندهم أى إنه يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم وذكر ابن عبد البر نحوه (الثاني) أن معناه أن الله تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك كما قال في المسكوم في سبيل الله (الريح ريح مبارك) حكاه القاضى عياض (الثالث) أن المعنى أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لاسيما بالاضافة الى الخلوف وهما ضدان حكاه القاضى عياض أيضا (الرابع) أن المعنى أنه يعتد برائحة الخلوف وتدخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاه القاضى أيضا (الخامس) أن المعنى أن الخلوف أكثر ثوابا من المسك حيث ندب إليه في الجهم والاعیاد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداودى وابن العربى وصاحب المذهب وبعض أصحابنا وقال النووى إنه الأصح (السادس) قال صاحب المذهب يحتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك ﴿الخامسة﴾ قوله في رواية لمسلم والنسائي (أطيب عند الله يوم القيامة) يقتضى أن طيب رائحة الخلوف إنما هو في الآخرة ويوافقه القول الذى حكيناه ثانيا أن الله تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك وقد استدلل بهذه الرواية على أن ذلك في الآخرة ابن حبان في صحيحه ثم قال بعده ذكر البيان بأن خلوف فم الصائم قد يكون أيضا أطيب من ريح المسك في الدنيا ثم ذكر حديث وخلوف فم الصائم حين يخلف من الطعام أطيب عند الله من ريح المسك قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى وليس فى هذا اللفظ دليل على ما ذكر وقوله حين يخلف ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب عند الله أما كونه مشهودا له بالطيب فى الدنيا فلا يلزم ذلك (قلت) هذه الرواية ظاهرة فى أن طيبه فى تلك الحالة وحمله على أنه سبب للطيب فى حالة مستقبله تأويل يخالف للظاهر وهذا موافق لقول السادس الذى حكيناه عن صاحب المذهب احتمالا وبدل أيضا ما رواه الحسن بن سفيان فى مسنده عن جابر

مرفوعاً) أعطيت أمتي في شهر رمضان خمسا قال وأما الثاني فإنهم يسمون وخلف
أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك) حمته أبو بكر السمعاني في أماليه
وقد وقع خلاف بين الامامين ابن الصلاح وابن عبد السلام في ذلك أي في أن
طيب رائحة الخلف هل هو في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط؟ فذهب ابن
الصلاح الى الأول وابن عبد السلام الى الثاني واستدل ابن الصلاح بما تقدم قال
وقد قال العلماء معنى ما ذكرته في تفسيره قال الخطابي طيبه عند الله رضاه به
وثناؤه عليه وقال ابن عبد البر معناه أزكى عند الله وأقرب اليه وأرفع عنده
من ريح المسك وقال البغوي في شرح السنة معناه الثناء على الصائم والرضا
بفعله وقال القدوري من الحنفية معناه أفضل عند الله من الرائحة الطيبة ومثله
قال الداودى من قدماء المالكية وكذا قال أبو عثمان الصابوني وأبو بكر
السمعاني وأبو حفص الصنفار الشافعيون في أماليهم وأبو بكر بن العربي قال
فهم وراء أئمة المسلمين شرقا وغربا لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكر أحد منهم
وجه تخصيصها بالآخرة بل جزموا بأنه عبارة عن الرضا والقبول ونحوهم مما هو
ثابت في الدنيا والآخرة واما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا أنه يوم الجزاء
وفيه يظهر رجحان الخلف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة
طلباً لرضا الله حيث يؤمر باجتنابها واجتلاب الرائحة الطيبة فخص يوم القيامة
بالذكر في رواية لذلك كما خص في قوله تعالى (إن ربهم بهم يومئذ خبير) وأطلق
في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين انتهى (السادسة)
استدل به على كراهة السواك للصائم بعد الزوال لما فيه من إزالة الخلف المشهود له بأنه
أطيب من ريح المسك لأن ذلك مبدأ الخلف الناشئ من خلو المعدة من الطعام والشراب
وبه قال الشافعي في المشهور عنه وعبارته في ذلك (أحب السواك عند كل وضوء
بالليل والنهار وعند تغير القم إلا أنني أكرهه للصائم آخر النهار من أجل الحديث
في خلوف فم الصائم) انتهى وليس في هذه العبارة تقييد ذلك بالزوال فلذلك قال
الماوردي لم يحد الشافعي الكراهة بالزوال وإنما ذكر العشي فحده الاصحاب بالزوال
٢٢ طر ح الترتيب . رابع

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة المقدسي ولو حدوده بالعصر لكانت أولى لما في سنن الدارقطني عن أبي عمر كيسان القصاب عن يزيد بن بلال موله عن علي قال (إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي) وفي سنن البيهقي عن عطاء عن أبي هريرة (لك السواك إلى العصر فإذا صليت العصر فآلقه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) (قلت) لأنسلم لأبي شامة أن تحديدہ بالعصر أولى بل اما ان يحد بالظهر وعليه تدل عبارة الشافعي فانه يصدق اسم آخر النهار من ذلك الوقت لدخول النصف الأخير من النهار وإما أن لا يؤقت بحد معين بل يقال يترك السواك متى عرف أن تغير فيه ناشيء عن الصيام وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس وباختلاف بعد عهده بالطعام وقرب عهده به لكونه لم يتسحر أو تسحر فالتحديد بالعصر لا يشهد له معنى ولا في عبارة الشافعي رحمه الله ما يساعده والأثر المنقول عن علي رضي الله عنه يقتضي التحديد بالزوال أيضا لأنه مبدأ العشي على أنه لم يصح عنه قول الدارقطني كيسان ليس بالقوي ومن بينه وبين علي غير معروف انتهى وأما قول أبي هريرة رضي الله عنه فهو مذهب ثان غير مذهب الشافعي رحمه الله سنحكيه بعد ذلك ومن وافق الشافعية على التحديد بالزوال في ذلك الحنابلة وعبارة الشيخ محمد الدين بن تيمية في المحرر ولا يسن السواك للصائم بعد الزوال وهل يكرهه على روايتين اه واحدى هاتين الروايتين فيها توسطت تمت الاستحباب ولم تثبت الكراهة وقال ابن المنذر كره ذلك آخر النهار الشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وروى ذلك عن عطاء ومجاهد انتهى وحكاه ابن الصباغ عن ابن عمر والأوزاعي ومحمد بن الحسن وفرق بعض أصحابنا في ذلك بين الفرض والنفل فكرهه في الفرض بعد الزوال ولم يكرهه في النفل لأنه أبعد من الرياء حكاه صاحب المعتمد من أصحابنا عن القاضي حسين وحكاه المسمودي وغيره من أصحابنا عن أحمد بن حنبل وقد حصل من ذلك مذاهب (الأول) الكراهة بعد الزوال مطلقا (الثاني) الكراهة آخر النهار من غير تقييد بالزوال (الثالث) تقييد الكراهة بما بعد العصر (الرابع) نفى استحبابه بعد الزوال من غير إثبات الكراهة

(الخامس) الفرق بين الفرض والنفل ثم إن المشهور عند أصحابنا زوال الكراهة بغروب الشمس وقال الشيخ أبو حامد لا تزول الكراهة حتى يفطر فهذا مذهب (سادس) وذهب الأكثرون إلى استحبابه لكل صائم في أول النهار وفي آخره كثيره وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والمازني وقال الترمذي بعد روايته حديث عامر بن ربيعة (رأيت النبي ﷺ مالا أحصى يتسوك وهو صائم) والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بالسواك للصائم بأساً ثم قال ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار وآخره انتهى وهذا قول غريب عن الشافعي لا يعرف نقله إلا في كلام الترمذي واختاره الشيخ عز الدين بن عبد السلام وأبو شامة المقدسي والنووي وقال ابن المنذر رخص فيه للصائم بالغداة والعشي النخعي وابن سيرين وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي وروينا الرخصة فيه عن عمر وابن عباس وعائشة وقال أبو العباس القرطبي أجاز كافة العلماء للصائم أن يتسوك بسواك لا طعم له في أي أوقات النهار شاء انتهى فكمملت المذاهب في ذلك سبعة واختلف العلماء في مسألة أخرى وهي كراهة استعمال السواك الرطب للصائم قال ابن المنذر فمن قال لا بأس به أيوب السختياني وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وروينا ذلك عن ابن عمر ومجاهد وعروة وكره ذلك مالك وأحمد وإسحق ورويناه عن الشعبي وعمر وابن شريحيل والحكم وقتادة انتهى وقال ابن عليه السواك سنة للصائم والمفطر والرطب واليابس سواء لأنه ليس بما أكل ولا مشروب وعبارة ابن شاس في الجواهر والأخضر أحسن ما لم يكن صائماً انتهى وهذا اللفظ لا يقتضي كراهة الأخضر للصائم إنما يقتضي أن اليابس أحسن منه للصائم وإذا جمعت هذه المسألة مع الأولى تكثرت المذاهب فإن مالكاً وأحمد مع اتفاقهما على أن الصائم لا يستاك بالرطب يختلفان في كراهة السواك للصائم بعد الزوال فمالك لا يكرهه وأحمد يكرهه أو يستحب تركه على ما تقدم والذين لم يكرهوه بعد الزوال تمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة والسلام (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة) قال ابن المنذر يدخل في هذا شهر رمضان وغيره وقال أبو بكر بن العربي قال علماءنا لم

يصح في سواك الصائم حديث تميا ولا إنباتا إلا أن النبي ﷺ حض عليه عند كل وضوء وكل صلاة مطلقا من غير تفريق بين صائم وغيره وندب يوم الجمعة إلى السواك ولم يفرق بين صائم وغيره وقد قدمنا فوائد العشرة في الطهارة والصوم أحق بها قال وتعلق الشافعي بالحديث الصحيح (خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) فصار ممدحا شرعا فلم تجز إزالته بالسواك أصله دم الشهيد قال فيه (اللون لون الدم والريح ريح المسك) فلا جرم لا يجوز غسله ثم قال قال علماءنا السواك لا يزيل الخلوف ثم حكى عن شيخه القاضي بالمسجد الأقصى أبي الحرم مكى بن مرزوق قال أفادنا القاضي سيف الدين بها فقال السواك مطهرة للفم فلا يكره كالمضمضة للصائم لاسيما وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تترك هنالك، وأما الخبر ففائدته عظيمة بديعة وهي أن النبي عليه السلام إنما مدح الخلوف نهيا للناس عن تقذر مكالمه الصائمين بسبب الخلوف لأنها للصوام عن السواك والله غنى عن وصول الرائحة الطبية إليه فعلمنا يقينا أنه لم يرد بالنهي استبقاء الرائحة وإنما أراد نهى الناس عن كراهتها قال وهذا التأويل أرل لأن فيه إكراما للصيام ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول قال وأما دم الشهيد فأنما أبقى وأثنى عليه لانه قتل مظلوما ويأتى خصما ومن شأن حجة الخصم أن تكون بادية وشهادته ظاهرة لاسيما وفي إزالة الخلوف اخفاء الصيام وهو أبعد من الرياء انتهى وذكر أبر العباس القرطبي أنه يمنع كون السواك يزيل الخلوف فانه من المعدة والخلق لا من محل السواك وقال والذى رحمه الله في شرح الترمذى وهذا مخالف للحس لأن الصائم إذا تغير فمه واستاك زالت الرائحة الكريهة وأما كون أصل التغير من المعدة فأمر آخر ثم حكى عن صاحب المحكم أنه حكى عن اللحياني خلاف الطعام والنهم وما اشبههما بخلف خلوا إذا تغيروا على طعاما فبقيت في فيه خلقة فتغير فوه وهو الذى يبقى بين الاسنان اه قال والذى يدل على أن خلوف النهم من بقايا الطعام الذى بين الاسنان لا من المعدة كما قال صاحب المفهم (قلت) ويوافق ذلك قول أصحابنا الشافعية إن البخر الذى هو عيب يرد به ما كان من المعدة دون ما كان من فم الاسنان لأن هذا يزيله السواك بخلاف الذى من

المعدة والله أعلم وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المبهات لك أن تقول ما الحكمة في تحريم ازالة دم الشهيد مع أن رائحته مساوية لرائحة المسك وعدم تحريم ازالة الخلوف مع كونه أطيب من ريح المسك (قلت) وجوابه من أوجه (أحدها) ما تقدم من كلام ابن العربي أن دم الشهيد حجة له على خصمه وليس للصائم خصم يحتاج عليه بالخلوف إنما هو شاهد له بالصيام وذلك محفوظ عند الله وملائكته (ثانيها) أن دم الشهيد حق له فلا يزال الا باذنه وقد انقطع ذلك بموته وقد كان له غسله في حياته والخلوف حق للصائم فلا حرج عليه في تركه وازالة ما يشهد له بالفضل (ثالثها) أن كون رائحة دم الشهيد كرائحة المسك أمر حقيقي وكون رائحة الخلوف أطيب من رائحة المسك أمر حكمي له تأويل يصرفه عن ظاهره في أكثر الأقوال المتقدم بيانها (رابعها) أنه ورد النهي عن ازالة دم الشهيد مع وجوب ازالة الدم ومع وجوب غسل الميت فما اغتفر ترك هذين الواجبين إلا لتحريم ازالته فلذلك قلنا بتحريمه ولم يرد ذلك في السواك وإنما قيل بالاستنباط (خامسها) أنه عارض ذلك في خلوف الصائم بقاء الحياة وهي محل التكليف والعبادات وملاقة البشر فأمكن أن يزال الخلوف لما يعارضه بخلاف دم الشهيد فانه بخلاف ذلك ﴿ السابعة ﴾ قوله إنما يذشرهوته إلى آخر الحديث من كلام الله تعالى حكاه عنه النبي ﷺ ولم يصرح في رواية مالك بنسبته إلى الله تعالى اللهم بذلك وعدم الاشكال فيه وقد صرح في رواية أبي صالح وغيره بحكاية عن الله تعالى ﴿ النامنة ﴾ ذكر الطعام والشراب بعد ذكر الشهوة من عطف الخاص على العام لدخولهما فيها وذلك للاهتمام بشأنهما فإن الابتلاء بهما أعم وأكثر تكررا من غيرهما من الشهوات ﴿ التاسعة ﴾ قد يشير الاثنان بصيغة الحصر في قوله إنما يذشرهوته إلى أنه اذا شارك مع ذلك غيره من مراعاة ترك الاكل لتخمة ونحوها لا يكون الصوم صحيحا وقد يقال إنما يشير بذلك إلى الصوم الكامل والمدار على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجودا وعدما وقد بسط الشيخ رحمه الله مسائل تشريك النية في الكلام على حديث إنما الأعمال بالنيات ﴿ العاشرة ﴾ ذكر العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى الصيام لي وأنا أجزي به مع كون العبادات كلها له وهو الذي يجزي بها أقوالا

(أحدها) أن ذلك لأن الصوم لا يمكن فيه الرياء كما يمكن في غيره من الأعمال لأنه كف وإمساك وحال الممسك شبيهاً أو فاقه كحال الممسك تقرباً وإتماماً المقصد وما يبطنه القلب هو المؤثر في ذلك والصلاة والحج والزكاة أعمال بدنية ظاهرة يمكن فيها الرياء والسمعة فلذلك خص الصوم بما ذكره دونها قاله المازري (ثانيها) قال القاضي عياض بعد حكايته ما تقدم عن المازري وقال أبو عبيد معناه أنا أتولى جزاءه إذ لا يظهر فتكتبه الحفظة إذ ليس من أعمال الجوارح الظاهرة وإتماماً هو نية وإمساك فأنا أجازي به من التضعيف في جزائه على ما أحب انتهى وأول كلامه يشير إلى ما تقدم عن المازري وآخره يشير إلى جواب آخر وهو أن التضعيف في جزائه غير مقدر وقد حكاه القاضي بعد ذلك فقال وقيل لي أي المنفرد يعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته كما قال وأنا أجزى به قال وغيره من الحسنات أطلعت على متاثير أجورها كما قال كل حسنة بعشر أمثالها الحديث، والصوم موكل إلى سعة جوده وغيب علمه كما قال تعالى (إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) (قلت) وهذه الرواية التي نتكلم عليها صريحة في مساعدة هذا الجواب فانه استثنى فيها الصيام من التضعيف فقال كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلا الصيام فانه لي وأنا أجزى به واعترض أبو العباس القرطبي على هذا الجواب بأن في الحديث أن صوم اليوم بعشرة وأن صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر قال وهذه نصوص في إظهار التضعيف فضعف هذا الوجه بل بطل (ثالثها) قال القاضي أيضاً قال الخطابي قوله (لي) أي ليس للصائم فيه حظ - (قلت) ويؤيد ذلك قوله في رواية أبي صالح عن أبي هريرة كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فانه لي وأنا أجزى به وقد تقدم ذكرها فاستثنى الصيام من كون عمل ابن آدم له (رابعها) قال القاضي أيضاً وقيل إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى فكأنه يتقرب إلى الله بما يتعلق بشبهه صفته من صفاته وإن كان تعالى لا شبه له في صفاته (خامسها) ذكر بعضهم في معنى إضافته إلى الله تعالى أن الصائم على صفة ملائكة الله تعالى في ترك الطعام والشراب والشهوات (سادسها) أن في إضافة الصيام إلى الله تعالى تخصيصه وتشريفه كما يقال بيت الله وناقة الله ومسجد الله وجميع المخلوقات لله تعالى حكاه القاضي أيضاً (سابعها)

قيل سبب إضافته إليه أنه لم يعبد به أحد سواه فلم تعظم الكفار في عصر من
 الأعصار معبودا لهم بالصيام وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود
 والصدقة والذكر وغير ذلك حكاه النووي في شرح مسلم قال والذى رحمه الله في
 شرح الترمذى ونقضه بعضهم بأرباب الاستخدامات فانهم يصومون للكواكب قال
 وليس هذا بنقض صحيح لأن أرباب الاستخدامات لا يعتقدون أن الكواكب
 آلهة وإنما يقولون إنها فعالة بانفسها وإن كانت عندهم مخلوقة (ثانها) أن معنى هذه
 الاضافة ان سائر العبادات يوفى منها ما على العبد من الحقوق إلا الصيام فانه
 يبقى موفرا لصاحبه لا يوفى منه حق وقد ورد ذلك في حديث قال أبو العباس
 القرطبي وقد كنت أستحسنه إلى أن فكرت في حديث المقاصه فوجدت فيه ذكر
 الصوم في جملة الأعمال المذكورة للأخذ منها فانه قال فيه المفلس لذى يأتي يوم
 القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتى وقد شتم هذا الحديث قال وهذا يدل على
 أن الصيام يؤخذ كسائر الأعمال انتهى (قلت) اذ اصح ذلك الاستثناء فهو مقدم
 على هذا العموم فيجب الأخذ به والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ ظاهره يقتضى أن
 أقل التضعيف عشرة أمثال وغايته سبعمئة ضعف وقد اختلف المفسرون في
 قوله تعالى (والله يضاعف لمن يشاء) فقليل المراد يضاعف هذا التضعيف وهو السبعمئة
 وقيل المراد يضاعف فوق السبعمئة لمن يشاء وقد ورد التضعيف بأكثر من السبعمئة ففى
 الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام
 وفى حديث عبد الله بن الزبير (صلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة في مسجدى) رواه ابن
 حبان فى صحيحه وفى حديث عمر بن الخطاب (أن من قال فى سوق من الاسواق
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير كتبت
 له ألف ألف حسنة) الحديث رواه الترمذى والحاكم وقال هذا اسناد صحيح على
 شرط الشيخين وفى حديث ابن عباس (سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج من
 مكة ماشيا حتى يرجع الى مكة كتبت الله له بكل خطوة سبعمئة حسنة
 كل حسنة مثل حسنة الحرم، قيل وما حسنة الحرم؟ قال بكل حسنة
 مائة الف حسنة) أخرجه الحاكم فى المستدرک وقال صحيح الاسناد قال

والدى رحمه الله في شرح الترمذى فهذا أكثر ما رأيت ورد في التضعيف وهو أن بكل خطوة سبعين ألف ألف حسنة قال والجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث أبى هريرة أنه لم يرد بحديث أبى هريرة إنتهاء التضعيف بدليل أن في بعض طرقه كل حسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف الى أضعاف كثيرة فقد بين بهذه الزيادة أن التضعيف يزداد على السبعمائة والزيادة من الثقة مقبولة على الصحيح انتهى وقد تقدم أن في رواية ابن ماجه الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله (الثانية عشرة) قال القاضى أبو بكر بن العرى في قوله الى سبعمائة ضعف يعنى بظاهره الجهاد فى سبيل الله ففيه ينتهى التضعيف الى سبعمائة من العدد بنص القرآن وقد جاء فى الحديث الصحيح أن العمل الصالح فى أيام العشر احب الى الله من الجهاد فى سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع بشيء قال فهذان عملان انتهى قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى (قلت) (وعمل ثالث) ففى الحديث النفقة فى الحج تصاعف كالنفقة فى سبيل الله الدرهم بسبعمائة ضعف (قلت) رواه أحمد فى مسنده قال (وعمل رابع) وهو كلمة حق عند سلطان جائر فى الحديث أنه أفضل الجهاد (قلت) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم من حديث أبى سعيد بلفظ كلمة عدل قال (وعمل خامس) وهو ذكر الله تعالى ففى حديث أبى الدرداء عن النبى ﷺ قال ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها فى درجاتكم وخير لكم من اتفاق للذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى قال ذكر الله عز وجل رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم فى المستدرک وقال صحيح الاسناد وروى الترمذى أيضا من رواية دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد الخدرى (أن رسول الله ﷺ سئل أى العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال الذى ذكر الله كثيرا قال قلت يا رسول الله ومن الغازى فى سبيل الله؟ قال لو ضرب بسيفه فى الكفار والمشركين حتى ينكسر ويختضب دما لكان الذى ذكر الله عز وجل أفضل منه درجة) قال الترمذى حديث غريب وروى البيهقى فى الدعوات وابن عبد البر فى التمهيد من حديث عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ فى

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (فَأَقْدِرُوا ثَلَاثِينَ) وَلِلْبُخَارِيِّ (فَأَكْلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (فَأَكْلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ) وَلِمُسْلِمٍ (فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا)

حديث فيه « وما من شيء أنجي من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله ؟ » قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا أن يضرب بسيفه حتى ينقطع « وروى الطبراني في المعجم الكبير من حديث معاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من عمل آدمي أنجي له من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله قال لا إلا أن تضرب بسيفك حتى ينقطع ثلاث مرار » انتهى

﴿ الحديث الثالث ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له » ﴿ فيه ﴾ فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه الشيخان والنسائي من طريق مالك ولفظ مسلم. (فان أغمى عليكم) ورواه مسلم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا ثم عقد إبهامه في الثالثة صوموا لرؤيته وانفطروا لرؤيته فان أغمى عليكم فاقدروا ثلاثين) ثم رواه من طريق عبد الله بن غير عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد وقال فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين بنحو حديث أبي أسامة ثم رواه من رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الإسناد وقال فاقدروا له ولم يقل ثلاثين ، ورواه البخاري من

طريق مالك ومسلم من طريق اسماعيل بن جعفر كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) لفظ البخاري، ولفظ مسلم ولا تقطروا حتى تروه إلا أن يغم عليكم فان غم عليكم فاقدروا العدة حتى ياتق عليه الشيخان من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافصروا فان غم عليكم فاقدروا له) وله في الصحيح عن ابن عمر طرق أخرى وقال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب نافع عن ابن عمر قالوا فيه فان غم عليكم فاقدروا له وكذا رواه سالم عن ابن عمر وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ورواه الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ (فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) لم يقل فاقدروا له والحفوظ في حديث ابن عمر فاقدروا له وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ليلال رمضان إذا رأيتموه فصوموا ثم إذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين قال وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي ﷺ ان الله جعل الأهلة مواقيت للناس فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين فهذا في حديث ابن عمر وروى ابن عباس وأبو هريرة وحذيفة وأبو بكرة وطلق الحنفى وغيرهم عن النبي ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين بمعنى واحد انتهى وقد عرفت أن في صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فاقدروا ثلاثين وفي صحيح البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر فأكملوا العدة ثلاثين فكيف يستغرب ابن عبد البر هذا وينقله من طرق غريبة ولما ذكر هو في التمهيد رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ذكرها بلفظ فاقدروا له ليس فيها فأكملوا العدة ثلاثين وقال هكذا هو عند جماعة الرواة عن مالك فلم يستحضر في ذلك اختلافا عليه وهذا البخاري قد رواه في صحيحه من طريق القعنبي عن مالك بلفظ فأكملوا العدة ثلاثين وكذا رواه الشافعي عن مالك رواه البيهقي من طريق الربيع عنه وقال في المعرفة هكذا رواه المزني

عن الشافعي وقال في سننه الكبرى وإن كانت رواية الشافعي والقنبي من جهة البخاري عنه محفوفة فيحتمل أن يكون مالك رواه على اللفظتين جميعا انتهى
 ﴿الثانية﴾ فيه جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة قال النووي
 في شرح مسلم وهو المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه البخاري والمحققون
 وهو الصواب وقالت طائفة لا يقال رمضان على انفراد بحال وإنما يقال شهر رمضان
 وهذا قول أصحاب مالك وزعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى
 فلا يطلق على غيره إلا أن يقيّد وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلاني إن كان
 هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة وإلا فيكره قالوا فيقال صمنا رمضان
 وقتنا رمضان ورمضان أفضل الأشهر ويندب طلب ليلة القدر في أواخر رمضان
 وأشبه ذلك ولا كراهة في هذا كله وإنما يكره أن يقال جاء رمضان ودخل
 رمضان وحضر رمضان وأحب رمضان ونحو ذلك قال النووي وهذان المذهبان
 فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت فيه نهى وقولهم إنه اسم من
 أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف
 وأسماء الله تعالى توقيفية لا تنطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم
 منه كراهة انتهى ﴿الثالثة﴾ فيه النهى عن صوم شهر رمضان قبل رؤية
 الهلال أي إذا لم يكمل عدد شعبان ثلاثين يوما ولو اقتصر في الحديث على هذه
 الجملة وهي قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لحصلت الغرض ودلت على منع
 الصوم في كل صورة لم ير فيها الهلال لكنه زاد ذلك تأكيدا بقوله فإن غم عليكم
 فاقدروا له وهذه الزيادة التي للتأكيد أوردت عند المخالف شبهة بحسب تفسيره
 لقوله فاقدروا له فالجمهور قالوا معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما أي
 انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام ثلاثين يوما قال أهل اللغة يقال قدرت الشيء
 بالتخفيف أقدره بضم الدال وكسرها وقدرته بالتشديد وأقدرته بهمزة أوله
 بمعنى واحد وهو من التقدير قال الخطابي ومنه قوله تعالى (فقدروا نعمي
 القادرون) وبذلك قوله في رواية فاقدروا ثلاثين وفي رواية فأكملوا العدة
 ثلاثين وفي رواية فعدوا ثلاثين وقد ذكرنا في الفائدة الأولى وهي أنها

من حديث ابن عمر والروايات يفسر بعضها بعضها إذا جمعت طرقه تبين المراد منه وقد دل على ذلك أيضا ما رواه البخاري من حديث شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعا «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» رواه مسلم من حديث سعد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (فصوموا ثلاثين يوما) وليس ذلك اضطرابا في الخبر لأننا مأمورون بذلك في الصوم والافتطير وقد ذكر النبي ﷺ صورة الغم علينا بعد قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فعاد إلى الصورتين معا أي فإن غم عليكم في صومكم أو فطركم فذكر في إحدى الروايتين إحدى الصورتين وفي الرواية الأخرى الصورة الأخرى وأتى في بعض الروايات حديث أبي هريرة بعبارة متناولة لها ففي رواية لمسلم فعدوا ثلاثين وفي رواية له فأكملوا العدد ومن العجيب اعتراض بعض الحنابلة على رواية البخاري بأن الاسماعيلي قد أخرجها في مستخرجهم من رواية غندر عن شعبة بلفظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم عد جماعة روه عن شعبة كذلك ثم قال هذا الحنبلي وهذا يجوز أن يكون من آدم بن أبي إياس رواه على التفسير من عنده للخبر انتهى وغايته أن رواية البخاري خاصة والرواية التي حكاهما عن غيره عامة تتناول شعبان ورمضان فلا معنى لجمعها على رمضان لا سيما وهم يؤولون قوله فاقدروا له كما سيأتي بيانه وبمحملونه على تقدير الهلال تحت السحاب وذلك يدل على أن المراد شعبان وهذا يدل على مخالفة كلام هذا الحنبلي لكلام أئمتهم ولا جاز أن يحمل الشرط في قوله فان غم عليكم على صورة والجزاء وهو قوله فعدوا ثلاثين على صورة غيره أو لقد أنصف الامام شمس الدين بن عبد الهادي وهو من اعيان متأخري الحنابلة فقال في تنقيح التحقيق الذي دلت عليه أحاديث هذه المسألة وهو مقتضى القواعد أن أي شهر غم أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما وعلى هذا فقوله فان غم عليكم فأكملوا العدة يرجع إلى الجملتين وهما قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا العدة أي غم عليكم في صومكم وفطركم هذا هو الظاهر من اللفظ وباقي الأحاديث يدل عليه قال وما ذكره.

الاسماعيلي غير قاذح في صحة الحديث لأن النبي ﷺ إما أن يكون قال اللفظين وهذا مقتضى ظاهر الرواية وإما أن يكون قال أحدهما وذكر الراوي اللفظ الآخر بالمعنى فإن الأمر في قوله فأكملوا العدة للشهرين انتهى وفي سنن أبي داود عن عمر بن عبد العزيز وإن أحسن ما يقدر له إذا راينا هلال شعبان لكذا وكذا فالصوم إن شاء الله لكذا وكذا إلا أن يروا الهلال قبل ذلك وفي رواية للبيهقي في سننه في الحديث المرفوع من حديث أبي هريرة فإن غم عليكم فإنها ليست تغمى عليكم العدة وقد روى مالك في الموطأ عقب حديث ابن عمر حديث عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) قال ابن عبد البر جملة بعده لأنه عنده مفسر له ومبين لمعنى قوله فأقعدوا له (قلت) وكذا رواه الترمذي بلفظ فأكملوا ثلاثين يوما وهو عند أبي داود بلفظ فإن حال دونه غمامة فأتوا العدة ثلاثين ثم افطروا وعند النسائي بلفظ (فإن حال بينكم وبينه سحابة أو ظلمة فأكملوا العدة عدة شعبان) وهذا على ما قدمته في حديث ابن عمر ذكر في رواية أبي داود صورة وفي رواية النسائي أخرى وأتى في رواية مالك والترمذي بما يشمل الصورتين وليس ذلك اضطرابا وفي صحيح مسلم عن أبي البحتري قال أهلنا رمضان ونحرم بذات العرق فأرسلنا رجلا إلى ابن عباس فسأله فقال ابن عباس قال رسول الله ﷺ إن الله قد أمد له رؤيته فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة وفي رواية له فلقينا ابن عباس فقلنا ذكره وهذا شاهد لرواية مالك وغيره وروى أبو داود والنسائي عن حذيفة مرفوعا (لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة) وروى أبو داود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام وقد روى هذا المعنى وهو إكمال العدة ثلاثين يوما عند الغم علينا من حديث جابر وأبي بكر وعمر بن الخطاب ورافع بن خديج وعلى بن أبي طالب وطلق بن علي والبراء بن عازب

وقد جمع ذلك والذي رحمه الله في شرح الترمذي قال ابن عبد البر ولم يرو أحد فيما علمت (فاقدروا له) إلا ابن عمر وحده والله أعلم وذهب آخرون إلى أن معنى قوله عليه الصلاة والسلام فاقدروا له ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ومن قال بهذا أوجب العيام من الغد ليلة الثلاثين من شعبان إذا كان في محل الهلال ما يمنع رؤيته من غيم وغيره وهذا مذهب ابن عمر راوى هذا الحديث ففى سنن أبي داود فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فإن رأى فذاك وإن لم يره ولم يحل دون منظره سحاب أو فترة أصبح مفطرا وإن حال دون منظره سحاب أو فترة أصبح صائما قال وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب قال الخطابي: يريد أنه كان يفعل هذا الصنيع في شهر شعبان احتياطا للصوم ولا يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يفطر إلا مع الناس (قلت) وكان الراوى أشار بذلك إلى النقض على ابن عمر في كونه قال بما يقتضى حمل التقدير على التضييق وتقديره تحت السحاب في إحدى الصورتين دون الأخرى ولواختلف حكمهما لمبينه النبي ﷺ وفصل بينهما كيف وقد نبه النبي ﷺ على التسوية بينهما بنهيه عن صوم يوم الشك وقد تبين ابن عمر على هذا المذهب أحمد بن حنبل في المشهور عنه قال ابن الجوزى في تصنيف له سماه أدركه اليوم والضميم في صوم يوم الغيم) وهذا مروى من الصحابة عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأنس ابن مالك وأبي هريرة ومعاوية وعمرو بن العاصى والحكم بن أيوب الغفارى وعائشة وأنساء بنتى أبي بكر الصديق قال وقال به من كبار التابعين سالم بن عبد الله بن عمر ومجاهد وناووس وابو عثمان النهدي ومطرف بن عبد الله بن الشخير وميمون بن مهران وبكر بن عبد الله المزنى في آخزين فحكاه عنه والذي رحمه الله في شرح الترمذي ورد عليه في حكايته عن هؤلاء الصحابة فذكر أن الرواية في ذلك عن عمر منقطعة فانها من رواية مكحول عنه ولم يدركه وأن ابن الجوزى إنما نقل ذلك عن على لأنه قال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان قال والذي وهو منقطع ثم إنه إنما قاله عند شهادة واحد على رؤية الهلال لافى الغيم كما رواه الدارقطنى في سننه مبينا ولا يحل الاختصار على هذا الوجه لأنه يخل بالمعنى قال والذي والمعروف عن عمر وعلى

خلاف ذلك ففي مصنف ابن أبي شيبة عن كل منهما أنه كان يخطب إذا حضر
 رمضان فيقول (ألا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم الهلال فأفطروا
 فإن أغمى عليكم فأتوا العدة) ومستند ابن الجوزي في نقل ذلك عن أنس مارواه
 عن يحيى بن إسحق أنه قال رأيت الهلال إما عند الظهر وإما قريبا منه
 فأفطر ناس من الناس فأتينا أنس بن مالك فأخبرناه برؤية الهلال وبأفطار من
 أفطر فقال هذا اليوم يكمل لي أحد وثلاثون يوما وذلك أن الحكم بن أيوب
 أرسل إلى قبل صيام الناس أني صائم غدا فكرهت الخلاف عليه فصمت وأنا متهم
 صوم يومي هذا إلى الليل، قال والذي رحمه الله هذا لم يفعله للغير وإنما فعله كراهية
 للاختلاف على الأمير وهو ابن عم الحجاج بن يوسف الثقفي فهو موافق لرواية
 عن أحمد (إن الخيرة إلى الأمير في صيام ليلة الغيم) فلم يصمه أنس عن رمضان وقد
 أفطر الناس ذلك اليوم وأراد أنس ترك الخلاف على أمره قال والذي رحمه الله
 والمعروف عن أبي هريرة خلاف ما نقله عنه كما في مصنف ابن أبي شيبة
 عنه أنه قال نهى أن يتعجل قبل رمضان بيوم أو يومين لكن روى البيهقي عنه
 من رواية أبي مريم عنه (لأن أصوم الذي يشك فيه من شعبان أحب إلى من
 أن أفطر يوما من رمضان) ثم قال البيهقي كذا روى عن أبي هريرة بهذا الإسناد
 ورواية أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في النهي عن التقدم إلا أن
 يوافق صوما كان يصومه أصبح من ذلك انتهى قال والذي رحمه الله وأما أثر
 معاوية فإنه ضعيف لا يصح وقد رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية من رواية
 مكحول عنه وضعفه قال وأما أثر سمير بن العاصي فلم أر له إسنادا قال وأما
 الحكم بن أيوب فهو الثقفي وهو من التابعين كما ذكره ابن حبان في ثقات
 التابعين قال فلم يقل به أحد من العشرة الذين ذكرهم ابن الجوزي إلا ابن عمر
 وعائشة وأسماء واختلف عن أبي هريرة كما تقدم قال البيهقي ومتابعة السنة
 النابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل العلم أولى بنا انتهى وقل ابن
 عبد البر لم يتابع ابن عمر على تأويله ذلك فيما علمت إلا طاووس وأحمد
 ابن حنبل وروى عن أسماء بنت أبي بكر منله وعن عائشة نحوه انتهى وذهبت

فرقة ثالثة الى أن معنى الحديث قدره بحساب المنازل حكاية النووي في شرح مسلم عن ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون وقال ابن عبد البر روى عن مطرف بن الشخير وليس بصحيح عنه ولو صح ماوجب اتباعه عليه لشذوذ فيه ومخالفة الحجة له ثم حكى عن ابن قتيبة مثله وقال ليس هذا من شأن ابن قتيبة ولا هو ممن يعرج عليه في مثل هذا الباب ثم حكى عن ابن خواز بنداد أنه حكاة عن الشافعي ثم قال ابن عبد البر والصحيح عنه في كتبه وعند أصحابه وجمهور العلماء خلافه (قلت) لا يعرف ذلك عن الشافعي أصلاً والله أعلم وبأن ابن العربي في المعارضة في انكاره مقالة ابن سريج هذه قال المازري عن الجمهور لا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين لأن الناس لو كفوا به ضاق عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم وحكى ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدروا خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب للعامة قال ابن العربي فكان وجوب رمضان جعله مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب الجمل، إن هذا لبعيد عن النبلاء فكيف عن العلماء؟ وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط معرفة منازل القمر هو معرفة سير الالهة وهو غير المعرفة بالحساب على ما أشعر به كلام النزالي في الدرس فالحساب أمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد، والمعرفة بالمنازل كالحسوس يشترك في ذكره الجمهور ممن يراقب النجوم انتهى فمعرفة منازل القمر هي التي قال بها ابن سريج ثم إنه لم يقل بها في حق كل أحد وإنما قال بها في حق العارف بها خاصة ولم يقل بوجوب الصوم على العارف بها وإنما قال بجوازه له كذا ذكر الروياني عنه ونقل الجواز أيضاً عن اختيار الثقفال والقاضي أبي الطيب الطبري وحكى الشيخ في المذهب عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة وإذا جمعت بين مسألتى الحاسب والمنجم ونظرت فيهما بالنسبة الى أنفسهما والى غيرهما وبالنسبة الى الجواز والوجوب حصل لك في ذلك في مذهب الشافعي رحمه الله أوجه جمعها النووي في شرح المذهب ملخصة بعد بسطها (أصحابها) لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك ولكن يجوز لهما دون غيرهما ولا يجزيهما عن

فرضهما (والثاني تجوز لهما جزئيهما) (والثالث) يجوز للحاسب ويجزيه (ولا يجوز
للمنجم) (والرابع) يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقيلهما (والخامس) يجوز لهما ولا يريهما
تقليد الحاسب دون المنجم وأهل النووى من الأوجه وجوب الصوم وقد
حكاه حين بسط الكلام قبل ذلك فحكى عن صاحب المذهب أنه قال إذا غم
الهلال وعرف رجل بالحساب ومنزل القمر أنه من رمضان فوجب فوجبه - إن
قال ابن سريج يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبهه من عرفه بالبيئة
وقال غيره لا يصوم لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية قال النووى ووافق صاحب المذهب
على هذه العبارة جماعة ثم حكى عن صاحب البيان أنه قال قال ابن الصباغ
أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا وذكر صاحب المذهب أن الوجهين
في الوجوب ثم حكى عن الرافعى أنه قال لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم عليه
ولا على غيره الصوم قال الرويانى وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به
على أصح الوجهين قال وأما الجواز فتكلم على ذلك وحكى ابن الصلاح عن الجمهور
حتم الحاسب والمنجم من الصوم في حق أنفسهما على خلاف ما صححه النووى
في شرح المذهب والمسألة نظير مذكور في الصلاة وهو ما لو علم المنجم دخول
الوقت بالحساب فالمذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره كما في التحقيق للنووى
تبعا لصاحب البيان ومعنى العمل به على طريق الجواز كما في الصيام والله أعلم
ورجح ابن دقيق العيد في شرح العمدة وجوب الصوم على الحاسب في الصورة
المذكورة فقال وأما ما دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى
لولا وجود المانع كالغيم فهذا يقتضى الوجوب لوجود السبب الشرعى قال وليس
حقيقة الرؤية تشترط في الأزوم لأن الاتفاق على أن المحبوس في المظمورة
إذا علم بإكمال العدة أو الاجتهاد بالامارات أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم
وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه ، قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى : المحبوس
في المظمورة معذور فيجب عليه الاجتهاد في دخول الوقت ويجب عليه العمل
بما أدى إليه اجتهاده فان تبين خطؤه ييقن اعاد ، وحصول الغيم في المطالم
٨ - طرح التثريب - رابع

أمر معتاد والسبب الشرعى للوجوب إنما هو الرؤية لاعلم ذلك بالحساب لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح (إن أمة أمية لا تحب ولا تكتب) الحديث انتهى وقد ظهر بما ببطاه صحة مذهب الجمهور في تعليق الحكم بالرؤية دون غيرها وبه قال مالك والشافعى وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف (الرابعة) تكلمنا في المسألة المتقدمة على أنه لا يلزم الصوم ولا يثبت كون اليوم من رمضان بغير رؤية لا بتقدير تحت الحساب في الغيم ولا برجوع إلى حساب، بئى أمر آخر وهو جواز صومه عن رمضان ومقتضى الحديث منع ذلك لأنه صوم قبل الرؤية وهو مذهب الشافعى وغيره وقالوا لا ينعقد صومه ولا يجزئه إن ظهر أنه من رمضان واقتصر الحنفية على الكراهة وقالوا إن ظهر أنه من رمضان أجزاء عنه وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً (الخامسة) ومقتضى الحديث منع صومه عن غير رمضان أيضاً وقد جوز المالكية والشافعية صومه عن قضاء أو نذر أو كفارة وتطوعاً إذا وافق ورده واختلفوا في جواز التطوع بصومه بلا سبب فنعه الشافعية وقالوا بتحريمه ، فإن صامه قال أصح عندهم بطلانه والمشهور عند المالكية جوازه ، وقال محمد ابن مسلمة بكراهته ، وكره الحنفية صومه عن واجب آخر ، ولم يكرهوا التطوع بصومه ثم إن ذلك كله مفروض في يوم الشك لا في مطلق الثلاثين من شعبان قال أصحابنا ويوم الشك يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث برؤيته أو شهد بها من لا يثبت بقوله فإن لم يتحدث برؤيته أحد فليس يوم شك ولو كانت السماء مغيمة وقال المالكية هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء مغيمة (السادسة) قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لا يمكن أن يكون معناه رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد في وجوب الصوم عليه إلى رؤية الهلال بل المعتبر رؤية بعضهم وهو العدد الذى تثبت به الحقوق وهو عدلان لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله عليه الصلاة والسلام للعدى (شاهدك) إلا أن هلال رمضان يكتفى في ثبوته بعدل واحد عند أكثر أهل العلم للحديث الذى رواه أصحاب السنن الأربعة

وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه من حديث ابن عباس قال (جاء
اعرابي إلى النبي ﷺ فقال إني رأيت الهلال، قال أتشهد أن لا إله إلا الله؟ تشهد
أن محمداً رسول الله؟ قال نعم، قال يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غداً) وروى
أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه عن ابن عمر قال (تراى الناس
الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيتَه فصام وأمر الناس بصيامه) قال
الترمذي والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم قالوا تقبل شهادة (رجل
واحد في الصيام وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد انتهى وما حكاه عن
الشافعي هو أشهر قوليه عند أصحابه وأصحابهما لكن آخر قوليه أنه لا بد
من عدلين ففي الام قال الربيع قال الشافعي بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان
وإذا قلنا يقبل في ذلك الواحد فهل هو رواية أو شهادة خلاف عند الشافعية
والأصح عندهم أنه شهادة فلا يقبل قول العبد والمرأة نص عليه الشافعي في الأم
وهل يشترط لفظ الشهادة؟ قال الجمهور هو على الوجهين في كونه رواية أو شهادة
ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو مغيبة ووافق الحنفية
الجمهور على الاكتفاء في ثبوت هلال رمضان بعبد واحد لكن خصوا ذلك بما
إذا كان بالسماء غلة من غيم أو غبار ونحو ذلك والالم يقبل الا من جمع كثير
يقع العلم بخبرهم وأجرده مجرى الرواية فقبلوا فيه الرجل والمرأة والحرة والعبد
وقالوا لا يختص بل لفظ الشهادة وذهبت المالكية إلى أنه لا يثبت إلا بشاهدين
كسائر الشهود وقال به أيضا الأوزاعي وإسحاق بن راهوية، وعدى أبو ثور
الثبوت بشاهد واحد إلى شوال أيضا وعده بعض أصحابنا إلى ذى الحجة
لما فيه من عبادة الحج وذلك يرد قول الترمذي لم يختلف أهل العلم في الإفطار
أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين ﴿السابعة﴾ قد يستدل به من ذهب إلى أنه
إذا رؤي الهلال يبلد لم يازم أهل بلد أخرى لم يرف فيها الصوم لقوله حتى تروا
الهلال وأهل تلك البلدة لم يروه وقد يستدل به من قال بتعديده إلى بقية البلاد
فانه مصروف عن ظاهره إذ لا يتوقف الحال على رؤية كل واحد على انفراد
كما تقدم فلا معنى لتقييده بالبلد بل إذا ثبت بقول من يثبت بقوله في الشريعة

تعمد حكمة إلى سائر المكلفين وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب
فبعضهم بالغ في ذلك وجعل لكل أهل بلد رؤيتهم لا يتعمد ذلك إلى غيرهم
وأصل ذلك ما في صحيح مسلم وغيره عن كريب مولى ابن عباس في استهلاله
رمضان بالشام ليلة الجمعة ثم قدومه المدينة فسأله ابن عباس فأخبره فقال ابن
عباس لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى تكمل العدة أونراه ، وقال
هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ويمكن
أنه أراد بذلك هذا الحديث العام يعني قوله (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا
تفطروا حتى تروه) لاحدنا خاصا بهذه المسألة قال وهو الأقرب عندي انتهى
وقد حكى ابن المنذر هذا المذهب عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق بن راهويه
وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاه الماوردي وجهها في مذهب
الشافعي وقال آخرون إذا روى ببلدة لزم أهل جميع البلاد الصوم وهو مذهب
مالك وأبي حنيفة وأحمد والليث بن سعد وحكاه ابن المنذر عن أكثر الفقهاء وبه
قال بعض الشافعية فانهم قالوا إن تقاربت البلدان فحكمها حكم البلد الواحد
إن تباعدتا وجهان أصحهما عند الشيخ أبي حامد والشيخ أبي اسحق
والغزالي والشاشي والآخرين أنه لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر
والثاني الوجوب وإليه ذهب القاضي أبو الطيب والرويانى وقال انه ظاهر
المذهب واختاره جميع أصحابنا وحكاه البغوى عن الشافعي نفسه وعلى الأول
فنى ضبط البعد أوجه (أحدها) وبه قطع العراقيون والصيدلانى وغيرهم أن
التباعد أن تختلف المطالم كالجزائر والعراق وخراسان والتقارب أن لا تختلف
كبغداد والكوفة والرى وقزوین وصححه النووي في الروضة والمنهاج وشرح
المهذب (والثاني) أن التباعد مفاة القصر وبهذا قطع إمام الحرمين وادعى
الاتقان عليه والغزالي والبغوى وصححه الرافعى في شرحه الصغير والمحور
والنووى في شرح مسلم (والثالث) اعتباره باتحاد الاقاليم واختلافه وحكى السرخسى
وجه آخر أن كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض يلزمهم دون غيرهم وقال ابن
الماجشون من المالكية ان ثبت بأمر شائع لزم البعيد وان ثبت عند الحاكم بشهادة

شاهدين كسائر الاحكام لم يازم من خرج من ولايته الا ان يكون اير المؤمنين
فيلزم القضاء جماعتهم اذا كتب بما عنده من شهادة أو رؤية الى من لا يثبت عنده حكاة
ابن شاس في الجواهر وقد حصل في المسألة المذكورة سبعة أقوال ﴿الثامنة﴾
استدل به على وجوب الصوم على المنفرد برؤية هلال رمضان وعلى وجوب
الافطار على المنفرد برؤية هلال شوال وإن لم يثبت ذلك بقوله وهو قول الأئمة
الأربعة في هلال رمضان واختلفوا في الافطار برؤية هلال شوال وحده فقال
الثلاثة لا يفطر بل يستمر صائما احتياطاً للصوم وقال الشافعي يازمه ان يفطر ولو كان
يخفيه لئلا يتهم وهو مقتضى قوله ولا تفطروا حتى تروه وذهب عطاء بن
أبي رباح واسحق بن راهويه إلى أنه لا يصوم برؤيته وحده وعن أحمد أنه لا يصوم
الا في جماعة الناس وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين ﴿التاسعة﴾ يتناول
الحديث رؤيته ليلاً ونهاراً لكنه اذا رزى نهاراً فهو الليلة المستقبلة فان كان
ذلك يوم الثلاثين من شعبان لم يصوموا وإن كان يوم الثلاثين من رمضان لم
يفطروا وسواء كان ذلك قبل الزوال أو بعده هذا هو المشهور في المذاهب
الأربعة وحكى عن عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والأوزاعي والليث بن
سعد واسحاق بن راهويه، وذهب سفيان الثوري وأبو يوسف وبعض المالكية
إلى أنه إن رزى قبل الزوال فهو الليلة الماضية وهو رواية عن أحمد بن حزم
الظاهرى ﴿العاشرة﴾ قوله فان غم عليكم بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أى الهلال
معناه حال بينكم وبينه غيم يقال غم وأغمى وغمى بتخفيف الميم وتشديدها
والغين مضمومة فيهما وهو من قولك غممت الشيء إذا غطيته فهو مغموم ويقال
أيضا غمى بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحدة أى خفى ورواه بعضهم غمى
بضم الغين وتشديد الباء الموحدة لما لم يسم فاعله وهما من الغباء بالمد وهو شبه
الغبرة في السماء وذكر انقاضى أبو بكر بن العربي أنه روى فيه أيضا فان غمى
عليكم بالعين المهملة من العمى قال وهو بمعناه لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات
أو ذهاب البصيرة عن المعقولات

وعن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : بَدَأُ بِى فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا وَإِنَّكَ قَدْ دَخَلْتَ عَنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَعْدَهْنُ ؟ فَقَالَ إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرِينَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ

الحدث الرابع

وعن عروة عن عائشة قالت « فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله ﷺ قالت بدأ بى فقلت يا رسول الله انك أقسمت أن لا تدخل علينا شهرًا وإنك قد دخلت عن تسع وعشرين أعدهن فقال إن الشهر تسع وعشرين » كذا رواه مسلم (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم في الصوم عن عبد بن حميد وفي الطلاق عن اسحق بن ابراهيم وابن أبي عمر ثلاثتهم عن عبد الرزاق وفي رواية في الصوم في أول الحديث عن الزهري أن النبي ﷺ أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهرًا قال الزهري فأخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة فذكرت هذا الحديث وذكره في الطلاق عقب حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس في سؤاله عمر عن المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله (ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما) الحديث الطويل وفي آخره وكان أقسم أن لا يدخل عليهن شهرًا من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل ثم ذكر هذا الحديث وأخرجه الترمذى أيضا في التفسير من طريق عبد الرزاق بنحوه وقال حسن صحيح وأخرجه النسائى أيضا من طريق عبد الأعلى عن معمر واتفق الشيخان على هذه القصة من حديث أم سلمة « أن النبي ﷺ آل من نسائه شهرًا فلما مضى تسعة وعشرون غداً أورا ح فقيل له إنك حلفت أن لا تدخل شهرًا فقال إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما » لفظ البخارى وأخرجها البخارى أيضا من حديث أنس قال (آلى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت انفكت رجله فأقام في مشربة تسعا وعشرين ليلة

ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين) ورويت القصة أيضا من حديث عمر في الصحيحين وجابر في صحيح مسلم وغيره وغيرهما ﴿الناية﴾ استشكل قولها (فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على) لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن ثم شهر لا على الكمال ولا على النقصان، وجوابه أن المراد فلما مضت تسع وعشرون ليلة بأيامها فإن العرب تؤرخ بالليالي وتكون الأيام تابعة لها ويدل لذلك قوله في حديث أم سلمة عند البخاري وغيره فلما مضى تسعة وعشرون يوما (فان قلت) ففي صحيح مسلم من حديث جابر في هذه القصة فخرج الينا صباح تسع وعشرين وهو صريح في أنه كان دخوله في التاسع والعشرين قلت قد أوله النووي في شرح مسلم على أن معناه صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوما وهي صبيحة ثلاثين ودعاه إلى ذلك الجهم بين الروايات فان قوله فلما مضى تسعة وعشرون يوما يقطع النزاع في ذلك وكذا قال القاضي عياض بعد ذكره اختلاف الروايات في ذلك معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين يوما يدل عليه رواية فلما مضى تسع وعشرون يوما ﴿الثالثة﴾ صرح في هذا الحديث بأن حلقه عليه الصلاة والسلام كان على الامتناع من الدخول على أزواجه شهرا فتبين أن قوله في حديث أم سلمة وأنس وغيرهما إلى النبي ﷺ من نسائه أريد به ذلك ولم يرد به الحلف على الامتناع من الوطء والروايات يفسر بعضها بعضا فان الإيلاء في اللغة مطلق الحلف لكنه مستعمل في عرف الفقهاء في حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو مدة تزيد على أربعة أشهر فلا يستعمل الإيلاء عندهم فيما عدا ذلك والإيلاء على الوجه المذكور حرام لما فيه من إيذاء الزوجة وليس هو المذكور في الحديث ولو حلف على الامتناع من وطء الزوجة أربعة أشهر فما دونها لم يكن حراما وتعديته في حديث أم سلمة وغيرها بمن يدل على ذلك، لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول وهو يتعدى عن ﴿الرابعة﴾ فيه جواز هجران المسلم فوق ثلاثة أيام إذا تعلقت بذلك مصلحة دينية من صلاح حال المهجور وغير ذلك ومن ذلك ما إذا كان

المهجور مبتدعاً أو مجاهراً بالظلم والفسوق فلا يحرم مهاجرته وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام فحله ما إذا كان المهجران لحظوظ النفس وتمتعت أهل الدنيا قال النووي في الروضة قال أصحابنا وغيرهم هذا في المهجران لغير عذر شرعي فإن كان عذر بأن كان المهجور مذموم الحال لبدعة أو فسق أو نحوها أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور فلا يحرم وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ونبيه ﷺ الصحابة عن كلامهم وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضاً انتهى

﴿الخامسة﴾ فيه منقبة لعائشة رضي الله عنها البداءة عليه الصلاة والسلام بالدخول عليها قبل بقية زوجاته ﴿السادسة﴾ هذا الحديث محمول عند الفقهاء على أنه عليه الصلاة والسلام أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهراً بعينه بالهلال وجاءه ذلك الشهر ناقصاً فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكت ثلاثين يوماً أما لو أقسم على ترك الدخول عليهن شهراً مطلقاً لم ينطبق الحلف فيه على أول الهلال لم يبر إلا بشهر تام بالعدد، هذا هو الذي نعرفه لأصحابنا وغيرهم فإن كان أحد من الفقهاء يقول بالاكْتفاء بتسعة وعشرين يوماً ولو كان ذلك في أثناء شهر فهذا الحديث حجة له (فإن قلت) إذا كان المحلوف عليه شهراً بعينه بالهلال وقدر رأى لتام تسعة وعشرين يوماً فما وجه السؤال عنه وقد كمل الشهر بالرؤية؟ (قلت) يحتمل أوجه (أحدها) أن السائل لم يعلم بأنه شهر بعينه بالهلال بل ظن أنه شهر عددي فبنى على ذلك سؤاله (ثانيها) لعل السائل لم يعلم قبل ذلك الحكم الشرعي وهو أن الشهر المعتبر بعينه بالهلال لا يعتبر فيه العدد وإنما يعتبر فيه الهلال حتى بينه له الشارع في هذا الحديث (ثالثها) يحتمل أن السائل عرف أن المحلوف عليه شهر بعينه بالهلال وعرف أن المعتبر فيه الهلال دون العددوا لكنهم لم يكونوا رأوا الهلال لما نزع من غيم أو غيره أو لم ينتصبوا لرؤيته لكونه ليس رمضان ولا شعبان وعلم النبي ﷺ بالغيب اقتضاء الشهر بوحى فأخبر به ويدل لذلك قوله في حديث ابن عباس عن عائشة أن أتاني جبريل عليه السلام فقال: الشهر تسم وعشرون

﴿السابعة﴾ قوله (إن الشهر تسع وعشرين) كذا في أصلنا وعشرين وكأنه خبر

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ جَنَّبَ فَلَا يَصُومُ

كَانَ الْمَقْدَرَةُ تَقْدِيرُهُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَيَدُلُّ لِهَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ أَمَّ سَلَمَةَ وَأَنْسَ وَغَيْرَهُمَا إِنْ الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَحُذِفَ كَانُ وَاسْمُهَا وَابْقَاءُ عَمَلِهَا إِنَّمَا هُوَ كَثِيرٌ بَعْدَ إِنْ أَوْ لَوْ لَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَ بَعْدَ غَيْرِهَا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَنْ لَدِ شَوْلَا فَالَى إِثْلَاثُهَا

أَيُّ مَنْ لَدُنْ كَانَتْ هِيَ شَوْلَا فَالَى أَنْ تَلَاهَا وَلَدَهَا وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ تَسْمَعُ مَنْصُوبٌ وَاسْتَعْنَى عَنْ كِتَابَتِهِ بِالْأَلْفِ بِجَهْلٍ فَتَحْتَيْنِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحٌ لِبَعْضِ النَّاسِ وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ﴿الْثَامِنَةُ﴾ إِنْ قُلْتَ ظَاهِرُهُ حَصْرُ الشَّهْرِ فِي تِسْعٍ وَعَشْرِينَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ (قُلْتَ) عَنْهُ أَجُوبُهُ (أَحَدُهَا) أَنْ الْمَنَى كَمَا تَقْدِمُ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا وَحِينَئِذٍ فَلَا اشْكَالَ فِي ذَلِكَ (ثَانِيهَا) إِنْ الْأَلْفُ وَالْإِلَامُ لِلْعَهْدِ وَالْمُرَادُ أَنَّ هَذَا الشَّهْرَ الَّذِي أَقْسَمَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ تِسْعَةً وَعَشْرُونَ يَوْمًا (ثَالِثُهَا) أَنَّهُ بَنَى ذَلِكَ عَلَى الْغَالِبِ الْأَكْثَرِ لِأَنَّهُ مَجِيءُ الشَّهْرِ تِسْعًا وَعَشْرُونَ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعَشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا ثَلَاثِينَ وَكَذَا فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَابِعُهَا) قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ مَعْنَاهُ حَصْرُهُ مِنْ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَهُوَ النِّقْصَانُ أَيْ إِنَّهُ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ وَهُوَ أَقْلُهُ وَقَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ وَهُوَ أَكْثَرُهُ فَلَا تَأْخُذُوا أَنْتُمْ بِصُومِ الْأَكْثَرِ أَنْتُمْ كُمْ بِرُؤْيَيْتِهِ وَاجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ مَرْتَبَةً ابْتِدَاءً وَالْأَقْلَ تَخْفِيفًا وَلَكِنْ ارْبَطُوا عِبَادَتَكُمْ بِرُؤْيَيْتِهِ وَاجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ مَرْتَبَةً ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً بِاسْتِهْلَالِهِ انْتَهَى

﴿ الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ﴾

عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ جَنَّبَ فَلَا يَصُومُ يَوْمَهُ » ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا

يَوْمَئِذٍ) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَصَدَّهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ
أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ . زَادَ مُسْلِمٌ وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا إِمَامٌ مَنْسُوخٌ كَمَا رَجَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ أَوْ مَرْجُوحٌ كَمَا قَالَهُ
الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْبُخَارِيُّ بِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ
وَأُمِّ سَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كَانَ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ
وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ) وَلَمْ يَلْمِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ
(التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خُصَائِصِهِ) وَعِنْدَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَجَعَ
عَنْ ذَلِكَ حِينَ بَاغَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَامَةَ

ووصله ابن ماجه وهو منسوخ أو مرجوح وقد رجم عنه أبو هريرة ﴿فيه﴾
فوائد ﴿الاولى﴾ ذكره البخارى فى صحيحه تعليقا فقال وقال ممام ابن
عبد الله بن عمر عن أبى هريرة (كان النبى صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر) والاول
أسند ورواه النسائى فى سننه الكبرى وابن ماجه فى سننه من رواية سفيان بن
عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال سمعت عبد الله بن عمرو والقارىء
قل سمعت أبا هريرة يقول (لا ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدركه الصبح وهو جنب
فلا يصم مجدوب الكعبة قاله) لفظ النسائى ولفظ ابن ماجه بمعناه ورواه النسائى
فى الكبرى أيضا من رواية شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى عن عبد الله بن عبد الله
ابن عمر (أنه احتلم ليلا فى رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل
فلم يستيقظ حتى أصبح قال فلقيت أبا هريرة حين أصبحت فاستفتيته فى ذلك فقال
أفطر فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر اذا أصبح الرجل جنبا قال عبد الله بن
عبد الله فجئت عبد الله بن عمر فذكرت له الذى أفتانى به أبو هريرة فقال أقسم
بالله لئن أفطرت لا وجعن متنيك صم فإن بدالك أن تصوم يوما آخر فافعل) ثم
رواه النسائى أيضا من رواية عقيل عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر

فذكر مثله : قال ابن عبد البر : اختلف عن ابن شهاب في اسم ابن عبد الله بن عمر فلم
يسمه وقول البخارى والاول أسند أشار به الى ما رواه قبله عن عائشة وأم سلمة
رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم
يغتسل ويصوم وأن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ذكر ذلك لمروان بن
الحكم فقال له مروان أقسم بالله لتقرعن بها أبا هريرة فذكر له عبد الرحمن
قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل بن عباس وهو أعلم » وأخرجه
مسلم ايضا وفي روايته فقال ابو هريرة أهما قالتاه لك؟ قال نعم قال هما أعلم، ثم
رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال سمعت ذلك
من الفضل ولم اسمعه من النبي ﷺ فرجم ابو هريرة عما كان يقول في ذلك
الحديث وفي سنن النسائي الكبرى أن أبا هريرة قال هي يعني عائشة أعلم
برسول الله ﷺ منا انما كان أسامة بن زيد حدثني بذلك وفي صحيح مسلم
وغيره من رواية أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا جاء
الى رسول الله ﷺ يستفتيه وهي تسعم من وراء الباب فقال يا رسول الله
تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم؟ فقال رسول الله ﷺ وأنا تدركني الصلاة وأنا
جنب فأصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما
تأخر فقال والله اني لارجو أن أكون أخشاكم لله واعلمكم بما أتقى (الثانية)
فيه نهى من أجنب ليلا واستمر جنبا فلم يغتسل حتى طلع الفجر عن الصوم
وظاهره يقتضى أنه لا فرق بين ان يكون ذلك باختياره كالجماع أو بغير اختياره
لاحتلام ولا بين صوم رمضان وغيره وقد كان يذهب الى هذا المذهب أبو
هريرة رضي الله عنه ويقول إنه لو صام لم يصبح صومه هذا هو الأشهر عنه عند
أهل العلم كما قاله ابن المنذر وحكى النووى في شرح المذهب أن ابن المنذر
حكاه عن سالم بن عبد الله بن عمر والذي حكاه ابن المنذر عنه ماسأ حكيه عنه بعد ذلك
قال النووى في شرح مسلم وحكى عن الحسن بن صالح بن حنى وفيه (قول ثان) أنه ان علم
بجنبته ثم نام حتى أصبح من غير اغتسال فهو مفطر وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم قال
ابن المنذر روى ذلك عن أبي هريرة أيضا وطاووس وعروة بن الزبير قال ابن عبد البر

والنووي في شرح مسلم وحكى عن ابراهيم النخعي وفيه قول (ثالث) أنه يتم صومه ويقضيه حكاه ابن المنذر عن سالم بن عبدالله بن عمر والحسن البصري في قول وذكر النووي في شرح مسلم أنه حكى أيضا عن الحسن بن صالح بن حي وفيه قول (رابع) أنه يجزئه في التطوع ويقضى في الفرض حكاه ابن المنذر عن ابراهيم النخعي وحكاه النووي في شرح مسلم عن الحسن البصري وفيه قول خايس وهو صحة صومه مطلقا ولا قضاء عليه سواء في ذلك رمضان وغيره وسواء علم بمجربته أم لا وهذا قول الجمهور حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة ومالك والثوري والشافعي وأحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وزيد ابن ثابت وأبي الدرداء وأبي ذر وابن عباس وقال العبدري هو قول سائر الفقهاء وقال النووي في شرح مسلم بعد حكاية الأقوال الأربعة الأولى ثم ارتفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هذا على صحته وبه قال جماهير الصحابة والتابعين والصحيح أن أبا هريرة رجع عن القول الأول كما صرح به في صحيح مسلم وقيل لم يرجع عنه وليس بشيء قال وفي صحة الاجماع بعد الخلاف خلاف مشهور لأهل الأصول قال وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف والله أعلم وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة صار ذلك اجماعا أو كالاجماع **(الثالثة)** أجاب الجمهور عنه بأحوية (أحدها) أنه منسوخ بحديث عائشة وأم سلمة وغيرهما قال الخطابي أحسن ما سمعت في تأويل ما رواه أبو هريرة في هذا أن يكون محمولا على النسخ وذلك أن الجماع كان في أول الاسلام محرما على النساء في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله الجماع الى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل أن يصوم ذلك اليوم لا يرتفع الحظر المتقدم فيكون تأويل قوله من أصبح جنبا فلا يصم أي من جامع في الصوم بعد النوم فلا يجزئه صوم غده: لأنه لا يصح جنبا إلا وله أن يطأ قبل الفجر بطرفة عين فكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ولم يعلم بالنسخ فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رجع اليه وقد روى عن ابن المسيب أنه قال رجع أبو هريرة عن فتياه فيمن أصبح جنبا أنه لا يصوم انتبه وحكى البيهقي مثل ذلك عن أبي بكر بن المنذر فقال روينا عن أبي بكر بن المنذر أنه قال أحسن ما سمعت في هذا

أن يكون محمولا على النسخ وذكر مثل ما تقدم عن الخطابي وقال إمام الحرمين في النهاية قال العلماء الوجه حمل الحديث على أنه منسوخ (ثانيها) أنه مرجوح قد عارضه ما هو أصح منه فيقدم عليه ذهب لي هذا البخاري فقال كما تقدم عنه في الفائدة الأولى والأول أسند وذهب إليه الشافعي رضي الله عنه فقال فاخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي ﷺ دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله ﷺ لمعان (منها) أنها زوجها وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا (ومنها) أن عائشة مقدمة في الحفظ. وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد (ومنها) أن الذي روتنا عن النبي ﷺ المعروف في المعقول والأشبه بالسنن حكاه عنه البيهقي في المعرفة قال وبسط الكلام في شرح هذا ومعناه أن الغسل شيء وجب بالجماع وليس في فعله شيء محرم على صائم وقد يحتلم بالذهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجتمع في نهاره وجعله شبيها بالمحرم ينهى عن الطيب ثم يتطيب حلالا ثم يحرم وعليه لونه وربحه لأن نفس التطيب كان وهو مباح وقال في حديث أبي هريرة وقد يسمع الرجل سائلا يسأل عن رجل جامع بليل فأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فأمر بأن يقضى (فإن قال) فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة، قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرها وقد يمكن عليهما الغلط والكذب ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم تسمع شهادتهما كما تسمع إذا انفرد، وبسط الكلام في شرح هذا انتهى، ومن العجيب إهمال النووي في شرح المذهب هذا الجواب مع كونه جواب صاحب مذهبه الذي هو مقلده (ثالثها) أنه محمول على من طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام مع علمه بالفجر حكاه النووي في شرح المذهب وتقدم في كلام الشافعي رضي الله عنه الإشارة إليه وذكره الخطابي وقال يكون معناه من أصبح مجامعا والشيء يسمى باسم غيره إذا كان ما كاله في العاقبة إليه (رابعها) أنه إرشاد إلى الأفضل فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز قال النووي في شرح مسلم: وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن هذا الحديث، ثم قال (فإن قيل) كيف يقولون الاغتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي

و^{عليه السلام} خلافه (فالجواب) أنه غايه الصلاة والسلام فعله لبيان الجواز ويكون في حقه حينئذ أفضل لأنه يتضمن البيان للناس وهو مأمور بالبيان وهذا كاتوضاً مرة مرة في بعض الأوقات بيانا للجواز ومعلوم أن الثلاث أفضل وهو الذي واظب عليه وتظاهرت به الأحاديث وطاف على البعير لبيان الجواز ومعلوم أن الطواف ماشيا أفضل وهو الذي تكرر منه عليه الصلاة والسلام ونظائره كثيرة انتهى **(الرابعة)** قال النووي في شرح المذهب قال الماوردي وغيره: أجمعت الأمة على أن من احتلم في الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر ولم يغتسل وأصبح جنباً بالاحتلام أو احتلم بالنهار فصومه صحيح وإنما الخلاف في صوم الجنب بالاجتماع انتهى، وعبارة الشافعي رحمه الله في الفائدة قبلها قد توافقه في صورتين لتصويره المسألة بالجماع ولقياسه على الاحتلام بالنهار وهذا يدل على أن حديث أبي هريرة متروك الظاهر إجماعاً قديماً قبل إجماع المتأخرين وأنه لم يقل أحد من المتقدمين ولأمن المتأخرين به في جميع صورته لكن فتوى أبي هريرة لولد عبد الله بن عمر صريحة في أنه لم يخص فتواه بالجماع بل طرده في الاحتلام أيضاً وكلام ابن المنذر في نقل المذاهب يوافق ذلك أيضاً فانه حكى قولاً مفصلاً بين أن يعلم بجنبته ثم ينام قبل الصبح أم لا وقد تقدمت حكايته وذلك صريح في ادخال صورة الاحتلام في موضع الخلاف والله أعلم **(الخامسة)** في معنى من أصبح جنباً الحائض أو النفساء اذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها فقال الجمهور بصحة صومها وخالف فيه بعضهم قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم أصح عنه أم لا قال وسواء تركت الغسل عمداً أو سهواً بعذر أو بغير عذر كالجنب (قلت) في حكاية النووي إجماع الكافة إلا ما لا يعلم صحته نظر، ففي مذهب مالك في وجوب القضاء في هذه الصورة قولان حكاهما الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وحكاها النووي في شرح المذهب عن الأوزاعي أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى تغتسل وحكى ابن عبد البر في الاستذكار عن عبد الملك بن الماجشون أنها اذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير طاهر

وعن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال، قالوا فانك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى» وفي رواية للبخاري ((إني أظل أطعم وأسقى)) وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والوصال، إياكم والوصال إياكم والوصال، قالوا إنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فأكفوا من العمل مالكم به طاقة» زاد

ولست كالذي يصبح جنباً فيصوم لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحيض ينقضه وقال هذه غفلة شديدة وكيف تكون في بعضه حائضاً وقد كمل طهرها قبل الفجر وحكى ابن عبد البر أيضاً عن الحسن بن حي أنه رأى عليها قضاء ذلك اليوم وقد ظهر بذلك أن الخلاف في هذا أشهر والله أعلم

الحديث السادس

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال، قالوا فانك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى» وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «إياكم والوصال، إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا إنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «إياكم والوصال إياكم والوصال، قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم،

الشيخان في رواية قلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً
ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر لزدتكم ، كالمسكّل لهم
حين أبوا أن ينتهوا . ولمسلم من حديث أنس (لو مددنا الشهر
لواصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم) وللبخاري من حديث
أبي سعيد (لا تواصوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر)
ولهما من حديث عائشة (نهاهم عن الوصال رحمة لهم)

إني آيت يطعمني ربي ويسقيني فأكفوا من العمل مالكم به طاقة ﴿ فيه ﴾ فوائد
﴿ الأولى ﴾ حديث ابن عمر اتفق عليه الشيخان وأبو داود من طريق مالك
وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول
الله ﷺ (واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم فقبل له إنك تواصل ، قال إني
لست منكم إني أطعم وأسقى) ومن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بعنه
ولم يقل في رمضان وحديث أبي هريرة أخرجه من الطريق الأول مسلم في صحيحه
من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
ومن الطريق الثانية البخاري عن يحيى قيل إنه ابن موسى عن عبد الرزاق عن
معمر عن همام عن أبي هريرة واتفقا عليه من طريق الزهري عن أبي سلمة
عن أبي هريرة وفيه زيادة فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم
يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال لزدتكم كالمسكّل لهم حين أبوا أن ينتهوا
وأخرجه مسلم أيضاً من رواية أبي زرعة وأبي صالح كلاهما عن أبي هريرة وفيه
(إنكم لستم في ذلك مثلي) واتفق الشيخان أيضاً على هذا المتن من حديث أنس
وعائشة وأخرجه البخاري من حديث أبي سعيد وعزو الشيخ تقي الدين حديث أبي
سعيد لمسلم وم ﴿ الثانية ﴾ الوصال هنا أن يصوم يومين فصاعداً ولا يتناول في الليل
لأما ولا مأكولاً فإن أكل شيئاً يسيراً أو شرب ولو قطرة فليس وصلاً وكذا

إن آخر الأكل الى السحر لمقصود صحيح أو غيره فليس بوصال كذا قاله الجمهور من أصحابنا وغيرهم وقال الروياني في الحلية هو أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصدا فلو ترك الأكل بالليل لأعلى قصد الوصال والتقرب إلى الله تعالى به لم يحرم وقال البغوي العصيان في الوصال لقصد إليه وإلا فالفطر حاصل بدخول الليل كالحائض إذا صلت عصت وإن لم يكن لها صلاة قال النووي في شرح المذهب وهو خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به امام الحرمين ثم قال النووي والصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمدا بلا عذر قال شيخنا الامام الاسنوي ومقتضاه أن ما عدا الأكل والشرب كالجماع والاستقاء وغيرهما من المفطرات لا يخرجها عن الوصال وهو ظاهر من جهة المعنى لأن الذي عن الوصال إنما هو لأجل الضعف وهذه الأمور تزيد أو لا تمنع حصوله لكن ذكر جماعة خلاف ذلك منهم الروياني في البحر قال الوصال المكروه أن لا يطعم بالليل بين يومي صوم ويستديم جميع أوصاف الصائمين والرجائي في الشافعي قال الوصال أن يترك بالليل ما أيسر له من غير افطار ، وقال ابن الصلاح يزول بما يزول به صورة الصوم ، قال شيخنا الاسنوي أيضا وتعيرهم بصوم يومين يقتضي أن المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه بالليل من تعاطي المفطرات وصلا لا لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أن ذلك جرى على الغالب انتهى وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يشعر بأن الوصال هو الامساك بعد حل الفطر فانه حكى في حكمه ثلاثة أقوال التحريم والجوار وثالثها أن يواصل الى السحر قاله أحمد واسحق ثم قال والصحيح منه فقتضى أن المواصلة الى السحر داخلة في حد الوصال وأن جميع أنواع الوصال حرام حتى انه يحرم عليه ان يواصل بعد الغروب وذلك يصدق بتأخير الفطر قليلا وهذا لا يقوله حد لأهل الظاهر ولا غيرهم إلا أن القاضي عاضا حكى عن بعض العلماء أن الامساك بعد الغروب لا يجوز وهو كالمساك يوم الفطر ويوم النحر قال وقال بعضهم ذلك جائز له أجر الصائم انتهى وكلا القولين مردود ، أما تحريم الامساك بعد الغروب فلقوله عليه الصلاة

٩- طرح الشريب- رابع

والسلام (فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى التجرأ أخرجه البخاري من حديث
أبي سعيد والظاهر أن صاحب هذه المقالة إنما أراد تحريم الامساك المستمر إلى
آخر الليل ولم يرد تحريم مطلق الامساك فإن هذا لا يمكن القول به إلا أن ينضم
إلى ذلك نية الصوم واعتقاد كونه صوما شرعيا واختل في ذلك من عبارة
القاضي وأنها غير وافية بالمقصود وأما القول بأن له أجر الصائم فكيف يصح
والليل ليس محلا للصوم ولو نواه فيه لم ينعقد فكيف يكتب له أجر صومه
﴿النافية﴾ فيه النهي عن الوصال وذلك يحتمل التحريم والكرامة لكن قوله
أيالك والواصل يقتضي التحريم وكذا قوله في حديث أنس في الصحيحين وفي حديث
أبي سعيد في صحيح البخاري لا توصلوا وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب
الجمهور إلى أن النهي عن الوصال كراهية عن مالك والثوري والشافعي وأحمد
واسحق وقليل بدرى من أصحابنا هو قول العلماء كافة إلا ابن الزبير وهو متفق
عليه في منذهب الشافعي واختلفوا في أنها كراهية تحريم أو تنزيه وفيه وجهان
مشهوران للشافعية (أصحهما) عندهم وهو ظاهر نص الشافعي أنها كراهية تحريم
وقال ابن شاس في الجواهر حكى أبو الحسن الأحمي قولين في جوار ذلك وتفيه
ثم اختار جوازه إلى المجر وكراهيته إلى الليلة القابلة وقال ابن قدامة في المغني
بعد تقريره كراهيته أنه غير محرم وإنما تدل هؤلاء بقول عائشة رضي الله عنها
نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم وبكونه عليه الصلاة والسلام لما
أبوا أن ينتهوا عن الوصال وأصل بهم يومئذ وهو في الصحيحين من حديث
أبي هريرة كما تقدم ولمسلم من حديث أنس (لو مد لنا الشهر لوصلنا وصالا بدع
المتعمقون تعمقهم) وأجاب القائلون بتحريمه عن قولها رحمة لهم بأن ذلك
لا يمنع كونه منهيًا عنه للتحريم وسبب تحريمه الشفقة عليهم. لا لا يتكفوا. لا يشق
عليهم وعن الوصال ثم يوما ثم يوما بأنه احتمال للمصاحبة في تأكيد زجرهم
قال ابن العربي تمكينهم منه تكميل لهم وما كان على طريق العقوبة لا يكون
من الشريعة انتهى وذهب آخرون إلى أنه لا كراهية في الوصال وكان عبد الله بن
الزبير يفتي بوردى ابن أبي شيبه في مصنفه عن أبي نوفل بن عقرب قال دخلت

على ابن الزبير صبيحة خمسة عشر من الشهر وهو موصل وعن ابن أبي نعم أنه كان موصل خمسة عشر يوما حتى يعاد وعن أبي العالية أنه قال في الوصال للصائم قال الله تعالى ثم أتوا الهيام الى الليل فاذا جاء الليل فهو مفطر ثم ان شاء صام وان شاء ترك وذكر الماوردي أن عبد الله بن الزبير موصل سبعة عشر يوما ثم أفطر على صين وابن وصير قال وتناول في السمن أنه يلين الابعاء والابن أظف غداء والنهر يقوى الأعضاء وفي الاستذكار لابن عبد البر عن مالك أن حامر بن عبد الله بن الزبير كان موصل في شهر رمضان ثلاثا فقبل له ثلاثة أيام؟ قال لا ومن يقوى : موصل يومين وليلة : وحكى ابن حزم عن ابن وضاح من المالكية أنه كان موصل أربعة أيام واحتج هؤلاء بمثل ما احتج به المذهبون الى الكراهة وقولوا بهم عن الوصال رحمة بهم ورفق لا إكراه وحتم ، واستدلوا أيضا بغيره ولم يروا ذلك مختصا به ويرده تصريحه عليه الصلاة والسلام باختصاصه بذلك وفي سنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما ابقاء على أصحابه فقبل له بارسل الله انك تواصل الى السحر فقال اني اواصل الى السحر وربى يطعمنى ويسقيني ﴿الرابعة﴾ في قول الصحابة رضى الله عنهم للنبي ﷺ انك تواصل ، دليل على استواء المكلفين في الأحكام وان كل حكم ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام ثبت في حق أمته الاما استثنى فطلبوا الجعم بين قوله في النهي وقوله الدال على اباحة ذلك فاجابهم باختصاص فعله به وانه لا يمتد في هذه الموصلة الى غيره ﴿الخامسة﴾ فيه ان من خصه عليه الصلاة والسلام اباحة الوصال له قال الشافعي رحمه الله بعد ان ذكر حديث النهي عن الوصال وفرق الله بين رسوله وبين خلقه في أمور بأحكامها وحظرها عليهم وذكر منها الوصال وقال الخطابي الوصل من خصائص ما أبيح لرسول الله ﷺ وهو محظور على أمته وحكى النورى في شرح المذهب اتفاق نصوص الشافعي والاصحاب على أنه من الخصائص ثم ذكر خلافا في كيفية ذلك فنقل عن الشافعي والجمهور أنه مباح له وعن امام الحرمين أنه قرب في حقه وتقدم في

حدث أبي هريرة (إني لست في ذلكم مثلكم) وفي سنن أبي داود عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وبواصل وينهى عن الوصال (السادسة) في معجم الطبراني الكبير عن امرأة بشير بن الخصاصية قالت كنت أصوم فأواصل فنهاني بشير وقال إن رسول الله ﷺ (نهاني عن هذا قال إنما يفعل ذلك النصارى ولكن صومي كما أمر الله عز وجل ثم أتني الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطري) وهذا يقتضي أن العلة في النهي عن الوصال مخالفة النصارى في فعلهم له فإن كان من قول النبي ﷺ فهو حجة ويحتمل أنه من قول بشير ابن الخصاصية أدرج في الحديث وقال النووي قال أصحابنا الحكمة في النهي عن الوصال لثلاث يضعف عن الصيام وسائر الطاعات أو يملها ويسأم لضيقه بالواصل إذ يتضرر بدنه أو بعض حواسه أو غير ذلك من أنواع الضرر انتهى وبشير إلى ذلك قوله في حديث أبي هريرة في الصحيحين في تمة الحديث فأكفوا من العمل ما تطيقون وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي ويحتمل أن النهي عن ذلك خوف أن يفترض عليهم فيعجزوا عنه كما ورد في قيام رمضان وعلى هذا فقد أمّن من ذلك بعده ﷺ انتهى (السابعة) اختلف العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام (إني أظلم وأسقى) وقوله (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني أعلى أوجه) (أحدها) أن معناه أعطى قوة الطعام الشارب وليس المراد حقيقة الأكل والشرب إذ لو أكل حقيقة لم يبق وصال ولقال ما أنا بمواصل ويؤيد ذلك قوله في حديث أنس (إني أظلم يطعمني ربي ويسقيني) وهو في صحيح مسلم هنا وفي صحيح البخاري في التمني وعزو والدي رحمه الله في أحكامه الكبرى هذه الرواية للبخاري عقب حديث ابن عمر يقتضي أنها عنده من حديث ابن عمر وليس كذلك وإنما هي عنده من حديث أنس كما ذكرته، هذا هو الذي وقفت عليه، فهذه الرواية دالة على أنه لم يأكل حقيقة فإنه لا يقال أظلم إلا في النهار ولو أكل في النهار لم يكن صائما وهذا أصح الأجوبة كما حكاه الرافعي عن المسعودي وقاله النووي وعليه اقتصر أبو بكر بن العربي وقال فذهب بالطعام والسقيا عن فائدتهما وهي القوة على الصبر عنهما (الثاني) أن معناه أن الله يخلق فيه من الشبم والري ما يغنيه عن

الطعام والشراب وهذا قريب من الذى قبله والفرق بينهما أنه على الاول يعطى قوة الطعام الشارب من غير شبع ولا رى بل مع الجوع والظمأ وهذا الكمال لحاله ، وعلى الثانى يخلق فيه الشبع بلا اكل والرى بلا شرب وهذه كرامة عظيمة لكنها تنافى حالة الصائم وتفوت المقصود من الصيام قل أبو العباس القرطبى فى المفهم وهذا القول يبعده النظر الى حاله عليه السلام فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع ويبعده ايضا النظر الى المعنى وذلك انه لو خلق فيه الشبع والرى لما وحد لعبادة الصوم روحها الذى هو الجوع والمشقة وحينئذ كان يكون ترك الوصال أولى انتهى واما ابن حبان فإنه ضعف حديث وضع الحجر على بطنه من الجوع بهذا الحديث إما حلاله على ظاهره كما سياتى فى الجواب الذى بعده وإما تمسكا بهذا الجواب الذى نحن فيه فقال هذا الخبر دليل على أن الأخبار التى فيها ذكر وضع النبي عليه السلام الحجر على بطنه كلها أباطيل قل وأنا معناه الحجر لا الحجر والحجز طرف الازار إذ الله جل وشلا كان يطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعا مع عدم الوصال حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه؟ وما يغنى الحجر عن الجوع؟ انتهى وما ذكره ابن حبان فى ذلك مردود وهو تصحيف وغير معروف فى الرواية وبعض ألفاظ الحديث صريحة فى الرد عليه وقد رد عاينه فى ذلك غير واحد والله أعلم (الثالث) أن الحديث على ظاهره وأنه عاينه الصلاة والسلام كان يؤتى طعام من الجنة وشرب منها فيأكل ويشرب كرامة له ورد هذا بأنه لو أكل حقيقة لم يكن بمواصله بقوله فى حديث أنس فى الصحبيخين (إني أظن عند ربى يطعمنى ويسقيني) ولقطة أظن لا تكون الا فى النهار ولا يجوز الأكل الحقيقى فى النهار بلا شك ومن قال هذا الجواب لله يخصص منع الأكل نهارا بطعام الدنيا دون طعام الجنة أو يقول لقطة أظن على مطلق السكون ويخرجها عن حقيقتها وكلامها بعيد والله أعلم (الرابع) أن معناه أن محبة الله تشغى عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنها حكاة النووى فى شرح المذهب في الثامنة قوله ويسقيني بفتح أوله وضمه لغتان أشهرهما الفتح وقوله (فاكفوا) بفتح اللام معناه خذوا وتحملوا

وعن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل أو يقبلاني وهو صائم، وأيكم كان أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ زاد الشيخان في رواية (وبإشرا) وكان أملككم لأربه (ولمسلم (في رمضان) وله من حديث أم سلمة التصريح بأنه ليس من خصائصه

الحديث السابع

عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل أو يقبلاني وهو صائم وأيكم كان أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم وابن ماجه من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر لفظ مسلم (يقماني) ولفظ ابن ماجه (يقبل) وأخرجه مسلم أيضا والنسائي من رواية سفيان بن عيينة قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم (أسمعت أباك يحدث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم؟ فسكت ساعة ثم قال نعم) وأخرجه البخاري من طريق الحكم بن عيينة وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من رواية الأعمش كلاهما عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لأربه) واتفق عليه الشيخان أيضا من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحك) وله عند مسلم طرق أخرى (الثانية) قوله (وأيكم كان أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم) ضبط بكسر الهمزة واسكان الراء وبفتحهما واختلف في الأشهر منهما فذكر النووي أن الاول هو أشهرهما ورواية الاكثرين قال وكذا نقله الخطابي والقاضي عن رواية الاكثرين وحكى صاحب النهاية الثاني عن رواية أكثر المحدثين ثم اختلف في معناه على الرويتين معا فقال الخطابي معناهما واحد وهو حاجة النفس ووطرها يقال لقلان على أرب وإرب وإربة ومأربة أي حاجة والارب أيضا العضو

وتبعه النووي على ذلك فقال ومعناه بالكسر الوطر والحاجة وكذلك بالفتح
 وإيكنه يطلق المفتوح أيضا على العضو (قلت) صوابه المكسور فلان علم المفتوح
 يطلق على العضو وذكر صاحب النهاية أنه بالفتح الحاجة وبالكسر فيه وجهان
 (أحدهما) أنه الحاجة أيضا (والثاني) أنه العضو وعنت به من الأعضاء الذكر
 خاصة وقال في المشارق في رواية الكسر فسروه بحاجته وقيل لعله وقيل لعضوه
 ثم قال قال أبو عبيدو الخطابي: كذا يقوله أكثر الرواة والارب العضو وإنما هو لاربه
 بفتح الهزة والراء ولا ربه أي حاجته قالوا الارب أيضا الحاجة ، قال الخطابي
 والاول أظهر قل القاضي عياض وقد جاء في الموطأ رواية عبيد الله (أيكم
 أم لك لنفسه) انتهى وبذلك فسره الترمذي في جامعه فقال ومعنى لاربه تعني
 لنفسه وقال والدي رحمه الله في شرحه : وهو أولى الأقوال بالصواب لأن أولى
 ما فسر به الغريب ما ورد في بعض طرق الحديث ، وفي الموطأ من حديث عائشة
 (بلاغاً) (وأيكم أم لك لنفسه من رسول الله ﷺ) انتهى وذكر ابن سيده في المحكم
 أن الارب الحاجة قل وفي الحديث (كان أم لككم لاربه) أي أغابكم لهواه وحاجته
 وقال السلمي الارب الفرج عهنا وهو غير معروف اه وتخصيصه في أصل الاستعمال
 بالفرج غير معروف كما قاله ولكنه لمطلق العضو وأريد باللفظ العام هنا
 عضو خاص وهو الأرج لقرينه دالة على ذلك وقد قل في المحكم بعد ذلك
 الارب العضو الموفر الكامل الذي لم ينقص منه شيء والذي ذكره الجوهري
 وغيره أنه العضو ولم يقيده بأن يكون موفراً كاملاً ﴿ الثالثة ﴾ استدل به
 على إباحة القبلة للصائم وأنه لا كراهة فيها وفي المسألة مذاهب (أحدها) هذا
 قال ابن المنذر وروينا الرخصة فيها عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عباس
 وعائشة وبه قال عطاء والشعبي والحسن وأحمد وإسحق وروى ابن أبي شعبة
 عن علي بن أبي طالب قال لا بأس بالقبلة للصائم وعن أبي سعيد الخدري لا بأس بها
 ما لم يعد ذلك وعن سعيد بن جبير لا بأس بها وإنها لبريد سوء وعن مسروق ما بالي قبلتها
 أو قبلت يدي واختاره ابن عبد البر ورجحه واستدل بما في الموطأ عن عطاء بن يسمار
 (أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجداً شديداً فأرسل

امراته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة
أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده
ذلك شرا وقال لئنا مثل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء ثم رجعت امرأته إلى
أم سلمة فوجدت عندها رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ما هذه المرأة؟ فأخبرته
أم سلمة فقال ألا أخبرتها أني أفعل ذلك، فقالت قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها
فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لئنا مثل رسول الله ﷺ يحل الله لرسوله ما شاء
فغضب رسول الله ﷺ وقال والله إنني لأتقاكم لله وأعلمكم بمحدوده قال ابن
عبد البر لم يقل رسول الله ﷺ للمرأة هل زوجك شيخ أو شاب ولو ورد
الشرع بالفرق بينهما لما سكت عنه عليه السلام لأنه المبين عن الله مراده انتهى
والقصة المذكورة رواها أحمد في مسنده عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار
أن الانصاري أخبر عطاء أنه قبل امرأته وهو صائم على عهد رسول الله ﷺ فذكر
الحديث فاقصص بذلك وخرج عن أن يكون مرسل والله اعلم ورجحه أيضا أبو
بكر بن العربي فقال والذي يقول عليه جواز ذلك إلا أن يعلم من نفسه أنه لا يسلم من
مفسد فلا يلزم الشريعة ولكن يلزم نفسه الامارة بالسوء المسترسلة على المخاوف (الثاني)
كراهتها للصائم مطلقا وبه قال طائفة من السلف فروى ابن أبي شيبة في مصنفه
عن عمر وابنه عبد الله وأصحاب رسول الله ﷺ مطلقا وأنى ذلابة النسي عنها
وعن علي وابن مسعود (ما تصنع بخلف فيهما) وعن ابن مسعود أيضا أنه سئل
عن صائم قبل فطره أفطر وعن ابن عمر أفلا يقبل جرة؟ وعن ثمرج القاضي
يتقى الله ولا يعود وعن سعيد بن المسيب تنقص صيامه ولا يفطر لها، وعن الشعبي
تجرح الصوم وعن محمد بن الحنفية إنما الصوم من الشهوة والقبة من الشهوة
وعن مسروق الأبل قريب وعن ابن عمر أيضا وإبراهيم النخعي وغيرهما كراهتها
للصائم قال ابن المنذر وروينا عن ابن مسعود أنه قال يقضى يوم ما كانه (قلت) وهو
موافق لما تقدم من المصنف عنه أنه قال أفطر وحكى الخطابي عن سعيد بن المسيب
أن من قبل في رمضان قضى يوم ما كانه وحكاها الماوردي عن محمد بن الحنفية وعبد الله
ابن شبرمة قال وقال سائر الفقهاء القبة لا تبطل الصوم إلا أن يكون معها إنزال الورد

مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير أنه قال لم أر القبلية تدعو إلى خير وبالكرهية يقول مالك مطلقاً في حق الشيخ والشاب قال ابن عبد البر وهو شأنه في الاحتياط (القول الثالث) التفرقة بين الشيخ والشاب فتكره للشاب دون الشيخ حكاه ابن المنذر عن فرقة منهم ابن عباس، ورواه ابن أبي شيبعة عن مكحول وروى عن ابن عمر مثل ذلك في المباشرة وحكاه الخطابي عن مالك والمعروف عنه ما قدمته من الكراهة مطلقاً (القول الرابع) الفرق بين أن يأمَن على نفسه بالقبلية الجماع والآنزال فتباح، وبين أن لا يأمَن فتكره، وهذا مذهب الحنفية وهو مثل قول أصحابنا الشافعية أن القبيلة مكروهة في الصوم لمن حركت شهوته دون غيره فلا تكره له لكن الأولى تركها لكن ظاهر كلام الحنفية الاقتصار في ذلك على كراهة التنزيه واختلف أصحابنا في هذه الكراهة فالذي ذهب إليه جماعات منهم وصححه الرافعي والنووي أنها كراهة تحريم وقال آخرون منهم هي كراهة تنزيه وقد جعل والذي رحمه الله في شرح الترمذي هذا القول هو القول بالتفرقة بين الشيخ والشاب وإن التغاير بينهما في العبارة والمعنى وهو واحد وهو الذي تفهمه عبارة النووي في شرح مسلم وله وجه ويكون التعبير بالشيخ والشاب جرى على الأغلب من أحوال الشيوخ في انكسار شهوتهم ومن أحوال الشباب في قوة شهوتهم فلوانعكس الأمر كشيخ قوى الشهوة وشاب ضعيف الشهوة انعكس الحكم وجعلتهما مذهبين متغايرين وهو ظاهر كلام ابن المنذر لأن صاحب القول الثالث اعتبر المظنة ولم ينظر إلى نفس تحريك الشهوة وعدمها وصاحب القول الرابع نظر إلى وجود هذا المعنى بعينه ولم ينظر إلى مظنته ويدل لذلك أن النووي قال في شرح المذهب ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الآنزال فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت وإن لم تحركها كشيخ أو شاب ضعيف لم تكره (القول الخامس) مذهب الحنابلة أنه إن كان المقبل ذا شهوة مفرطة بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحمل له القبلة وإن كان ذا شهوة لكنه لا يغلب على ظنه ذلك كره له التقبيل ولا يحرم وإن

كان ممن لا تحرك القبلة شهوته كالشيخ الهيم (١) في السكراة روايتان عن احمد
(القول السادس) التفرقة بين صيام الفرض والنفل فيكرهه في الفرض دون النفل
وهو رواية ابن وهب عن مالك ويرده حديث عمرو بن ميمون عن عائشة أن
النبي ﷺ كان يقبل في شهر الصوم رواه مسلم وغيره وفي رواية له كان يقبل
في رمضان وهو صائم فاحتج من أباح مطلقا بهذا الحديث وقال الاصل استواء
المكلفين في الاحكام وأن أفعاله عليه الصلاة والسلام شرع يقتدى به فيها واحتج
من كرهه مطلقا بان غيره عليه الصلاة والسلام لا يساويه في حفظ نفسه عن الواقعة
بعد ميله إليها فكان ذلك أمرا خاصا به ويدل لذلك قولها وأياكم كان أملاكم لاربه
من رسول الله ﷺ ويرده ما في صحيح مسلم وغيره عن عمر بن أبي سلمة أنه
سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ سل هذه لام سلمة
فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله ﷺ اما والله اني لا تقاكم لله وأخشاكم له وهذا
صرح في أن ذلك ليس من خصائصه عليه الصلاة والسلام ، وعمر بن أبي سلمة هذا
هو الحميري كذا جاء مبينا في رواية البيهقي وليس هو ابن أم سلمة واحتج من
فرق بين الشيخ والشاب أو بين من يأمرون على نفسه الواقعة وبين من لا يأمنها
بانه عليه الصلاة والسلام كان آمنا من ذلك لشدة تقواه وورعه فكل من آمن
ذلك كان في معناه فالتحق به في حكمه ومن ليس في معناه في ذلك فهو مغاير له
في هذا الحكم وهذا ارجح الأقوال وقد ورد التصريح بالفرق بينها رواه أحمد
والطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن عمرو قال (كنا عند النبي ﷺ فجاء
شاب فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم؟ قال لا، فجاء شيخ فقال أقبل وأنا صائم
قال نعم قال فنظر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله ﷺ قد علمت لم نظر بعضكم إلى
بعض ، إن الشيخ يملك نفسه) في إسناد ابن لهيعة وهو مختلف الاحتجاج به
وروى البيهقي نحو ذلك من حديث أبي هريرة وهو عند أبي داود ولكن بدل
القبلة المباشرة قال ابن عبد البر وقد أجمع العلماء أن من كرة القبلة لم يكرهها لنفسها

وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تصوم المرأة وبما شاهد إلا بإذنه . ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » لم يقل البخاري في الاذن وهو شاهد وقال لا يحل للمرأة الحديث وفي رواية له (اذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مقدرة كان لها أجرها ، وله مثله وللخازن مثل ذلك)

وإنما كرهها خشية ما تقول إليه من الانزال وأقل ذلك المزي ولم يختلفوا في أن من قبل وسلم من قليل ذلك وكثيره فلا شيء عليه ثم قال لا أعلم أحدا أخص في القبله للصائم إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها بما يفسد صومه ولو قبل فأمرى لم يكن عليه شيء عند الشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وابن علية ، وقال مالك عليه القضاء ولا كفارة ، والمتأخرون من أصحاب مالك البغداديون يقولون إن القضاء هنا استحباب انتهى وحكى ابن قدامة الفطري صورة ما إذا قبل فأمرى عن مالك وأحمد (الرابعة) المتبادر إلى الفهم من القبله تقبيل الفم وقال النووي في شرح المذهب سواء قبل الفم أو الخد أو غيرها (الخامسة) قولها (يقبل أو يقبلني) الظاهر أنه شك من الراوى في اللفظ الذي قالته عائشة رضي الله عنها وقد تقدم أن في رواية غيره الجزم بأحد الأمرين ورواية مسلم الجزم بقولها (يقبلني) أصح من رواية ابن ماجه ولها شواهد وهي اخص وهما زيادة عام وقبها - وازال اخبار بمنزل هذا مما يجري بين الزوجين على الجملة للضرورة وأما في غير حال الضرورة فنهي عنه وتصريحها بذكر نفسها تأكيد لما تخبر به وانها ضابطة لذلك لكونها صاحبة الواقعة لم تخبر بذلك عن غيرها وهو ادعى لقبول ذلك والأخذ به والله أعلم

الحديث الثامن

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا باذن ولا تأذنه في بيته وهو شاهد إلا باذنه ، وما أنفقت من كسبه

من غير أمره فإن نصف أجره له (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم عن
 محمد بن رافع وأبو داود عن الحسن بن علي كلاهما عن عبد الرزاق ولفظ مسلم
 (لا تصم) بلفظ النهي وزاد فيه أبو داود غير رمضان وأخرج البخاري الجملة
 الثالثة فقط عن يحيى بن جعفر عن عبد الرزاق وأخرج الحديث بتمامه في النكاح
 من صحيحه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة بلفظ (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بأذنه ولا تأذن في بيته إلا
 بأذنه) وما أنفقت من نفقة من غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره) وقال والذي
 رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام وفي رواية له أي للبخاري (إذا أطعمت
 المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها له مثله وللخازن مثل ذلك)
 ومقتضاه أن هذا اللفظ في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وإنما وقفت
 عليه فيه من حديث عائشة فليحذر ذلك والله أعلم (الثانية) قوله لا تصوم المرأة
 كذا هو في روايتنا بالرفع لفظه خبر ومعناه النهي وهو في صحيح مسلم بلفظ
 النهي لا تصم كما تقدم وفي صحيح البخاري (لا يحل للمرأة أن تصوم) وهو
 صريح في تحريم ذلك وبه صرح الشافعية وحكاه النووي في الروضة وشرح مسلم
 عن أصحابنا وحكاه في شرح المذهب عن جمهور أصحابنا ثم قال وقال بعض أصحابنا
 يكره والصحيح الأول قال فلو صامت بغير إذن زوجها صح باتفاق أصحابنا وإن
 كان الصوم حراما لأن تحريمه لمعنى آخر لا لمعنى يعود إلى ثبوت الصوم فهو
 كإصالة في دار منصوبة وقال صاحب البيان قبوله إلى الله تعالى قال النووي
 ومقتضى المذهب في نظائرها الجزم بعدم الثواب كما في الصلاة في دار منصوبة
 انتهى ومن قال بالكرامة احتاج إلى تأويل قوله لا يحل على أن معناه
 ليس حلالا مستوى الطرفين بل هو راجح أترك مكروهه وهو تأويل
 بعيد مستنكر ولولم يرد هذا اللفظ فلفظ النهي الذي في صحيح مسلم
 ظاهر في التحريم وكذا لفظ المصنف لأن استعمال لفظ الخبر يدل على تأكيد النهي
 وتأكيده يكون بمحمله دلي التحريم والله أعلم قال النووي في شرح مسلم وسببه
 أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام وحقه واجب على الفور فلا يفوته

بتطوع ولا بواجب على التراخي فان قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه
 فان أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فاجواب أن صومها يمنعه من
 الاستمتاع في العادة لانه يهاب انتهاك الصوم بالافساد انتهى ﴿ الثالثة ﴾ قيد
 النهي عن الصوم بأن يكون بعلمها أى زوجها شاهداً أى حاضراً مقيماً في البلد
 ومفهومه أن لها صوم التطوع في غيبته وهو كذلك بلا خلاف كما ذكره النووي
 في شرح المذهب وهو واضح لروال معنى النهي وما المراد بغيبته هنا هل المراد
 الغيبة المعتبرة في أكثر المسائل الشرعية وهى أن يكون على مسافة القصر أو
 المراد أن يكون فوق مسافة العدوى أو المراد مطلق الغيبة عن البلد ولو قلت
 المسافة وقصرت مدتها مقتضى إطلاق الحديث ترجيح هذا الاحتمال الثالث لكن
 لو ظنت قدومه في بقية اليوم بسبب من الاسباب فينبغي تحريم صوم ذلك اليوم
 وهذا لا يختص بهذا الاحتمال بل يجري على الاحتمالات كلها فتى ظنت قدومه
 في يوم حرم عليها صومه ولو بعدت بلد الغيبة وطالت مدتها ويحتمل أن لا يحرم
 استحباباً للغيبة والاصل استمرارها ﴿ الرابعة ﴾ في معنى غيبته أن يكون مريضاً
 لا يمكنه الاستمتاع بزوجه فلها حينئذ الصوم من غير إذنه فيما يظهر ﴿ الخامسة ﴾
 هل المراد إذنه صريحاً أو يكفي ما يقوم مقامه من احتفاف قرائن تدل على رضاه
 بذلك؟ الظاهر أن احتفاف القرائن واطراد العادة يقوم مقام الاذن الصريح
 ﴿ السادسة ﴾ تقدم أن في رواية أبى داود غير رمضان وهذا لا بد من استثنائه
 فلا يحتاج في صوم رمضان الى اذنه ولا يمتنع بمنعه وفي منى صوم رمضان كل صوم
 واجب مضيق كقضاء رمضان إذا تعدت بالافطار أو كان الفطر بعذر ولكن
 ضاق وقت القضاء بأن لم يبق من شعبان إلا قدر القضاء أو نذرت قبل النكاح
 أو بعده باذنه صيام أيام بعينها، والموسع كقضاء رمضان إذا كان الفطر بعذر
 ولم يضق الوقت والكفارة والنذر الذى ليس له وقت معين فهو كالتطوع في أن
 له منعها منه وقد صرح بذلك كله أصحابنا وقال النووي في شرح مسلم هذا محمول
 على صوم التطوع والمنذور الذى ليس له زمن معين (قلت) وكذا صوم الكفارة
 وقضاء رمضان إذا فات بعذر ولم يضق الوقت كما تقدم وقال ابن حزم تصوم

الفروض كلها أحجب أم كرهه قلارصام قضاء رمضان والكنفلات وكل نذر تقدم لها قبل نكاحها إياه مضموم إلى رمضان لأن الله تعالى افترض كل ذلك كما افترض رمضان ، وقال تعالى (وما كان مأثوم ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) فاسقط الله عز وجل الاختيار فيما قضى به وإنما جعل النبي ﷺ الاستئذان فيما فيه الخيار والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ هذا الحديث ورد في ابتداء الصوم أما دوامه كما لو نكحها وهي صائمة فهل له حق في تقطيرها؟ هذه مسألة قل من تعرض لها وقد ذكرها إبراهيم المروزي من أصحابنا وقال إنه ليس له إجبارها على الإفطار قال وفي تفقتهما وجهان ﴿ الثامنة ﴾ في سنن أبي داود بيان سبب هذه الجملة الأولى من الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قل جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت ويفطرنى إذا صامت ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس قال وصفوان عنده فساءله عما قالت فذكر الحديث وفيه وأما قولها يفطرنى فأنها تنطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر فقال رسول الله ﷺ يومئذ لا تصوم امرأة إلا باذن زوجها فينبغي ذكر ذلك في أسباب الحديث فقد ذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن بعض المتأخرين شرع في تصنيف أسباب الحديث كأسباب نزول القرآن ﴿ التاسعة ﴾ قال النووي في شرح المذهب الأئمة المستباحة لسيدها في صوم التطوع كالزوجة وأما الأئمة التي لا تحل لسيدها بأن كانت محرما له كأخته أو كانت مجوسية أو غيرها والعبد فإن تضرر بصوم التطوع بضعف أو غيره أو بنقص لم يجز بغير إذن السيد بلا خلاف وإن لم يتضررا ولم ينقصا جاز وأطلق ابن حزم الظاهري أنه لا يجوز لذات السيد أن تصوم تطوعا إلا باذنه وقال البعل اسم للسيد وللزوج في اللغة ﴿ العاشرة ﴾ قوله (ولا تأذنى بيته وهو شاهد إلا باذنه) هو في روايتنا بالرفع كقوله لا تصوم لفظه خير ومعناه النهي وفي رواية مسلم فالجزم على النهي الصريح كقوله في رواية لا تصم قل النووي في شرح مسلم فيه إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من ماله كي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا باذنهم وهذا محمول على ما لا يعلم رضا الزوج

ونحوه فان علمت المرأة ونحوها رضاه به جاز كما سبق في النفقة ﴿الحادية عشرة﴾
 يحتمل أن يكون المراد الاذن في الدخول عليها ويحتمل أن يراد مطلق دخول
 البيت وان لم يكن فيه دخول عليها بأن أذنت في دخول شخص في مكان ليست
 فيه إمام من حقوق الدار التي هي فيها واما في دار أخرى منفردة عن سكنها وهذا
 الاحتمال الثاني هو مقتضى اللفظ فانه ليس فيه تقييد ذلك بكون الدخول عليها
 والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ في رواية المصنف ومسلم تقييد المنع بكون الزوج
 شاهداً أي حاضراً مقتضاه أن لها الاذن في غيبته من غير استئذانه ولم يذكر
 هذا القيد في رواية البخاري والاخذ بالاطلاق هنا أولى فان غيبته في ذلك
 كحضوره بل أولى بالمنع فقد يسمح للانسان بدخول الناس منزله في حضوره ولا
 يسمح بذلك في غيبته وحينئذ فذكر القيد في رواية المصنف ومسلم خرج مخرج
 الغالب في أن الاذن للضيفان ونحوهم إنما يكون مع حضور صاحب المنزل أما
 اذا كان مسافراً فالغالب أن لا يطرق منزله أصلاً ولو طرق لم تأذن المرأة في دخوله
 وقد قل عليه الصلاة والسلام (إياكم والدخول على المغيبات) ومن اللاتي غاب عنهن
 أزواجهن وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له كما تقرر في علم الاصول وقد يقال
 هذا القيد معمول به فانه اذا حضر يعسر استئذانه واذا غاب تعذر وقد تدعو
 الضرورة إلى الدخول عليها فيباح لها حينئذ ذلك للاحتياج إليه مع عدم الاستئذان
 لتعذره والأول أقرب والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله (وما أتقت من كسبه
 من غير أمره فان نصف أجره له) قال النووي في شرح مسلم معناه عن غير أمره
 الصريح في ذلك التقدير المعين ويكون معها إذن عام سابق متنازل لهذا التقدير
 وغيره اما بالصريح واما بالعرف قال ولا بد من هذا التأويل لأنه عليه الصلاة
 والسلام جعل الاجرة ناصفة ومعلوم انها اذا أتقت من غير اذن صريح ولا معروف
 من العرف فلا أجر لها بل عليها وزر فيتمين تأويله قال واعلم أن هذا كله
 مفروض في قدر يدبره يلم رضى المالك به في العادة فازاد على المتعارف
 لم يجوز وهذا معنى قوله ﷺ إذا أتقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة
 فأذا ر ﷺ إلى أنه قدره لم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضاً على

ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال انتهى ويمكن أن يحمل ذلك على ما إذا أنفقت من مالها الذي اكتسبه وأعطاه لها في نفقتها فلها الأجر وإن لم يأذن لها في اتقاؤه لأنه خالص ملكها وله الأجر باكتسابه ودفعه لها كما قال عليه الصلاة والسلام حتى ما تجمله في امرأتك فجعل له الأجر فيما أعطاه لها فكيف ما انضم إلى ذلك أنها تصدقت به فكان باكتسابه سببا لتلك الصدقة ويدل لهذا ما في سنن أبي داود عقب حديث أبي هريرة هذا عن أبي هريرة في المرأة تصدق من بيت زوجها؟ قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه وهذا إما مرفوع إن كان لا يقال مثله من قبل الرأي وإما موقوف لكنه من كلام راوي الحديث فهو أعلم بتفسيره والمراد به وقال أبو داود عقب روايته هذا يضعف حديث همام كذا حكى المزى في الاطراف وليس ذلك في أصلنا من السنن والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (فإن نصف أجره له أي والنصف الآخر لها، ويدل لذلك قوله في رواية أبي داود فلها نصف أجره فحصل من مجموع الروايتين أنه بينهما نصفين ويوافق ذلك ما في صحيح مسلم عن حمير مولى أبي الاحمق قال: كنت ممنوكا فسالت رسول الله ﷺ أتصدق من مال موالي بشيء؟ قال نعم والأجر بينكما نصفان) وفي لفظ له (أمرني مولاي أن أقفد لحما فجأني مسكين فاطعمته منه فعلم بذلك مولاي ففرضني فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فدعاه فقال لم ضربته؟ قال يعطى طعامي بغير أن أمره؟ قال الأجر بينكما) وهذه المناصفة المذكورة في هذين الحديثين ليست على حقيقتها وظاهرها بل المراد أن لهذا ثوابا ولهذا ثوابا وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه وقوله هنا نصفان معناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر .

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر من بالذي كنت أصنع
فاذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرها مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى
مستحق الصدقة على باب داره أو نحوه فاجر المالك أكثر وإن أعطاه

رمانة أورغيفا ونحوهما حيث ليس له كبير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذهاب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والريغف فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر الريغف مثلاً فيكون مقدار الأجرة سواء، ذكر ذلك النووي في شرح مسلم ثم قال وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى ولا يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال النووي والمختار الأول وقال القاضي أبو بكر بن العربي المعنى بالمنافسة ما هنا أنهما سواء في المثوبة كل واحد منهما له أجر كامل وهما اثنتان فكانهما نصفان انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وبدل عليه قوله في بقية حديث عائشة لا ينقص كل واحد منهما من أجر صاحبه شيئاً ﴿الخامسة عشرة﴾ ذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي حديث أبي امامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع (لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا باذن زوجها قيل يا رسول الله ولا الطعام؟ قال ذلك افضل اموالنا) رواه الترمذي وابن ماجه وما رواه ابو داود عن ابي هريرة (في المرأة تصدق من بيت زوجها قل لا إلا من قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا باذنه) وما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته (لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها) وما رواه أبو داود والنسائي والترمذي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال (إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها اجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً، بما كسب ولها بما انققت) وما رواه الأئمة الخمسة عن أسماء أنها جاءت النبي ﷺ فقالت (يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل على جناح أن أرضخ مما يدخل على فقال أرضخي ما استطعت ولا توعى فيوعى الله عليك) لفظ مسلم وهو أتم وما رواه الأئمة الستة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ (إذا أعطت

المرأة من بيت زوجها بطيب نفس غير مفسدة فإن لها مثل أجره لها ما نوت حسناء
وللخازن مثل ذلك (لفظ الترمذى وما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة
(إذا انفقت المرأة من كسب زوجها غير مفسدة عن غير أمره فلها نصف أجره)
وهو حديث الباب وما رواه أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال (لما بايع رسول
الله ﷺ النساء قات امرأة جليلة كأنها من نساء مضر فقلت يا نبي الله إنا نكل
على آبائنا وأبنائنا) قال أبو داود وأرى فيه (وأزواجنا فما يحل لنا من أموالهم ؟
قال الرطب نأكله وتهدينه) ثم قال . أحاديث الباب (منها) ما يدل على منع المرأة
أن تنفق من بيت زوجها إلا باذنه وهو حديث أبي أمامة وحديث أبي هريرة
الاول وحديث عبد الله بن عمرو (ومنها) ما يدل على الإباحة وهو حديث عائشة
الاول وحديث أسماء (ومنها) ما قيد فيه الترغيب فى الاتفاق بكونه بطيب نفس
منه وبكونها غير مفسدة وهو أصحها (ومنها) ما هو مقيد بكرهها غير مفسدة
وان كان من غير أمره وهو حديث أبي هريرة الثانى (ومنها) ما قيد الحل فيه
بكونه رطباً وهو حديث سعد بن أبي وقاص قال وكيفية الجمع بينها أن ذلك
يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف حال الزوج فى مساعته بذلك وكرامته
له وباختلاف الحال فى الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به وبين
أن يكون له خطر فى النفس يبخل بماله وبين أن يكون رطباً يخشى فسادَه ان
تأخر وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد قال الخطابى فى المعالم سب
حديث عائشة هذا الكلام خارج على مذهب الناس بالحجاز وبغيرها من البلدان
فى أن رب البيت قد يأذن لاهله وعياله وللخادم فى الاتفاق بما يكون فى البيت
من طعام وإدام ونحوه ويطلق أمرهم فى الصدقة منه إذا حضرهم السائل ونزل
بهم الضيف فحضرهم رسول الله ﷺ على لزوم هذه العادة واستدامة ذلك الصنيع
ورعدم الآخر والثواب عليه وأفرد كل واحد منهم باسمه ليتسارعوا إليه ولا
يتقاعدوا عنه قال وليس ذلك بأن تقنت المرأة والخازن على رب البيت بشيء
لم يؤذن لهما فيه ولم يطلق لهما الاتفاق منه بل يخاف أن يكونا يمين إذا فعلا ذلك
والله أعلم وقد القاضى أبو بكر بن العربى : اختلف الناس فى تأويل هذا الحديث

❦ بابُ كَيْلَةِ الْقَدْرِ ❦

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «رَأَى رَجُلٌ أَنَّ كَيْلَةَ الْقَدْرِ كَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ أَوْ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فَالْتَمِسُوهُمَا فِي الْعِشْرِ الْبَوَاقِ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَوْا كَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ فَقَالَ

على قولين فمنهم من قال إنه في اليسير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر وقيل في الثاني ذلك إذا أذن الزوج في ذلك وهو اختيار البخاري قال ويحتدل أن يكون عندي محمولا على العادة وأنها إذا علمت منه أنه لا يسكره العطاء والصدقة وفعلت من ذلك القليل ولم يحجف وعلى ذلك عادة الناس في غير بلادنا وهذا معنى قوله بطيب نفس ومعنى غير مفسدة فطيب النفس يقتضى إذنه صريحا أو عادة وقوله غير مفسدة يقتضى اليسير الذي لا يحجف به انتهى وقال المنذرى في حواشيه فرق بعضهم بين الزوجة والخادم بأن الزوجة لها حق في مال الزوج ولها النظر في بيتها فجاز لها أن تصدق بما لا يكون إسرافا لكن بتقدير العادة وماتعلم أنه لا يؤلم زوجها أما الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه

❦ باب كَيْلَةِ الْقَدْرِ ❦

(الحديث الأول) عن سالم عن أبيه «رأى رجل أزيلته القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم قد تَوَاطَّاتِ فَالْتَمِسُوهُمَا فِي الْعِشْرِ الْبَوَاقِ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا»

(الحديث الثاني)

وعن نافع عن ابن عمر «أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ رَأَوْا كَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّى أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ

رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع
الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر

في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر (فيه) فوائد
﴿الاولى﴾ حديث ابن عمر الأول أخرجه مسلم عن عمرو الناقد وزهير بن حرب
كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (رأى رجل أن ليلة
القدر ليلة سبع وعشرين ، فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم في العشر الأواخر
فاطلبوها في الوتر منها) وأخرجه البخاري أيضا من طريق عقيل بن خالد وأخرجه
مسلم أيضا والنسائي من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن سالم عن أبيه قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول لليلة القدر (إن ناسا منكم قد أروا أنها في السبع
الأول وارى ناس منكم أنها في السبع العواير فالتمسوها في العشر الغواير) لفظه مسلم
ولفظ البخاري عن ابن عمر (لأن ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن
ناسا أروا أنها في العشر الأواخر فقال النبي ﷺ التمسوها في السبع الأواخر)
ويوافق الأول ما في صحيح مسلم أيضا عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر مرفوعا
من كان ملتتمسها فاليتمسها في العشر الأواخر وفيه أيضا عن جبلة ومحارب
عن ابن عمر مرفوعا (تحمينوا ليلة القدر في العشر الأواخر أو قال في التسع الأواخر)
وحديث ابن عمر الثاني اتفق عليه الشيخان والنسائي من طريق مالك عن نافع
عن ابن عمر وأعلم أن هذا هو الموجود عند أكثر رواة الموطأ كما ذكره ابن عبد
البر ورواه يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك بلاغا من غير ذكر نافع ولا ابن
عمر قال ابن عبد البر وتابعه قوم قال وهو محفوظ معلوم من حديث نافع عن ابن عمر
لمالك وغيره انتهى وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا (تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر)
وروى البيهقي من طريق شعبة قال عبيد الله بن دينار أخبرني قال
سمعت ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ في ليلة القدر (من كان
متحريا فليتحرها ليلة سبع وعشرين قال شعبة فذكر لي رجل ثقة عن سفيان

أنه كان يقول إنما قال من كان متحريا فليتحرها في السبع البواقي فلا أدرى
 ذا أم ذا) شك شعبة ثم قال البيهقي الصحيح رواية الجماعة دون رواية شعبة
 وروى مسلم عن عتبة ابن حريث عن ابن عمر مرفوعا التمسوها في العشر
 الاواخر يعني ليلة القدر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغبن على السبع البواقي
 ﴿الثانية﴾ قوله أرى بفتح الهززة الظاهر أنه يعني أعلم ويحتمل أنه من الرؤية
 البصرية مجازا وقوله رؤيا كم أي في المنام والمشهور اختصاص الرؤيا بالمنام فلا
 تستعمل في غيره وذكر بعضهم أنها تستعمل مصدرا لرأى مطلقا ولو كانت في
 البقطة وهي هنا المنام وقوله (قد تواطأت) أي توافقت والمواطاة الموافقة كأن
 كلا منهما وطئ ما وطئه الآخر وروى توافقت بترك الهز وقوله فالتمسوها
 أي اطلبوها استمارله اللامس وقوله في العشر البواقي أي في الايام العشر البواقي
 من الشهر وهي العشر الاخرة من الشهر وقوله (في الوتر) بدل من العشر باعادة العامل
 وهو بدل بعض من كل، والوتر انفرد وفي واوه لغتان الكسر والفتح وقوله
 في الرواية الثانية (أروا كذا) في روايتنا بتقديم الراء وفي رواية الشيخين أروا
 بتقديم الهززة وضمها وضم الراء وقوله (فليتحرها) أي فليتعهد طابها والتحري
 القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول
 ﴿الثالثة﴾ ليلة القدر بفتح القاف وإسكان الدال ويجوز فتحها كما أبينه سميت
 بذلك لعظم قدرها لها من الفضائل أي ذات القدر العظيم أو لما يحصل
 لمحبيها بالعبادة من القدر العظيم، أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى، أقوال
 ويؤيد الأولين قوله تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) ويؤيد الأخير قوله
 (تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر) وقوله (فيها يفرق كل أمر
 حكيم) وإنما جوزت فتح الدال لأنها إن كانت سميت بذلك لعظم قدرها فقد
 قال في الصحاح قدر الشيء مبلغه وقدر الله وقدره بمعنى وهو في الأصل مصدر
 وقال تعالى (وما قدروا الله حق قدره) أي ما عظموا الله حق تعظيمه وإن
 كان من التقدير فقد قال في الصحاح عقبه والقدر، والقدر أيضا ما يقدره الله من
 القضاء وأنشد الأخفش

ألا يا قوم للنواب والقدر وللأمر بآتي المرء من حيث لا يدرى وكذا قال في المحكم القدر والقدر القضاء انتهى وقال ابن العربي في شرح الترمذى هي ليلة القدر والقدر فاما (الأول) فالمراد به الشرف كقولهم لفلان قدر في الناس يعنون بذلك مزية وشرفا (والثاني) القدر بمعنى التقدير قال الله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) قال علماءنا يلقي الله فيها للملائكته ديوان العام انتهى وهو يوم أنه لا يجوز مع تسكين الدال ارادة التقدير وليس كذلك كما علمت وقد جوز المفسرون في الآية ارادة الشرف والتقدير مع كونه لم يقرأ إلا بالأسكان وجزم الهروى وابن الأثير في تفسيرها بالتقدير فقالا وهي الليلة التي تقدر فيها الأرزاق وتقضى وصححه النووى فقال في شرح المذهب سميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل هذا هو الصحيح المشهور وحكاة في شرح مسلم عن العلماء (الرابعة) فيه فضل ليلة القدر وذلك من اسمها ومن الأمر بتحريها وطلبها وقد أفصح به القرآن الكريم في قوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) الآية وهو مجتم عليه وقد خص الله تعالى بها هذه الأمة فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور واختلاف في سبب ذلك فروى الترمذى عن الحسن بن على بن رضى الله عنه (أن النبي ﷺ أرى بنى أمية على منبره فساءه ذلك) فنزلت (إنا اعطيناك الكوثر) يا محمد يعنى نهراف الجنة ونزلت (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر) يملكها بعدك بنو أمية يا محمد قال القاسم بن الفضل الحراني : أحد رواته فعددنا فاذا هي ألف شهر لا تنقص يوما ولا تزيد يوما وروى مالك في الموطأ أنه سمع من ينق به من أهل العلم يقول (ان رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذى بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر) وروى البيهقي في سننه عن مجاهد مرسل أن رسول الله ﷺ ذكر رجلا من بنى اسرائيل لبس السلاح في سبيل الله ألف شهر فوجب المسلمون من ذلك فأُنزل الله (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من

ألف شهر) التي لبس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله ألف شهر» وقال القاضي أبو بكر بن العربي بعد ذكره حديث الترمذي الذي بدأنا به وهذا لا يصح والذي روى مالك من أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته أصح منه وأولى ولذلك أدخله ليبين بذلك الفائدة فيه ويدل على بطلان هذا الحديث انتهى وفيه نظر فإن البلاغ الذي ذكره مالك لا يعرف له إسناد قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث يروى مسندا ولا مرسلا من وجه من الوجوه إلا ما في الموطأ وهو أحد الأربعة الأحاديث التي لا توجد في غير الموطأ قال وليس منها حديث منكرو ولا ما يدفوه أصل (قلت) حتى يثبت له أصل نعم المرسل الذي ذكرناه من عند البيهقي يشهد له ﴿الخامسة﴾ فيه بقاء ليلة القدر واستمرارها وأنها لم ترفع قال النووي في شرح مسلم وأجمع من يعتمد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر للأحاديث الصحيحة المشهورة ، قال القاضي عياض وشذ قوم فقالوا رفعت لقوله عليه السلام حين تلاحس الرجلان فرفعت وهذا غلط من هؤلاء الشاذين لأن آخر الحديث يرد عليهم فانه عليه الصلاة والسلام قال وعسى أن يكون خيرا لكم التمسوها في السبع والتسع هكذا هو في أول صحيح البخاري وفيه تصريح بأن المراد برفعها رفع بيان علم عينها ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتماسها انتهى وقال في شرح المذهب وكذا حكى أصحابنا هذا القول عن قوم لم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب التتمة فقال هو قول الروافض ﴿السادسة﴾ في الرواية الأولى الأمر بطلبها في أوتار العشر الأواخر وفي الرواية الثانية الأمر بطلبها في السبع الأواخر وبينهما تناف وإن اتفقتا على أن محلها منحصر في العشر الأواخر من رمضان والأول وهو انحصارها في أوتار العشر الأخير قول حكاه القاضي عياض وغيره ونص عليه أحمد بن حنبل فقال هي في العشر الأواخر في وتر من الليالي لا يخطئ إن شاء الله وأما انحصارها في السبع الأواخر فلا نعلم الآن قائلا به ولنحك المذاهب في هذه المسألة (فاحدها) أنها في السنة كلها وهو محكي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وتابعه أبو حنيفة وصاحبه لكن في صحيح مسلم وغيره عن زر بن حبیش قال (سألت أبا ابن كعب فقلت ان أخاك ابن مسعود يقول من يتم الحول يصب ليلة القدر فقال

رحمه الله أراد أن لا يتسكل الناس أما انه علم أنها في رمضان وأنها في العشر
 الاواخر وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين
 فقلت باى شيء تقول ذلك يا أبا المنذر؟ قال بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا
 رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها ويشهد لما فهمه أبى رضى الله
 عنه من كلام عبد الله مارواه أحمد في مسنده عن أبى عقرب قال غدوت الى
 ابن مسعود ذات غداة في رمضان فوجدته فوق بيت جالسا فسمعنا صوته وهو
 يقول صدق الله وبلغ رسوله فقلنا سمعناك تقول صدق الله وبلغ رسوله فقال
 ان رسول الله ﷺ قال ليلة القدر في النصف من السبع الاواخر من رمضان
 تطلع الشمس غدائذ صافية ليس لها شعاع فنظرت اليها فوجدتها كما قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن زرار في مسنده بنحوه وفي معجم
 الطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة القدر فقال أيكم يذكرونها ليلة الصبوات؟ فقال عبد الله أنا بأبى أنت وأمى يا رسول
 الله حين طلع الفجر وذلك ليلة سبع وعشرين والحديث رواه أحمد وغيره لكن
 لم أر التصريح بليلة سبع وعشرين الا في معجم الطبراني الكبير فلذلك اقتصر
 على عزوه إليه (القول الثاني) أنها في شهر رمضان كله وهو محكى عن ابن عمر
 رضى الله عنهما وطائفة من الصحابة وفي سنن أبى داود عن ابن عمر قال سئل رسول
 الله ﷺ عن ليلة القدر وأنا أسمع قال هي في رمضان وقال أبو داود وروى موقوفا
 عليه (قالت) والحديث محتمل للتأويل بأن يكون معناه أنها تتكرر وتوجد في
 كل سنة في رمضان لأنها وجدت مرة في الدهر فلا يكون فيه دليل لهذا القول
 وكذلك مارواه ابن أبى شيبه في مصنفه عن الحسن وهو البصري قال (ليلة القدر
 في كل رمضان) محتمل لهذا التأويل وقال المحاملى في التجريد مذهب الشافعى أن
 ليلة القدر تلتس في جميع شهر رمضان وآ كده العشر الآخر وآ كده ليالى الوتر
 من العشر الاواخر انتهى والمشهور من مذهب الشافعى اختصاصها بالعشر الاواخر
 كما سيأتى (الثالث) أنها أول ليلة من شهر رمضان وهو محكى عن أبى رزىن العقبلى
 أحد الصحابة رضى الله عنهم (الرابع) أنها في العشر الاوسط والآخر حكاه

القاضي عياض وغيره ويرده ما في الصحيح عن أبي سعيد الخدري من قول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ لما أن اعتكف العشر الأوسط إن الذي تطلب أمامك (الخامس) أنها في العشر الاواخر فقط وبذلك قوله عليه الصلاة والسلام التمسوها في العشر الاواخر وقوله عليه الصلاة والسلام انى اعتكفت العشر الاول التمس هذه الليلة ثم انى اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فليل لي انها في العشر الاواخر وكلاهما في الصحيح وبهذا قل جمهور العلماء (السادس) أنها تختص بأوتار العشر الاخير وعليه يدل حديث ابن عمر الاول كما تقدم وفي مسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال: (في رمضان فالتمسوها في العشر الاواخر فانها في وتر في احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين أو في آخر ليلة فن قامها ابتغاءها ثم وفقت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو حسن الحديث وفي قوله أوفى آخر ليلة سؤال لأنها ليست و ترا إن كان الشهر كاملا وقد قال أولا فانها في وتر وإن كان ناقصا فهي ليلة تسع وعشرين فلا معنى لعطفها عليها وجوابه أن قوله أوفى آخر ليلة معطوف على قوله فانها في وتر لا على قوله أو تسع وعشرين فليس تفسيره للوتر بل معطوفا عليه (السابع) أنها تختص باشفاعة الحديث أبي سعيد في الصحيح التمسوها في العشر الاواخر من رمضان والتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة فليل له يا أبا سعيد إنكم أعلم بالعدد منا قال أجل نحن أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها ثنتان وعشرون وهى التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة (الثامن) أنها ليلة سبع عشرة وهو يحكى عن زيد بن أرقم وابن مسعود أيضا والحسن البصرى فى معجم الطبراني وغيره عن زيد بن أرقم قال ما أشك وما أمتري أنها ليلة سبع عشرة ليلة أنزل القرآن ويوم التقى الجمعان وعن زيد بن ثابت أنه كان يحكى ليلة سبع عشرة فليل له تحى ليلة سبع عشرة قال إن فيها نزل القرآن وفي صبيحتها فرق بين الحق والباطل وكان يصبح فيها

بهيج الوجه (التاسع) أنها ليلة تسع عشرة وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أيضا (العاشر) أنها تطاب في ليلة سبع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين حكى عن علي وابن مسعود أيضا ويدل له ما في سنن أبي داود عن ابن مسعود قال: قال لارسول الله ﷺ في ليلة القدر. اطلبوها ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكنت (الحادي عشر) أنها ليلة إحدى وعشرين ويدل له حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح الذي فيه (وإني أريتها ليلة وتر وإني أسجد في صبيحتها في ماء وطين فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فابصرت الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاته وجبينه وذوثة (١) أتقه فيها الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين من العشر الاواخر (الثاني عشر) أنها ليلة ثلاث وعشرين وهو قول جمع كثيرين من الصحابة وغيرهم ويدل له ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال (أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين) قال فطرونا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله ﷺ فأنصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأتقه (وفي سنن أبي داود عنه أيضا قال قلت لارسول الله إن لي بادية أكون فيها وأنا أصلي فيها بمحمد الله فرني بليلة أنزلها إلى هذا المسجد فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين (الثالث عشر) أنها ليلة أربع وعشرين وهو محكي عن بلال وابن عباس وقتادة والحسن وفي صحيح البخاري عن ابن عباس موقوفا عليه (التمسوا ليلة القدر في أربع وعشرين) ذكره عقب حديثه (هي في العشر في سبع تمضين أو سبع بقين)

(١) قوله وذوثة الخ هكذا في النسخ الخطية ولم نجد لها في النهاية ولا في المشارك ولا في جمع البحار وقد بحثنا عنها في الاصول فلم نجد لها في البخاري عن أبي سعيد (نظرت إليه انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء) وفي الموطأ: قال أبو سعيد (فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته وأتقه أثر الماء والطين) وعبارة مسلم (فنظرت إليه وقد انصرف من صلاة الصبح ووجهه مبتل طينا وماء) اهـ فليتأمل. ربيع

وظاهره أنه تفسير لأحد حديث فيكون عمدة وفي مسند أحمد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال ليلة القدر ليلة أربع وعشرين (الرابع عشر) أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في شرح الترمذي قال وفي ذلك أثر (الخامس عشر) أنها ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو محكى عن ابن عباس ويدل له ما في صحيح البخاري عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (هي في العشر في سبع تمضي أو سبع يبقين) يعنى ليلة القدر (السادس عشر) أنها ليلة سبع وعشرين وبه قال جهم كثير وزن من الصحابة وغيرهم وكان أبي بن كعب يخلف عليه كما تقدم وفي مصنف ابن أبي شيبة عن زر بن حبیش كان عمر وحذيفة وأناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها ليلة سبع وعشرين وحكاه الشاشي في الحلية عن أكثر العلماء وقال النووي في شرح المذهب أنه يخالف لنقل الجمهور وقد وردت أحاديث صريحة في أنها ليلة سبع وعشرين ففي سنن أبي داود عن معاوية مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وفي مسند أحمد عن ابن عمر مرفوعا من كان متحريرا فليتحررها ليلة سبع وعشرين وفي المعجم الأوسط للطبراني عن جابر بن سمرة مرفوعا (التمسوا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين) واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله تعالى خلق السموات سبعا والأرضين سبعا والأيام سبعا وأن الإنسان خلق من سبع وجعل رزقه في سبع ويسجد على سبعة أعضاء والطواف سبع والجوار سبع واستحسن ذلك عمر بن الخطاب واستدل بعضهم على ذلك بأن عدد كلمات السورة إلى قوله (هي) سبع وعشرون وفيه إشارة إلى ذلك وحكى ذلك عن ابن عباس نفسه حكاه عنه ابن العربي وابن قدامة وقال ابن عطية في تفسيره بعد نقل ذلك ونظيرين له وهذا من ملح التفسير وليس من متعين العلم وحكاه ابن حزم عن ابن بكير المالكي وبالغ في إنكاره وقال إنه من طوائف الوسواس ولو لم يكن فيه أكثر من دعواه أنه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله ﷺ انتهى (السابع عشر) أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي (الثامن عشر) أنها آخر ليلة حكاها القاضي عياض وغيره ويتداخل هذا القول مع الذي قبله إذا كان الشهر ناقصا وروى محمد بن نصر المروزي في

الصلاة من حديث معاوية مرفوعاً (التمسوا ليلة القدر آخر ليلة من رمضان)
وفي حديث ابن عمر الثاني الأمر بتحريها في السبع الاواخر ولم أرَ قائلًا بذلك
كما تقدم واذا عددناه قولاً كان (تاسع عشر) وإن نظرنا لما تدل عليه الاحاديث
وإن لم يقل به أحد اجتمعت من ذلك أقوال أخر فنذكرها مع ذكر ما يدل عليها
وإن لم نقف على القول بها (المشرون) أنها ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين
في سنن أبي داود عن عبد الله بن أنيس قال كنت في مجلس بنى سلمة وأنا أصغرهم
فقالوا من يسأل لنا رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين
فخرجت فوافيت مع رسول الله ﷺ صلاة المغرب فذكر الحديث وفيه أرسلني
إليك رهط من بنى سلمة يسألونك عن ليلة القدر فقال كم الليلة قلت اثنتان
وعشرون قال هي الليلة ثم رجم فقال أو القابلة يريد ليلة ثلاث وعشرين (الحادي
والعشرون) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين أو آخر ليلة
في جامع الترمذي عن أبي بكرة رضى الله عنه قال: ما أنا بمتسبها لشيء سمعته من
رسول الله ﷺ إلا في العشر الاواخر فاني سمعته يقول التمسوها لتسب
يبقين أو سبع يبقين أو خمس يبقين أو ثلاث أو آخر ليلة قال الترمذي حسن
صحيح (الثاني والعشرون) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس وعشرين في صحيح
البخارى عن عبادة بن الصامت قال : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال النبي ﷺ إني خرجت لآخبركم
بليلة القدر فتلاحى رجلان فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيراً فانتمسوها
في التاسعة والسابعة والخامسة) فالظاهر أن المراد في التاسعة تبقى لتقديم التاسعة على
السابعة وهي على الخامسة ويدل له ما في سنن أبي داود عن ابن عباس أن النبي ﷺ
قال (التمسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة
تبقى في خامسة تبقى) وفي المدونة قال مالك رحمه الله في قول النبي ﷺ التمسوا
ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة) فأرى والله أعلم أن التاسعة ليلة
إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين
يريد في هذا على نقصان الشهر وكذلك ذكر ابن حبيب (الثالث والعشرون)

ليلة ثلاث أو خمس وعشرين في مسند أحمد عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ سئل عن ليلة القدر فقال هي في العشر الاواخر قم في الثالثة أو الخامسة فالظاهر أن المراد قم في الثالثة تعضى لتقدمه لها على الخامسة (الرابع والعشرون) ليلة السابع أو التاسع والعشرين في مسند أحمد وغيره عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في ليلة القدر: (إنها ليلة سابعة أو تاسعة وعشرين إن الملائكة تلك الليلة في الأرض أكثر من عدد الحصى) وفي رواية الطبراني في معجمه الأوسط (من عدد النجوم) (الخامس والعشرون) أنها في أواخر العشر الاخير أو في ليلة سبعم عشرة أو تسع عشرة، في معجم الطبراني الأوسط عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (التمسوا ليلة القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين) (السادس والعشرون) أول ليلة من شهر رمضان أو ليلة التاسع أو الرابع عشر أو ليلة إحدى وعشرين أو آخر ليلة، روى ابن مردويه في تفسيره عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال التمسوا ليلة القدر في أول ليلة من رمضان وفي تسعة وفي أربع عشرة وفي إحدى وعشرين وفي آخر ليلة من رمضان وهذا كله تقرير على أنها تلازم ليلة بعينها كما هو مذهب الشافعي وغيره وبه قال ابن حزم والصحيح في مذهب الشافعي أنها تختص بالعشر الاخير وأنها في الأواخر أرجى منها في الاشفاق وأرجاها ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين وحكى الترمذي في جامعه عن الشافعي رحمه الله أنه قال في اختلاف الاحاديث في ذلك كان هذا عندي والله أعلم أن النبي ﷺ كان يحب على نحو ما سأل عنه يقال له نلتمسها في ليلة كذا فيقول التمسوها في ليلة كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عندي فيها ليلة إحدى وعشرين وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم أنه قال وكانني رأيت والله أعلم أقوى الاحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين انتهى وذهب جماعة من العلماء إلى أنها تنتقل فتكون سنة في ليلة وسنة في ليلة أخرى وهكذا ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي قلابه وهو قول مالك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل

واسحق بن راهويه وأبى ثور وغيرهم وعزاه ابن عبد البر في الاستذكار للشافعي ولا نعرفه عنه ولكن قال به من أصحابه المزني وابن خزيمة وهو المختار عند النووي وغيره واحتجسته الشيخ تقي الدين لاجم بين الأحاديث الواردة في ذلك فإنها اختلفت اختلافا لا يمكن معه الجمع بينها الا بذلك وقال ابن عبد البر الأغلب من قوله في السبعم الاواخر أنه في ذلك العام والله أعلم لثلاث يتضاد مع قوله في العشر الاواخر ويكون قاله وقد مضى من الشهر ما يوجب قول ذلك انتهى واذا فرغنا على انتقالها فعليه أقوال **(أحدها)** أنه تنتقل فتكون إما في ليلة الحادى والعشرين أو الثالث والعشرين أو الخامس والعشرين **(الثاني)** أنها في ليلة الخامس والعشرين أو السابع والعشرين أو التاسع والعشرين وكلاهما في مذهب مالك قال ابن الحاجب وقول من قال من العلماء أنها في جميع العشر الاواخر أو في جميع الشهر ضعيف **(الثالث)** أنها تنتقل في العشر الاخير وهذا قول من قال بانتقالها من الشافعية **(الرابع)** أنها تنتقل في جميع الشهر وهو مقتضى كلام الحنابلة قال ابن قدامة في المغنى يستحب طلبها في جميع ليالى رمضان وفي العشر الاخير أكد وفي ليالى الوتر منه أكد ثم حكى قول أحمد في العشر الاواخر وفي وتر من الليالى لا تخطىء إن شاء الله وقد قدمت ذلك عنه ومقتضاه اختصاصها بأوتار العشر الاخير فاذا انضم إليه القول بانتقالها صار هذا قولاً خامساً على الانتقال فتتضمن هذه الأقوال الخمسة لما تقدم فتكون أحداً وثلاثين قولاً وقال ابن العربي بعد حكايته ثلاثة عشر قولاً مما حكيناه والصحيح منها أنها لا تعلم انتهى وهو معنى قول بعض أهل العلم أخفى الله تعالى هذه الليلة عن عباده لئلا يتكلموا على فضلها ويقصروا في غيرها فأراد منهم الجد في العمل أبداً وهذا يحسن أن يكون قولاً ثانياً وثلاثين وهو الكف عن الخوض فيها وأنه لا سبيل الى معرفتها وقال ابن حزم الظاهري هي في العشر الاواخر في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبداً الا أنه لا يدري أي ليلة هي منه الا أنها في وتر منه ولا بد فان كان الشهر تسعاً وعشرين فأول العشر الاواخر ليلة عشرين منه فهي إما ليلة عشرين وإما ليلة اثنين وعشرين وإما ليلة أربع وعشرين وإما ليلة ست

وعن أبي سامة (أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله

وعشرين واما ليلة ثمان وعشرين لان هذه الاوتار من العشر وان كان الشهر
ثلاثين فأول العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين فهي اما ليلة احدى وعشرين
واما ليلة ثلاث وعشرين واما ليلة خمس وعشرين واما ليلة سبع وعشرين واما
ليلة تسع وعشرين لان هذه أوتار العشر بلا شك ثم ذكر كلام أبي سعيد
المتقدم وحله على أن رمضان كان تسعا وعشرين وهو مسلك غريب بعيد به
كملت الاقوال في هذه المسألة ثلاثة وثلاثين قولاً والله أعلم ﴿السابعة﴾ قال
الشيخ تقي الدين في شرح العمدة فيه دليل على عظم الرؤيا والاستناد اليها في
الاستدلال على الامور الوجوديات وعلى ما لا يخالف القواعد الكلية من غيرها
وقد تكلم الفقهاء فيما لو رأى النبي ﷺ في المنام وأمره بأمر هل يلزم ذلك
وقيل فيه ان ذلك إما أن يكون مخالفا لما ثبت عنه ﷺ من الاحكام في اليقظة
أولا ، فان كان مخالفاً عمل بما ثبت في اليقظة لانا وان قلنا إن من رأى النبي ﷺ
على الوجه المنقول من صفته فرؤياه حق فهذا من قبيل تعارض الدليلين
والعمل بأرجحهما وما ثبت في اليقظة فهو أرجح وان كان غير مخالف
لما ثبت في اليقظة ففيه خلاف والاستناد الى الرؤيا هنا في أمر ثبت
استحبابه مطاقاً وهو طلب ليلة القدر وإنما ترجح السبع الاواخر بسبب المراتي
الدالة على كونها في السبع الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب
شرعي مخصوص بالتأكد بالنسبة إلى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة
الكلية النابتة من استحباب طلب ليلة القدر انتهى ونقل ابن الصلاح في فوائد
الرحلة عن كتاب آداب الجدل لابن اسحق الاسفرايني وجهين فيما اذا رأى
شخص النبي ﷺ في النوم وقال له غداً من رمضان هل يعمل به أم لا؟ وحكى
القاضي عياض الاحماع على أنه لا يعمل به

الحديث الثالث

عن أبي سلمة أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال (من قام رمضان

عليه وسلم قال (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) وقال البخاري : (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ) وزاد أحمد في ذكر الصيام (وَمَا تَأَخَّرَ) واسناده حسن

إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه) (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان من طريق هشام الدستواي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وفي روايتهما من هذه الطريق من صام رمضان وإن كان المزي ذكر في الأطراف أن في رواية مسلم من هذه الطريق (من قام رمضان) فهو وهم وقد تبعه والذي رحمه الله على ذلك فقال في النسخة الكبرى من الأحكام وقال البخاري (من صام رمضان) انتهى فاقضى أن مسلمًا قال من قام رمضان كرواية المصنف وليس كذلك إلا أن يريد أنه قال ذلك من طريق أخرى وقد قال ذلك البخاري من طريق أخرى كما سأذكره والله أعلم وأخرجه البخاري وغيره من طريق سفیان ابن عيينة ومسلم وغيره من طريق معمر كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ذكر البخاري الجملتين إلا أن لفظه من صام رمضان واقتصر مسلم على الأولى ولفظه (كان رسول الله ﷺ) يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله ﷺ والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر (ورواه البخاري من طريق عقيل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال) سمعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان (من قامه إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه) ورواه أحمد في مسنده من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه

وما تأخر) وقد ورد غفران ما تأخر في قيام ليلة القدر أيضا لكنه من حديث
صهابي آخر وسأذكره بعد ذلك وأخرج الشيخان أيضا من طريق مالك عن ابن
شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (من قام
رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه) وفي صحيح مسلم أيضا
من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا (من يقم ليلة
القدر فيوافقها أراه إيمانا واحتسابا غفر له) ﴿ الثانية ﴾ قوله إيمانا
أى تصديقا بأنه حق وطاعة وقوله واحتسابا أى طلبا لمرضاة الله تعالى وثوابه
لا بقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص والاحتساب من الحسب
وهو العد كالاعتداد من العد وإنما قيل لمن ينوى بعمله وجه الله احتسبه لأن
له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به ﴿ الثالثة ﴾ ليس
المراد بقيام رمضان قيام جميع ليلة بل يحصل ذلك بقيام يسير من الليل كما في
مطلق التهجد وبصلاة التراويح وراء الامام كالمعتاد في ذلك وبصلاة العشاء
والصبح في جماعة لحديث عثمان بن عفان قال قال رسول الله ﷺ (من صلى
العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى
الليل كله) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ وأبو داود بلفظ (من صلى العشاء
في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام
ليلة) وكذا لفظ الترمذي ومن صلى العشاء والفجر في جماعة ورواية مسلم في
ذلك محمولة على روايتها بمعنى قوله ومن صلى الصبح في جماعة أى مع كونه
كان صلى العشاء في جماعة وكذلك جميع ما ذكرناه يأتي في تحصيل قيام ليلة القدر
وقد روى الطبراني في معجمه الكبير عن أبي أمامة رضى الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ (من صلى العشاء في جماعة فقد أخذ بحظه من ليلة القدر)
لكن في اسناده مسالة بن علي وهو ضعيف وذكره مالك في الموطأ بلاغا عن
سعيد بن المسيب أنه كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد أخذ بحظه
حسبها وقال ابن عبد البر: مثل هذا لا يكون رأيا ولا يؤخذ الا توقيفا ومراسيل
م ١١ - طرح تثيرب رابع

سعيد أصبح المراسيل انتهى وقال الشافعي رحمه الله في كتابه القديم من شهد
 العشاء والصبح ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ولا يعرف له في الجديد ما يخالفه
 وقد ذكر النووي في شرح المذهب أن مانص عليه في القديم ولم يتعرض له
 في الجديد بموافقة ولا بمخالفة فهو مذهبه بلا خلاف وإنما رجع من القديم
 عن قديم نص في الجديد على خلافه وروى الطبراني في معجمه
 الأوسط باسناد فيه ضعف عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ
 (من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان
 كعدل ليلة القدر) وهذا أبلغ من الحديث الذي قبله لأن مقتضاه تحصيل فضيلة
 ليلة القدر وإن لم يكن ذلك في ليلة القدر فما الظن بما إذا كان ذلك فيها (الرابعة)
 قال النووي في شرح مسلم المراد بقيام رمضان صلاة التراويح واتفق العلماء على
 استحبابها واختلفوا في أن الأفضل صلاتها منفردا في بيته أو في جماعة في
 المسجد؟ فقال الشافعي وجهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية
 وغيرهم الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضى الله عنهم
 واستمر عمل المسلمين عليه لأنه من الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العيد وقال مالك
 وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الأفضل فرادى في البيت لقوله ﷺ
 أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة انتهى كلام النووي وقد عرفت
 أن قيام رمضان لا يختص بصلاة التراويح كما ذكرته ثم قال العراقيون
 والصيدلاني وغيرهم هذا الخلاف فيمن يحفظ القرآن ولا يخاف الكسل عنها
 ولا يختل الجراحة في المسجد بتخلفه فإن فقد بعض هذا فالجماعة أفضل قطعا
 وأطلق جماعة من أصحابنا ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق والله أعلم (الخامسة)
 قوله (غفر له ماتقدم من ذنبه) ظاهره تناوله الصغائر والكبائر وإلى ذلك
 جنح ابن المنذر فقال هو قول عام يرجى لمن قامها إيمانا واحتسابا أن يغفر له
 جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها وقال النووي في شرح مسلم المعروف عند الفقهاء
 أن هذا مختص بغفران الصغائر دون الكبائر قال بعضهم ويجوز أن يخفف
 من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة وقال في شرح المذهب قال امام الحرمين كل ما يرد

*

في الاخبار من تكفير الذنوب فهو عندى محمول على الصغائر دون الموبقات قال
 النووى وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده من ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال
 سمعت رسول الله ﷺ يقول (ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن
 وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت له كفارة لما قبلها مالم توث كبيرة وذلك
 الدهر كله) رواه مسلم وعن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال (الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما بينها من الذنوب اذا اجتنبت
 الكبائر) قال النووى وفي معنى هذه الاحاديث تأويلان (أحدهما) تكفر
 الصغائر بشرط ألا يكون هناك كبائر فان كانت كبائر لم يكفرشىء الا الكبائر
 ولا الصغائر (الثاني) وهو الاصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصغار وتقديره
 تغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر قال القاضى عياض رحمه الله هذا المذكور في
 الاحاديث من غفران الصغار دون الكبائر هو مذهب أهل السنة وأن الكبائر
 إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى ﴿ السادسة ﴾ في مسند أحمد ومعجم
 الطبراني الكبير عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ
 عن ليلة القدر فقال رسول الله ﷺ في رمضان فذكر الحديث وفيه فمن قامها
 ابتغاءها ايماناً واحتساباً ثم وفقت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (فيه عبد
 الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه زيادة (وما تأخر) وقد يستشكل معنى
 مغفرة ما تأخر من الذنوب وهو كقولہ ﷺ في حديث أبى قتادة (صيام عرفة
 أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده) فتكفير السنة التي
 بعده كمغفرة المتأخر من الذنوب وقد قال السرخسى من أصحابنا الشافعية
 اختلف العلماء في معنى تكفير السنة المستقبلة فقال بعضهم إذا ارتكب فيها معصية
 جعل الله تعالى صوم عرفة الماضى كفارة لها كما جعله مكفراً لما قبله في
 السنة الماضية وقال بعضهم معناه أن الله تعالى يعصمه في السنة المستقبلة عن
 ارتكاب ما يحوجه إلى كفارة واطلق الماوردى في الحاوى في السنتين معا تأويلين
 (أحدهما) أن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين (والثاني) أنه يعصمه في هاتين
 السنتين فلا يعصى فيهما وقال صاحب العدة في تكفير السنة الاخرى يحتمل

معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه أنه يكفر سنتين ماضيتين و (الثاني) أنه أراد سنة ماضية وسنة مستقبلية قال وهذا لا يوجد مثله في شيء من العبادات أنه يكفر الزمان المستقبل وإنما ذلك خاص برسول الله ﷺ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بنص القرآن العزيز ذكر ذلك كله النووي في شرح المذهب وهذا يأتي مثله هنا فيكون مغفرة ما تأخر من الذنوب إما أن يراد بها العصمة من الذنوب حتى لا يقع فيها وإما أن يراد به تكفيرها ولو وقع فيها ويكون المكفر متقدما على المكفر والله أعلم (السابعة) قوله من قام ليلة القدر مع قوله من قام رمضان قال النووي في شرح مسلم قد يقال إن أحدهما يغني عن الآخر (جوابه) أن يقال قيام رمضان من غير موافقة ليلة القدر ومعرفة سبب لغفران الذنوب وقيام ليلة القدر لمن وافقها وعرفها سبب للغفران وإن لم يتم غيرها (قلت) الأحسن عندي الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام ذكر للغفران طريقين (أحدهما) يمكن تحصيلها يقينا إلا أنها طويلة شاقة وهي قيام شهر رمضان بكامله و (الثاني) لا سبيل إلى اليقين فيها إنما هو الظن والتخمين إلا أنها مختصرة قصيرة وهي قيام ليلة القدر خاصة ولا يتوقف حصول المغفرة بقيام ليلة القدر على معرفتها بل لو قامها غير عارف بها غفر له ما تقدم من ذنبه لكن بشرط أن يكون إنما قام بقصد ابتغائها وقد ورد اعتبار ذلك في حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني مرفوعا (فمن قامها ابتغاءها إيمانا واحتسابا ثم وفقت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) (فان قلت) قد اعتبر شرطا آخر وهو أن توفق له وكذا في صحيح مسلم في رواية (من يتم ليلة القدر فيوافقها) قال النووي في شرح مسلم معنى يوافقها يعلم أنها ليلة القدر (قلت) إنما معنى توفيقها له أو موافقته لها أن يكون الواقع أن تلك الليلة التي قامها بقصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك وما ذكره النووي من أن معنى الموافقة العلم بأنها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضي هذا ولا المعنى يماعه

﴿بابُ الاعتكافِ والمجاورة﴾

عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى). زَادَ الشَّيْخَانُ (ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ)

﴿بابُ الاعتكافِ والمجاورة﴾

عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ (كان يعتكف العشر الأول من رمضان حتى قبضه الله عز وجل) (فيه) فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه الترمذي والنسائي من طريق عبد الرزاق كما أخرجه المصنف وقال الترمذي حسن صحيح واتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة بزيادة (ثم اعتكف أزواجه من بعده) وله عن عائشة طرق أخرى في صحيح مسلم وغيره ورواه الدارقطني من زواية ابن جريج عن الزهري بلفظ (ثم اعتكفن أزواجه من بعده وأن السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا ولا يلبس امرأة ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ويؤمر من اعتكف أن يصوم) قال الدارقطني يقال إن قوله وأن السنة للمعتكف إلى آخره ليس من قول النبي ﷺ وأنه من كلام الزهري ومن أدرجه في الحديث فقد وهم، وهشام بن سليمان لم يذكره انتهى وروى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا وذكر نحو ما تقدم قال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة جعله قول عائشة وقال ابن عبد البر؟ لم يقل أحد في حديث عائشة هذا إلا عبد الرحمن بن اسحق ولا يصح الكلام عندهم إلا من قول الزهري وبعضه

من كلام عروة انتهى ﴿الثانية﴾ الاعتكاف في اللغة الحبس والمكث والزوم
وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة سمي بذلك
لملازمة المسجد قال الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) وقال (ما هذه
التمائم التي أنتم لها عاكفون) وقال (فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم)
قال الشافعي في سنن حرمة: الاعتكاف لزوم المرء شيئاً وحبس نفسه عليه برا
كان أو إنما وأما المجاورة فهي بمعنى صرح غير واحد من أهل اللغة والغريب
بأنها الاعتكاف في المسجد منهم الجوهري في الصحاح وابن الأثير في النهاية
وحينئذ فلا معنى لعطفها عليه في تبويب الشيخ رحمه الله وكأنه إنما ذكرها
لذكرها في حديث حراء في قوله عليه الصلاة والسلام جاورت بحراء شهراً
وليس حراء مسجداً فلا يكون فيه اعتكاف فدل على أن المجاورة فيه ليست
بمعنى الاعتكاف وقد قال القاضي في المشارق إنها بمعنى الملازمة والاعتكاف على
العبادة والخير ولم يقيد ذلك بمسجد لكن قال بعده والجواز الاعتكاف هنا
انتهى وقد يقال إن المكان الذي كان النبي ﷺ يلازمه من حراء مسجد أو
يكون الحديث حجة لمن جوز اعتكاف الرجل في مسجد بيته وهو المكان
أعده فيه للصلاة على ماسياتي بيانه فلا تكون المجاورة فيه إلا في مسجد
كالاعتكاف والله أعلم وحكي والذي رحمه الله في شرح الترمذي خلافاً في أن
المجاورة الاعتكاف أو غيره فقال عمرو بن دينار والجوار والاعتكاف واحد
وسئل عطاء بن أبي رباح أرايت الجوار والاعتكاف مختلفان هما أم شيء واحد؟
قال بل هما مختلفان كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد فلما اعتكف في شهر
رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد فاعتكف فيه ، قيل له فإن قال إنسان
على اعتكاف أيام في جوفه لا بد؟ قال نعم وإن قال على جوار أيام فبانه أو
في جوفه إن شاء ؛ كذا رواه عبد الرزاق في المصنف عنهما قال والذي
وقول عمرو بن دينار هو الموافق للأحاديث انتهى وذهب أبو القاسم السهيلي
إلى الثاني فقال في الروض إن بينهما فرقا وهو أن الاعتكاف لا يكون إلا داخل
المسجد والجوار قد يكون خارجه كذلك قال ابن عبد البر وغيره انتهى ﴿الثالثة﴾

فيه استحباب الاعتكاف في الجملة وهو جمع عليه كما حكاه غير واحد وحكى ابن العربي عن أصحابهم أنهم يقولون في كتبهم: الاعتكاف جائز قال وهو جهل انتهى وفي المدونة عن مالك لم يبلغني أن أحدا من السلف ولا ممن أدركته اعتكف إلا أبو بكر بن عبد الرحمن وليس بحرام ولكن لشدة وأن ليله ونهاره سواء فلا ينبغي لمن لا يقدر أن يفي بشروطه أن يعتكف، وفي سنن ابن ماجه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في المعتكف، هو يعكف الذنوب ويمجى له من الحسنات كعامل الحسنات كلها، فيه فرق قد السجى ضعيف وروى أبو الشيخ ابن حبان في فضائل الأعمال عن أبي بكر قال (خبرني رسول الله ﷺ أنه من اعتكف يوما وليلة يريد بذلك وجه الله عز وجل خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه أيضا) وهو ضعيف (الرابعة) وفيه تأكده في العشر الأواخر من رمضان وسببه طلب ليلة القدر فانها عند الشافعى وآخرين منحصرة في العشر الأخير وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول الله ﷺ صبيحة عشرين فقال (أتى أريت ليلة القدر وإني نسيته فاتمسوها في العشر الأواخر في وتر فأتى أريت أنى أسجد فى ماء وطين ومن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ فليرجع فرجع الناس الى المسجد وما يرى فى السماء قرعة فجاءت سحابة فطرت وأقيمت الصلاة وسجد رسول الله ﷺ فى الطين والماء حتى رأيت الطين فى أرنبته وجبهته) وفي رواية من صبح إحدى وعشرين وفى لفظ لمسلم (أن رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأول من رمضان ثم اعتكف العشر الأوسط) الحديث وفيه فقال (إنى اعتكفت العشر الأول ألتس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الأوسط ثم أتيت فقللى لى إنها فى العشر الأواخر فن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه) الحديث وروى أبو الشيخ من حديث الحسين بن على مرفوعا (اعتكاف عشر فى رمضان بحجتين وعمرتين) وهو ضعيف ورواه الطبرانى أيضا بدون لفظة عشر (الخامسة) العشر الأواخر هى الليالى وكان يعتكف الأيام معها أيضا فلم يكن يقتصر على اعتكاف الليالى وإنما اقتصر

على ذكرها على عادة العرب في التاريخ بها ، وهذا يدل على دخوله محل الاعتكاف قبل غروب الشمس ليلة الحادى والعشرين وإلا لم يكن اعتكف عشراً أو شهراً وبه قال الاثمة الاربعة وحكاه الترمذى عن الثورى وقال آخرون بل يبدأ العشر بكاملها وهذا هو المعتبر عند الجمهور لمن أراد الاعتكاف من أول النهار وهو قول الاوزاعى وأبى ثور واسحق بن راهويه وابن المنذر والليث بن سعد فى أحد قوليه وحكاه الترمذى عن أحمد بن حنبل وحكاه النووى فى شرح مسلم عن الثورى وصححه ابن العربى وقال ابن عبد البر لأعلم احدا من فقهاء الأمصار قال به إلا الأوزاعى والليث وقال به طائفة من التابعين انتهى واحتجوا بحديث عائشة فى الصحيحين (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه) وتأوله الجمهور على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتحلى بنفسه بعد صلاته الصبح لأن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفا لابنا فى المسجد فلما صلى الصبح اتفرد **﴿السادسة﴾** فيه جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر وبه قال البخارى ونقله النووى فى شرح مسلم عن المحققين قالوا ولا كراهة فى ذلك وقالت طائفة لا يقال رمضان على انفراده وإنما يقال شهر رمضان وهو قول المالكية وتعلقوا فى ذلك بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فلا يطلق على غيره إلا بقيد وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلانى إن كان مثال قرينة تصرفه الى الشهر فلا كراهة وإلا فيكره ، فيقال صمنا رمضان ونحوه ويكره جاء رمضان ونحوه ، فهذه ثلاثة مذاهب قال النووى والأول هو الصواب والمنهيان الأخيران فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهى شرعى ولم يثبت فيه نهى وقولهم إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد جاء فيه أترضعيف وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة انتهى **﴿السابعة﴾** فى قولنا حتى قبضه الله استمرار هذا الحكم وعدم نسخه وأكدت ذلك بقولها ثم اعتكف أزواجه من بعده فأشارت إلى استمرار حكمه حتى فى حق النساء فكن أمهات المؤمنين يعتكفن بعد النهي

ﷺ من غير تكبير وإن كان هو في حياته قد أنكر عليهن الاعتكاف بعد
إذنه لبعضهن كما هو في الحديث الصحيح فذاك لمعنى آخر وهو كما قيل خوف
أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه أو لغيرته
عليهن أو ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف أو لتضييقهن
المسجد بأبنيتهن والله أعلم ﴿الثامنة﴾ وفيه استحباب الاستمرار على ما اعتاده
من فعل الخير وأنه لا يقطعه وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمر (يا عبد الله
لا تكمل مثل فلان كان يقوم الليل فتركه) التاسعة ﴿يستثنى بما ذكرته من
استمراره عليه الصلاة والسلام على ذلك إلى وفاته - سنة ترك ذلك لمعنى وعوض
عنه بعد ذلك روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت (كان رسول
الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإنه أمر بخبائه
فضرب لما أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فأمرت زينب بخبائها
فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بخبائها فضرب فلما وصلى رسول
الله ﷺ الفجر نظر فاذا الأخبئة . فقال آل البر تردن ؟ فأمر بخبائه
فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من
شوال) لفظ مسلم وقال البخارى . اعتكف عشراً من شوال وفي لفظ له اعتكف
في آخر العشر من شوال ﴿العاشرة﴾ في صحيح البخارى وغيره عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال (كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام
فلما كان العام الذى قبض فيه اعتكف عشرين) وهذا لا ينافى الحديث الذى
نحن فى شرحه لأنه لم يحصر اعتكافه فى العشر الأواخر بحيث إنه لا يعتكف
غيرها وإنما أخبر بمواظبته عليها وذلك لا ينافى فعلها مع زيادة أخرى وقد
تبين أن سبب ذلك التعويض عن عام قبله لم يعتكف فيه وفى سنن أبي
داود وغيره عن أنس بن كعب أن النبي ﷺ (كان يعتكف العشر الأواخر
من رمضان فلم يعتكف عاماً فلما كان فى العام المقبل اعتكف عشرين ليلة) قال
ابن العربي يحتمل أن تكون هى العشر التى ترك من أجل أزواجه فاعتكف عشرة
من شوال واعتكف عشرين من العام الثانى ليقضى العشر فى الشهر كما كان

بدأها فيه (قلت) يرد ذلك قوله في حديث أبي المذكور في سنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان والحاكم (فسافر عاما فلم يعتكف) وهو صريح في أن مانعه من الاعتكاف ذلك العام السفر وفي صحيح ابن حبان أيضا عن أنس (كان رسول الله ﷺ إذا كان مقبلا يعتكف العشر الأواخر من رمضان فإذا سافر اعتكف من العام عشرون) ويحتمل أن سبب اعتكافه عليه الصلاة والسلام في العام الذي قبض فيه عشرين المبالة في التقرب لاستشعاره قرب وفاته كما كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل رمضان مرة واحدة فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين ويؤيد ذلك أن في سنن ابن ماجه في حديث أبي هريرة بعد الجملة التي نقلناها من صحيح البخاري وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين ﴿الحادية عشرة﴾ (فيه) رد على أحد قولي سحنون أنه لا تجوز إمامة المعتكف فانه عليه الصلاة والسلام لما كان يعتكف كان مستمرا على إمامته بالناس بلا شك وقد أجمعوا على خلاف هذه المقالة والله اعلم. ﴿الثانية عشرة﴾ في تلك الزيادة جواز اعتكاف النساء وهو كذلك قال ابن عبد البر ولو ذهب ذاهب الى أن الاعتكاف للنساء مكروه بهذا الحديث يعني الحديث الذي ذكرناه في الفائدة التاسعة لكان مذهبا ولولا أن ابن عينة وهو حافظ ذكر فيه أنه استأذنه في الاعتكاف لقطعت بأن الاعتكاف للنساء في المساجد غير جائز وما أظن استئذانهم محفوظا ولكن ابن عينة حافظ وقد تابعه الأوزاعي وابن فضال على أن استئذانهم لا يرفع ماظنه بهن وهو أعلم بهن انتهى وقال الشافعي بعد ذكره الحديث المذكور فهذا كرهت اعتكاف المرأة إلا في مسجدتيها وذلك بأنها إذا صارت إلى ملازمة المسجد المأهول ليلا ونهارا أكثر من يراها ومن تراه انتهى وبوب البيهقي في سننه على هذا الحديث (باب من كره اعتكاف المرأة) ﴿الثالثة عشرة﴾ لاشك في أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان في مسجده وكذا اعتكاف أزواجه فأخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمساجد وأنه لا يجوز في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لافي حق الرجل ولا في حق

المرأة إذ لوجاز في البيت لفعلوه ولو مرة لما في ملازمة المسجد من المشقة
 لاسيما في حق النساء وفي الصحيح عن نافع وقد ارأى عبد الله المسكان الذي
 كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ من المسجد وبهذا قال مالك والشافعي
 وأحمد وداود والجمهور وقال أبو حنيفة يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
 وهو قول قديم للشافعي قال ابن قدامة وحكى عن أبي حنيفة أنها لا يصح
 اعتكافها في مسجد الجماعة وحكاه ابن عبد البر عن أبي حنيفة والكوفيين مطلقا
 أنهم قالوا لا تعتكف إلا في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد جماعة ثم حكى
 عن أصحاب أبي حنيفة أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وجوزوه بعض
 المالكية والشافعية للرجل أيضا في مسجد بيته وهذا يرد على الخطابي في قوله
 لم يختلفوا أن اعتكافه في بيته غير جائز ثم اختلف الجمهور المشترون للمسجد
 العام فقال مالك والشافعي وجمهورهم يصح الاعتكاف في كل مسجد قال أصحابنا
 ويصح في سطح المسجد ورحبته وقال أحمد بن حنبل يختص بمسجد تقام فيه
 الجماعة الراتبية إلا في حق المرأة فيصح في جميع المساجد وقال أبو حنيفة بمسجد
 تصلى فيه الصلاة كلها أى في حق الرجل وقال الزهري وآخرون يختص بالجامع
 الذى تقام فيه الجمعة وهو رواية عن مالك وقالت طائفة يختص بالمساجد
 الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى حكى ذلك عن حذيفة
 ابن اليمان وقال سعيد بن المسيب : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي وهو بمعنى
 الذى قبله ولهذا جعلهما ابن عبد البر قولاً واحداً وقال عطاء لا يعتكف إلا في
 مسجد مكة والمدينة حكاها الخطابي (الرابعة عشرة) استدلل به على أنه لا يشترط لصحة
 الاعتكاف الصوم وذلك من وجهين (أحدهما) أنه اعتكف ليلاً أيضاً مع كونه
 فيه غير صائم ذكره ابن المنذر (ثانيهما) أن صومه في شهر رمضان إنما كان
 للشهر لأن الوقت مستحق له ولم يكن للاعتكاف ذكره المزني والخطابي وبهذا
 قال الشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وحكاها الخطابي عن علي وابن مسعود
 والحسن البصري وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور يشترط لصحة الاعتكاف
 الصوم والمسألة مقررة في كتب الخلاف والله أعلم .

وَعَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ يَنَاولُهَا
رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ؛ وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (وَهُوَ
مُجَاوِرٌ)

﴿ الحديث الثاني ﴾

وعنها (أنها كانت ترجل رسول الله ﷺ وهو معتكف يناولها رأسه وهي في
حجرتها والنبي ﷺ في المسجد) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه النسائي من
هذا الوجه من طريق عبد الرزاق وأخرجه البخاري من طريق هشام وهو ابن
يوسف الصنعاني كلاهما عن معمر وأخرجه الأئمة الستة من طريق الليث بن
سعد والترمذي والنسائي أيضا من طريق مالك ثلاثتهم عن الزهري ورواه
عن الزهري أيضا غير واحد، وله عن عائشة طرق أخرى في الصحيحين وغيرهما
وفي رواية الليث عند الأئمة الستة وكذا في رواية الترمذي من طريق مالك
عروة وعمرة كلاهما عن عائشة وأخرج مسلم في صحيحه وغيره رواية مالك
وفيها عن عروة عن عمره فهذه ثلاثة أوجه من الاختلاف فيه على مالك هل
رواه الزهري عن عروة أو عن عروة وعمرة أو عن عروة عن عمره وقال
الترمذي هكذا روى غير واحد عن مالك يعني عن عروة وعمرة
وروى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمره عن عائشة والصحيح
عن عروة وعمرة عن عائشة وهكذا روى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة
وعمرة عن عائشة . انتهى وقال البخاري هو صحيح عن عروة وعمرة ولا أعلم
أحدا قال عن عروة عن عمره غير مالك وعبيد الله بن عمر ؛ وقال أبو داود لم يتابع
أحد مالك على عروة عن عمره وقال الدارقطني في العلل رواه عبيد الله بن عمر
وأبو أويس عن الزهري عن عروة عن عمره عن عائشة وكذلك رواه مالك في الموطأ
رواه عنه القعنبي ويحيى بن يحيى يعني النيسابوري ومعن بن عيسى وأبو مصعب

ومحمد بن الحسن وروح بن عبادة وخالد بن مخلد ومنصور بن سلمة واسحاق بن
الطباع وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي والوليد بن مسلم وعيسى بن خالد
والحجي فربوه عن مالك عن الزهري عن عروة لم يذكروا فيه عمرة (قلت)
رواه هكذا النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي وقتيبة ومعن ثلاثتهم عن
مالك قال الدارقطني وقيل عن الوليد بن سليم عن مالك عن الزهري عن عمرة
عن عائشة ولم يذكر فيه عروة وروى عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون
فوهم فيه وهما قبيحا، فقال عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن عروة عن عمرة
عن عائشة ورواه ابن وهب عن مالك والليث بن سعد ويونس بن يزيد عن
الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة قال ابن عبد البر أدخل حديث
بعضهم في بعض وإنما يعرف جمع عروة وعمرة ليونس والليث لا لمالك وكذا
قال البيهقي كأنه حمل رواية مالك على رواية الليث ويونس ثم قال الدارقطني
وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس وكذا قال القعني وابن رمح عن الليث
عن الزهري وكذا قال عبد العزيز بن الحصين عن الزهري كلهم قالوا عن عروة
وعمرة عن عائشة ورواه زياد بن سعد والأوزاعي ومحمد بن إسحق ومحمد بن
ميسرة وهو ابن أبي حفصة وسفيان بن حسين وعبد الله بن بديل بن ورقاء عن
الزهري عن عروة عن عائشة وقال ابن عبد البر كذا رواه جمهور رواة الموطأ عن
عروة عن عمرة وهو المحفوظ لمالك عند أكثر رواة وقال أكثر أصحاب ابن شهاب
عنه عن عروة عن عائشة — ثم حكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال . قلت
لمالك عن عروة عن عمرة وأعدت عليه فقال الزهري عن عروة عن عمرة أو
الزهري عن عمرة ثم حكى ابن عبد البر عن محمد بن يحيى الذهلي أنه ذكره في علل
حديث الزهري عن جماعة من أصحابه منهم يونس والأوزاعي والليث ومعمر
وسفيان بن حسين وازيد بن ثابت قال اجتمع هؤلاء كلهم على خلاف مالك فجمع
يونس والليث عروة وعمرة واجتمع معمرو والأوزاعي وسفيان بن حسين عن
عروة عن عائشة قال والمحفوظ عندنا حديث هؤلاء قال والذي أنكر على مالك
ذكر عمرة لا غير لأن ترجيل عائشة رسول الله ﷺ وهو معتكف لا يوجد إلا

في حديث عروة وحده (قلت) وجد من حديث عمرة أيضا وقد تقدم أن جماعة
 دووه عنهما وهو في الصحيحين من طريق الليث عنهما كما تقدم قال ابن عبد
 البر وقد رواه عنه ابنه هشام وتام بن سلمة وفي حديثهما وأنا حائض وليس
 ذلك في حديث الزهري من وجه يثبت (قلت) الرواية التي تقدم ذكرها من صحيح
 البخاري من طريق معمر عن الزهري فيها وهي حائض وقد رواها غير البخاري
 أيضا بهذا اللفظ والله أعلم قال ابن عبد البر وقد رواه الأسود بن يزيد عن عائشة
 مثل رواية عروة سواء إلا أن في حديث الأسود (يخرج إلى رأسه) وفي حديث
 عروة (يدني) (قلت) رواية الأسود وهشام بن عروة عن أبيه كلاهما في الصحيحين
 وقد رواه عن عروة أيضا وفيه وأنا حائض محمد بن عبد الرحمن بن نوفل رواه
 مسلم في صحيحه وغيره (الثانية) قولها (ترجل) بفتح الراء وكسر الجيم وتشديدها
 أي تسرح وهو على حذف مضاف أي شعر رأس رسول الله ﷺ ففيه محذوفان
 كما قال في قوله تعالى (فقبضت قبضة من أثر الرسول) أي من أثر حافر فرس
 الرسول وقال في النهاية تبعاً للهروي: الترجيل تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه
 وقال في المشارق رجل شعره أي مشطه وأرسله ويقال شعر رجل بكسر الجيم وفتحها
 وضمها ثلاث لغات إذا كان بين السبوط والجعودة (قلت) وفيه لغة رابعة وهي
 إسكان الجيم حكاهما في المحكم ثم قال في المشارق قال الجوهرى الترجيل بل الشعر
 ثم يمشط (قلت) لم أر ذلك في الصحاح وجزم به ابن عبد البر (الثالثة) فيه
 استحباب تسريح الشعر وإذا لم يترك النبي ﷺ ذلك في زمن الاعتكاف مع قصره
 واشتغاله بالعبادة ففي غيره أولى وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن
 النبي ﷺ قال (من كان له شعر فليكرمه) وفيه أيضا من حديث عبد الله بن
 مغفل انتهى عن الترجيل الاغبا، وروى ابن طاهر في كتاب صفة التصوف من
 حديث أبي سعيد (أن النبي ﷺ كان لا يفارق مصلاه سواكه ومشطه)
 ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قال والذي رحمه الله وإسنادهما
 ضعيف (الرابعة) لفظ رواية المصنف محتمل لتسريح شعر الرأس ولتسريح
 شعر اللحية وكذا لفظ البخاري من طريق معمر أنها كانت ترجل النبي ﷺ

لكن بقية ألفاظ الصحيحين متعينة في شعر الرأس كقولها يدني إلى رأسه فأرجله فإن حملت الأولى على بقية الروايات وفسرت بها فتسريح شعر اللحية بالتقاس وروى الترمذي في الشمائل بأسناد ضعيف من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ، لكن ما كان النبي ﷺ يكل تسريح لحيته إلى أحد وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فإنه يعسر مباشرة تسريحه ولا سيما في مؤخره فلهذا كان يستعين عليه بزوجاته (الخامسة) وفيه أن الاشتغال بتسريح الشعر لا ينافي الاعتكاف قال الخطابي وفي معناه حلق الرأس وتقليم الأظفار وتنظيف البدن من الشعث والدرن انتهى ويؤخذ من ذلك جواز فعل سائر الأمور المباحة كالأكل والشرب وكلام الدنيا وعمل الصنعة من خياطة وغيرها وبهذا صرح أصحابنا وغيرهم ، وعن مالك رحمه الله أنه لا يشتغل في مجالس العلم ولا يكتبه وإن لم يخرج من المسجد والجمهور على خلافه وهذا الحديث يرد عليه فإن الاشتغال بالعلم وكتابته أهم من تسريح الشعر (السادسة) وفيه أن مماسة المعتكف للنساء ومماستهن له إذا كان ذلك بغير شهوة لا ينافي اعتكافه وهو كذلك بلا خلاف فإن كان بشهوة فهو حرام وهل يبطل به الاعتكاف؟ ينظر فإن افترق به إزال أبطل الاعتكاف وإلا فلا ، هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وقال مالك يبطل به الاعتكاف وإن لم ينزل وأما الجماع في الاعتكاف فهو حرام مفسد له بالاجماع مع التعمد فإن كان ناسيا فقال الشافعي لا يفسد الاعتكاف وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يفسد (السابعة) قال ابن عبد البر فيه أن اليدين من المرأة ليستا بعورة ولو كانتا عورة ما باشرته بهما في اعتكافه لأن المعتكف منهي عن المباشرة قال الله عز وجل (ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) واعترضه والذي رحمه الله في شرح الترمذي فقال ! إن كانت المباشرة المنهية عنها تختص بالعورة؛ فلو قبل المعتكف لم يكن بذلك آتيا لما نهى عنه لأن الوجه ليس بعورة وهو لا يقول به فإن مذهب إمامه أن القبلة مبطله للاعتكاف أما من يحمل المباشرة على الجماع فلا إشكال في أنه غير مبطل إلا أن يتصل به

الانزال فالمرجح حينئذ عند الشافعية البطلان وحكى ابن العربي عن الشافعي أن
النهي عن المباشرة هو على الخصوص في الوطء ثم قال وعجبنا له كيف يحمل اللبس
هناك على اللبس بقصد وبغير قصد ويقول المباشرة هنا على الجماع قال وهذه
المنافضة ليس له عنها مرام هذا كلام ابن العربي وهو مردود وإي منافضة في
هذا والمباشرة واللبس أمران مختلفان في اللفظ والمعنى فحمل الشافعي رحمه
الله كلاهما على اللائق به أما حمل المباشرة على الجماع فهو قول ترجح القرآن
عبد الله بن عباس وقال به أيضا عطاء بن أبي رباح والضحاك والربيع بن
أنس وآخرون وكفى ابن المنذر في ذلك الخلاف فقال في الاشراف. المباشرة
التي نهى الله عنها المعتكف الجماع لا اختلاف فيه أعلمه انتهى وأما كونه يرى
النقض باللبس وإن كان بغير قصد فالأحداث كلها كذلك لو خرج حدثه بلا
قصد انتقض وضوؤه بالاجماع وغاية ما يتعلق به ابن العربي صيغة المفاصلة في
قوله تعالى (أو لامستم النساء) وقد عرف أن المفاصلة قد تخرج عن بابها
كقوله عاقبت اللص وطارت النعل وهي هنا كذلك فإنه لو لمس امرأته بلا
حائل متلذذاً بها وهي نائمة انتقض وضوؤه ولو جامعها وهي كذلك بطل
اعتكافه ويدل لذلك قراءة حمزة والكسائي (أو لمستم النساء) وهي مفسرة
للقراءة الأخرى ثم إن الشافعي لا يخص المباشرة المحرمة في الاعتكاف بالجماع
بل يعديه إلى المباشرة بشهوة أيضا وإن لم يكن جماع كالقبلة واللبس بشهوة
فيحرم ذلك وهل يفسد به الاعتكاف إن فعله ؟ المرجح عند أصحاب
الشافعي أنه إن اقترن به إنزال أفسد الاعتكاف وإلا فلا وقد
تقدم ذلك ﴿النامنة﴾ وفيه أنه لا بأس باستخدام الزوجة في مثل ذلك
وأنه ليس فيه نقص ولا هتك حرمة ولا إضرار بها وقال النووي في شرح
مسلم فيه جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والخبز وغيرها برضاها
وعلى هذا تظاهرت دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة وأما بغير رضاها
فلا يجوز لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط انتهى
وهذا الذي ذكره إنما هو بطريق القياس فإنه ليس منصوصا وشرط القياس

مساواة الفرع للأصل وفي الفرع هنا زيادة مانعة من اللاحق وهي المشتقة الحاصلة من الغسل والطبخ ونحوهما فلا يلزم من استخدامهما في الأمر الخفيف احتمال ذلك في الثقل الشديد ولسنا ننكر هذا الحكم فإنه متفق عليه وإنما الكلام في الاستدلال من الحديث والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ استدل به الخطابي على أن للمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد إلا لغائط أو بول ووجهه أنه لو جاز له الخروج لغير ذلك لما احتاج إلى إخراج رأسه من المسجد خاصة ولما كان يخرج بمجملته ليفعل حاجته من تسريح رأسه في بيته وقد أكدت ذلك بقولها في بقية الحديث وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان وهي في الصحيحين وقد يقال هذا فعل لا يدل على الوجوب وجوابه أنه يبين به الاعتكاف المذكور في القرآن وذلك يدل على أن هذه طريقة الاعتكاف وهيئة المشروعة والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ وفيه أن إخراج الرأس من المسجد لا يبطل به الاعتكاف وتقاس به بقية الأعضاء ويترتب عليه في الإيمان لو حلف لا يدخل بيتاً فأدخل فيه بعض أعضائه كرأسه لم يحنث وبهذا صرح أصحابنا فقالوا لو أدخل في الدار يده أو رأسه أو إحدى رجليه لم يحنث وكذا لو مد رجله وأدخلها الدار وهو خارجها لم يحنث وإنما يحنث إذا وضعهما في الدار واعتمد عليهما أو حصل في الدار متعلقاً بشيء وكذا في الحلف على الخروج منها وقال البغوي في فتاويه فيما لو أدخل رجلاً واحدة إن اعتمد على الخارجة أي كان قواه عليها بحيث لو رفع الداخلة لم يسقط فلم يدخل وإن اعتمد على الداخلة فقد دخل وهو حسن وقال شيخنا الأسنوي في المهمات . لو اضطجع وأخرج بعض بدنه فيحتمل اعتبار الأكثر بالمساحة ويتجه اعتباره بالفعل لاستقراره في الحقيقة عليه فأشبه الاعتماد على الرجل ﴿ الحادية عشرة ﴾ هذا يدل على أن عائشة رضي الله عنها لم تكن تعتكف معه كلما كان يعتكف وهو كذلك وقد تبين بالروايات الآخر أنها كانت حينئذ حائضاً ولعل ذلك هو المانع من اعتكافها، وفيها دليل على أنه لا بأس بمساة الحائض في ترجيل شعر الرأس وغسله ونحو ذلك وهو

م ١٢ — طرح تريب رابع

وعنها قالت (أول ما أبدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبَّ إليه الخلاء فكان يأتي حرَاءَ فيمتحنُ فيه (وهو التَّعبُدُ) الليالي ذوات العدد ويتزوّدُ لذلك ثم يرجعُ إلي خديجة فيتزوّدُ لمثلها حتى جاءه الحقُّ وهو في غارِ حرَاءَ فجاءه الملكُ فيه فقال اقرأ ، فقال رسول الله ﷺ فقلتُ ما أنا بقارىء ، قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ؛ ثم أرسلني فقال اقرأ ، فقلتُ ما أنا

أمر بجمع عليه ﴿ الثانية عشرة ﴾ الحجرة بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم البيت ، سميت بذلك لبنائها بالحجارة أو لمنعها المال ، قولان لأهل اللغة وأضاف الحجرة إلى عائشة رضي الله عنها باعتبار سكنها بها وإلا فهي للنبي ﷺ ومن هذا قوله تعالى (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة)

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعنها قالت « أول ما أبدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حُبَّ إليه الخلاء فكان يأتي حرَاءَ فيمتحنُ فيه وهو التعبُدُ الليالي ذوات العدد ويتزوّدُ لذلك ثم يرجعُ إلي خديجة فيتزوّدُ لمثلها حتى فجئه الحقُّ وهو في غارِ حرَاءَ فجاءه الملكُ فيه فقال اقرأ فقال رسول الله ﷺ فقلتُ ما أنا بقارىء قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلتُ ما أنا بقارىء فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلتُ ما أنا بقارىء فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم يعلم ؛ قال فرجع

بِقَارِيءٍ ، فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أُرْسَلْتَنِي فَقَالَ اقْرَأْ
فَقُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِيءٍ فَغَطَّنِي الثَّلَاثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أُرْسَلْتَنِي
فَقَالَ (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) حَتَّى
بَلَغَ (مَا لَمْ يَعْلَمْ) ، قَالَ فَارْجِعْ بِهَا تَرْجِفُ بُوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ
فَقَالَ زَمَلُونِي زَمَلُونِي فَزَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ ، فَقَالَ يَا خَدِيجَةُ
مَالِي فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ ، قَالَ وَقَدْ خَشِيتُ عَلَى فَقَالَتِ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ
لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ ، وَتَحْمِلُ

بِهَا تَرْجِفُ بُوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ زَمَلُونِي زَمَلُونِي فَزَمَلُوهُ حَتَّى
ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ فَقَالَ يَا خَدِيجَةُ مَالِي ! وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ قَالَ وَقَدْ خَشِيتُ عَلَى فَقَالَتِ
لَهُ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ وَتَحْمِلُ
الْكُلَّ ؛ وَتَقْرَى الضَّيْفَ ؛ وَتَعِينَ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ؛ ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى
أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ قُصَيٍّ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ
أَخِي أَبِيهَا وَكَانَ امْرَأَةً تَنْصُرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ فَكُتِبَ
بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ فَقَالَتِ
خَدِيجَةُ أَيْ ابْنُ عَمِّ اسْمِعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ فَقَالَ وَرَقَةُ ابْنُ أَخِي مَا تَرَى ! فَأَخْبَرَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَى فَقَالَ وَرَقَةُ هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى يَأْتِيَنِي
فِيهَا جَنْدًا أَوْ كَوْنُ حَيَاةٍ يَخْرُجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ مَخْرَجِي هَمْ؟
فَقَالَ وَرَقَةُ نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عَوْدِي وَإِنْ يَدْرِكْنِي يَوْمَكَ
أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا » (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ
عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ وَمِنْ طَرِيقِ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ
ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ ﴿ الثَّانِيَةَ ﴾ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ

الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق، ثم انطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي وهو ابن عم خديجة أخي أبيها وكان امرأ تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي؛ فكتب بالعربية من الأنجيل ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمي؛ فقالت خديجة أي ابن عم أسمع من ابن أخيك فقال ورقة ابن أخى ما ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ ما رأى، فقال ورقة هذا الناموس الذي أنزل على

مراسيل الصحابة فان عائشة رضى الله عنها لم تدرك هذه القصة فتكون سمعتها من النبي ﷺ أو من صحابى ومرسل الصحابى حجة عند جميع العلماء إلا ما انفرد به الأستاذ أبو اسحاق الأسفراينى (قلت) إنما أرسلت عائشة رضى الله عنها صدر الحديث ثم صرح برواية باقية وهو أكثره عن النبي ﷺ بقولها فقال رسول الله ﷺ فقلت ما أنا بشارى. (فان قلت) قد عادت إلى الارسال من قولها فرجع بها ترجف بواديه؟ (قلت) بل هى مستمرة على الرفع فان لفظ الحديث قال فرجع بها فلا يمكن أن يكون فاعل قال ضميرا يعود على عائشة إذ لو كان كذلك لآتته وإنما هو حائد على النبي ﷺ وأتى به بلفظ الغائب كقول القائل قال زيد إنه فعل كذا وكذا والله أعلم ﴿الثالثة﴾ فيه أن رؤيا الأنبياء وحى وكذا قال ابن عباس ثم تلا قوله تعالى (إني أرى فى المنام أنى أذبحك) والوحى فى كلام العرب ينطلق على الكتاب والاشارة والكتابة والرسالة والالهام والكلام الخفى وكل ما ألقىته إلى غيرك ذكره الجوهري وغيره وقال فى المشارق أصله الاعلام فى خفاء وسرعة ثم هر فى حق الأنبياء على ضروب فمنه سماع الكلام القديم، ووحى رسالة بواسطة ملك، ووحى يلقي بالقلب والوحى إلى غير الأنبياء

موسى يَأْتِيَنِي فِيهَا جَدْعًا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْخُرَجِي هُمْ؟ فَقَالَ وَرَقَةُ بْنُ نُوفَلٍ نَعَمْ كَمْ يَأْتِ
رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ
نَصْرًا مُؤَزَّرًا » وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
قَالَ جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ شَهْرًا فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ) وَذَكَرَ
الْحَدِيثَ، وَلِابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا « كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلُو فِي حِرَاءَ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا »

بمعنى الإلهام كالوحي إلى النحل، وبمعنى الإشارة (فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة
وعشيا) وقيل في هذا إنه كتب وبمعنى الأمر كقوله (وإذا أوحيت إلى
الحواريين) قيل أمرتهم وقيل ألهمتهم انتهى وقد جمع الله لنبيه عليه الصلاة
والسلام منه مراتب عديدة جمعها السهيلي في (الروض الانف) سبعة (أحدها)
الرؤيا كما ذكرته (الثاني) أن ينفت في روعه الكلام نفثا كما حال عليه الصلاة والسلام
(إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا
الله وأجلوا في الطلب) وقال مجاهد وأكثر المفسرين في قوله تعالى (وما كان
لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا) هو أن ينفت في روعه بالوحي (الثالث) أن
يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليه وقيل إن ذلك ليستجمع
قلبه عند تلك الصلصلة فيكون أوعى لما يسمع (الرابع) أن يتمثل له الملك رجلا
فقد كان يأتيه في صورة دحية بن خليفة (الخامس) أن يترأى له جبريل في
صورته التي خلقه الله فيها له ستمائة جناح (السادس) أن يكلمه الله تعالى من
وراء حجاب إما في اليقظة كما في ليلة الإسراء وإما في النوم كما قال في حديث
معاذ الذي رواه الترمذي (أتاني ربي في أحسن صورة فقال فيم يختصم الملا

الاعلى) الحديث، (السابع) نزول اسرافيل عليه السلام بكلمات من الوحي قبل جبريل فقد ثبت بالطرق الصحاح عن عامر الشعبي أن رسول الله ﷺ وكل به اسرافيل فكان يترأى له ثلاث سنين ويأتيه بالكلمة من الوحي والشئ ثم وكل به جبريل فجاءه بالقرآن والوحي قال السهيلي فهذه سبع صور في كيفية نزول الوحي على محمد ﷺ لم أر أحداً جمعها كهذا الجمع انتهى وقد جمعها الامام شمس الدين ابن قيم الجوزية في الهدى النبوى وكأنه أخذها من السهيلي إلا أنه لم يذكر هذا السابع وغازي بين أمرين مما تقدم هما واحد فجاءت سبعة مع إسقاطه فقال السادسة مأوحاه اليه وهو فوق السموات ليلة المعراج من فرض الصلاة وغيرها السابعة كلام الله سبحانه له منه بلا واسطة ملك كما كلم موسى بن عمران وهذه المرتبة ثابتة لموسى قطعاً بنص القرآن وثبوتها للنبيين عليه الصلاة والسلام هو في حديث الأسراء انتهى فإن أراد ما أوحاه إليه جبريل عليه السلام فهو داخل فيما تقدم لأنه إما أن يكون جبريل في تلك الحالة على صورته الأصلية أو على صورة الآدمي وكلاهما قد تقدم ذكره وإن أراد وحي الله بلا واسطة وهو الظاهر فهي الصورة التي بعدها كما قدمته ثم قال وزاد بعضهم مرتبة (ثامنة) وهي تكليم الله له كفاحاً بغير حجاب وهذا على مذهب من يقول أنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه تبارك وتعالى وهي مسألة خلاف بين السلف والخلف وإن كان جمهور الصحابة بل كلهم مع عائشة رضى الله عنها كما حكاه عثمان بن سعيد الدارمي إجماعاً للصحابة انتهى ويحتمل أن ابن قيم الجوزية أراد بالمرتبة السادسة وحي جبريل عليه السلام وغازي بينه وبين ما قبله باعتبار محل الإحياء أى كونه كان فوق السموات بخلاف ما تقدم فانه كان في الأرض ولا يقال يلزم عليه أن تتعدد أقسام الوحي باعتبار البقعة التي جاء فيها جبريل الى النبي عليهما الصلاة والسلام وهو غير ممكن لأننا نقول غازي الوحي الحاصل في السماء غيره باعتبار ما في رؤية تلك المشاهد من الغيب فهو نوع غير الأرض على اختلاف بقاعها وفيه نظر والله أعلم ؛ واعلم أن الرؤيا إن كانت لنبي فهي وحي وإن كانت لغيره فليست وحياً وأما قوله عليه الصلاة والسلام (إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا

الصالحة) فإنه سمي ما يقع لغير الأنبياء من الرؤيا بمبشرات النبوة على طريق التشبيه فإنها ليست من النبوة لكنها تشبهها في صورتها وصحتها (فان قلت) قد بقي ما يشبه وحى النبوة وليس منها الالتقاء في الروح، فإنه عليه الصلاة والسلام قال (كان فيما مضى من الأمم محدثون من غير أن يكونوا أنبياء فان يكن في هذه الأمة أحد فعمر) فكيف حصر النبي ﷺ ذلك في الرؤيا (قلت) الرؤيا عامة في حق كل مسلم لا تختص بأهل الولاية ثم إن لها تأويلان وحكما يرجع فيه إلى أهل العلم به ويوقف عند ما يقولون فيه، بخلاف الالتقاء في الروح فإنه مخصوص بخواص أهل الولاية ثم انه ليس على صحته دليل ولا يرجع إلى قاعدة وليس له أهل علم يرجع في تفسيره إليهم فاستفادة المغيبات منه عزيزة بخلاف الرؤيا كما قدمته والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قولها من الوحي ذكر أبو عبد الله القزاز أن من هنا لبيان الجنس كأنه قال من جنس الوحي وليست من الوحي فتكون من للتبعض ولذلك قال (في النوم) ورؤيا الأنبياء في الصحة كالوحي قال القاضي عياض قد جاء الحديث أنها جزء من أجزاء النبوة فلا يبعد أن تكون من للتبعض (قلت) ويمكن أن يكون لبيان الجنس مع الجزم بأن الرؤيا وحى ﴿الخامسة﴾ قوله الصادقة كذا في رواية المصنف وفي رواية مسلم هنا والبخاري في التفسير والتعبير وفي روايته هنا الصالحة وهما بمعنى قال أهل اللغة يقال رأى في منامه رؤيا بلا تنوين على وزن فعلى كحبل وجمعها رؤى بالتنوين على وزن رعى ﴿السادسة﴾ المشهور استعمال الرؤيا في الحامية خاصة فقوله في النوم تأكيد لكنها قد تستعمل مصدرا لرأى مطلقا ولو كانت في اليقظة فالتقييد حينئذ بقوله في النوم لا بد منه ﴿السابعة﴾ (فلق الصبح) بفتح الفاء واللام وآخره قاف ضياؤه ويقال فرق الصبح أيضا وإنما يقال هذا في الشيء الواضح البين ﴿الثامنة﴾ ذكر بعضهم أن مدة الوحي إلى النبي ﷺ بالرؤيا قبل الوحي إليه لمجيء الملك إليه ستة أشهر وجعل هذا توجيهها لقوله عليه الصلاة والسلام (إن الرؤيا جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) لأن مدة حياته عليه الصلاة والسلام بعد النبوة ثلاث وعشرون سنة فنصف سنة هي جزء من ستة وأربعين جزءا وهذا

محتمل ﴿ التاسعة ﴾ قال القاضى عياض وغيره إنما ابتدئ عليه الصلاة والسلام بالرؤيا لثلاث أسباب الملك ويأتيه صريح النبوة بغتة فلا تحتملها قوى البشرية فبدئ بأوائل خصال النبوة وتبشير الكرامة من صدق الرؤيا وما جاء في الحديث الآخر من رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر والشجر عليه بالنبوة ﴿ العاشرة ﴾ جاء في حديث أنه عليه الصلاة والسلام أنزل عليه صدر سورة اقرأ في النوم رواه البيهقي في دلائل النبوة من طريق ابن اسحق قال حدثني عبد الملك بن عبدالله بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية النخعي وكان واعيه عن بعض أهل العلم قال (كان رسول الله ﷺ يخرج إلى حراء في كل عام من السنة شهرا ينسك فيه) الحديث وفيه (حتى إذا كان الشهر الذي أراد الله تعالى به ما أراد من كرامته من السنة التي بعث فيها وذلك الشهر رمضان فخرج رسول الله ﷺ كما كان يخرج لجواره وخرج معه بأهله حتى إذا كانت الليلة التي أكرمهم الله تعالى فيها برسالته ورحم العباد به جاءه جبريل عليه السلام بأمر الله قال رسول الله ﷺ لجأني وأنا نائم فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فغتنى حتى ظننت أنه الموت ثم كشفه عني فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فعاد لي بمثل ذلك ثم قال اقرأ فقلت وما اقرأ ؟ وما أقولها إلا تنحيا أن يعود لي بمثل الذي صنع فقال (اقرأ باسم ربك الذي خلق ؛ خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم) ثم انتهى فانصرف عني وهبت من نومي كأنما صور في قلبي كتابا) الحديث فيحتمل أن يكون هذا هو الانزال المذكور في هذا الحديث وتكون هذه الرواية شاذة لمخالفتها للرواية الصحيحة التي فيها أن انزال ذلك في اليقظة ، ويحتمل أن هذا إنزال متقدم على نزولها عليه في اليقظة فتكون نزلت عليه مرتين الواحدة في النوم ثم الأخرى في اليقظة والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ (الخلاء) بفتح الخاء والمد الخلوة قاله النووي ويحتمل أن يراد به المكان الخالي الذي ليس فيه أحد والمعنيان متقاربان لكنهما متغايران قال الخطابي حببت العزلة إليه لأن معها فراغ القلب وهي معينة على التفكير وبها ينقطع عن مألوفات البشر

ويتخضع قلبه وقال بعضهم المواهب الربانية تكون مع العزلة ثم تلا قوله تعالى (فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله وهبنا له اسحق) الآية وقال النووي هو شأن الصالحين وعباد الله العارفين ﴿ الثانية عشرة ﴾ حراء بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وبالمد وهو مصروف مذكور على الصحيح المشهور قال القاضي عياض فيه لغتان التذكير والتأنيث والتذكير أكثر فن ذكره صرفه ومن أنه لم يصرفه ، أراد البقعة أو الجهة التي فيها الجبل ، قال القاضي وقال بعضهم فيه حرى بفتح الحاء والقصر وهذا ليس بشيء قال أبو عمر الزاهد والخطابي وغيرهما أصحاب الحديث والعوام يخطئون في حراء في ثلاثة مواضع يفتحون الحاء وهي مكسورة ويكسرون الراء وهي مفتوحة ويقصرون الألف وهي ممدودة ، وحراء جبل بينه وبين مكة ثلاثة أميال عن يسار الذهاب من مكة الى منى وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة له ﴿ الثالثة عشرة ﴾ التحنث بالحاء المهملة والنون والهاء المنانة فسرته في الحديث بأنه التعبد وهو كذلك وأصل الحنث الاثم فعنى يتحنث يتجنب الحنث فكأنه بعبادته يمنع نفسه من الاثم ومثله يتحرج يتجنب الحرج ويتأثم يتجنب الاثم وقوله (الليالي ذوات العدد) يتعلق بقوله يتحنث ظرف له أى يتحنث الليالي ولا يصح أن يتعلق بالتعبد فإنه يلزم عليه تهيبد التحنث بكونه تعبدا ليلالي ذوات عدد وليس كذلك بل هو التعبد وإن قل وهذا التفسير اعترض في أثناء كلام عائشة وأصله فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد وتقدم من دلائل النبوة للبيهقي (كان رسول الله ﷺ يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة ينسك فيه) وكذا روى ابن إسحق من رواية عبيد ابن عمير مرسلا كان رسول الله ﷺ (يجاور في حراء من كل سنة شهرا) وفي الصحيحين من حديث جابر حدثنا رسول الله ﷺ قال (جاورت بحراء شهرا فلما قضيت جوارى نزلت) وذكر الحديث فتبين بهذه الروايات أن تلك الليالي كانت شهرا ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يتعبد قبل النبوة وليت شعري كيف تلك العبادة وأى أنواعها هي ؟ وعلى أى وجه فعلها ؟ يحتاج ذلك لنقل ولا أستحضره الآن ؛ وهل كان مكلفا قبل النبوة بشريعة

أحد من الانبياء المتقدمين أم لا وإنما كان يتعبد على سبيل التبرع؟ هذه مسألة خلاف في الاصول ، رجح القاضي أبو بكر الباقلاني المنع من ذلك وعزاه لجمهور المتكلمين ورجح ابن الحاجب وغيره تكليفه بشرع من قبله وتوقف في ذلك امام الحرمين والغزالي والآمدی وحيث قلنا بتكليفه بشرع من قبله فقليل هو آدم وقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل جميع الشرائع شرع له وغلط هذا القول فان شرائعهم تختلف في الفروع فلو كلف جميعها لزم أن يخاطب في الفعل الواحد بأمرين متنافيين وهو باطل ، فلعل مراد هذا القائل أنه غير بين جميع الشرائع فيعمل بايها شاء ، قال القاضي عياض ولا خلاف بين أهل التحقيق أنه قبل نبوته عليه السلام وسائر الانبياء منشرح الصدر بالتوحيد والايمان بالله لا يليق به الكفر ولا الشك في شيء من ذلك ولا الجهل به ولا خلاف في عصمتهم من ذلك خلافا لمن جوزوا انتهى ﴿الخامسة عشرة﴾ قال بعضهم تزوده عليه الصلاة والسلام في تحننه يرد قول الصوفية أن من أخلص لله عز وجل أنزل الله عليه طعاما والنبي عليه الصلاة والسلام كان أولى بهذه المنزلة لأنه أفضل البشر وكان يتزود ﴿السادسة عشرة﴾ قولها (ثم يرجع الى خديجة) هي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب زوج النبي ﷺ وزوجها وهو ابن خمس وعشرين سنة وهي أم أولاده كلهم إلا ابراهيم فإنه من مارية وهي أول أزواجه ولم يتزوج غيرها في حياتها وأقامت معه أربعاً وعشرين سنة وأشهرات ثم توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح المشهور بعد وفاة أبي طالب بثلاثة أيام وهي أفضل أمهات المؤمنين على الصحيح المختار ، وقيل طائفة رضى الله عنهن أجمعين ؛ والمراد برجوعه الى خديجة الرجوع الى منزله ﴿السابعة عشرة﴾ الضمير في قولها فيتزود لمنزلها يعود الى اللبالي ويفهم من هذا الكلام أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يقتصر في المجاورة على شهر في السنة بل كان يتكرر ذلك منه وقد تقدم ما في ذلك ، وازاد كما قال أهل اللغة الطعام الذي يستصحبه المسافر ﴿الثامنة عشرة﴾ قولها حتى فجئة بكسر الجيم وبعدها همزة مفتوحة وفيه لغة ثانية فجاء بفتح الجيم والهمزة لغتان مشهورتان حكاهما

الجوهري وغيره ومعناه جاءه بغتة وهو كذلك فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن متوقعا للوحى وفى رواية البخارى حتى جاءه الحق والمراد الأمر الحق وهو الوحى الكريم وكان ذلك فى شهر رمضان كما تقدم فى الرواية التى ذكرها من دلائل النبوة للبيهقى وكان يوم الاثنين فى صحيح مسلم عن أبى قتادة أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن صوم يوم الاثنين فقيل فيه ولدت وفيه أنزل على ﴿التاسعة عشرة﴾ الغار بالغين المعجمة والمغار بزيادة ميم أوله والمغارة بزيادة ميم أوله وهاء آخره بمعنى واحد قال الجوهري هو كالكهف فى الجبل قال والكهف كالبيت المنقور فى الجبل وقال فى المحكم الغار كالكهف فى الجبل وقال اللحياني هو شبه البيت فيه وقال ثعلب هو المنخفض فى الجبل وكل مطمئن من الأرض غار انتهى وقال ابن الأثير فى النهاية هو الكهف زاد النووى والنقب فى الجبل ، كذا فى شرح مسلم وقال فى شرح البخارى هو النقب فى الجبل وهو قريب من معنى الكهف ﴿العشرون﴾ جاءه الملك هو بفتح اللام وهو جبريل هنا بلا خلاف ﴿الحادية والعشرون﴾ قوله (فقلت ما أنا بقارى) قال النووى معناه لأحسن القراءة فما نافية هذا هو الصواب وحكى القاضى عياض فيها خلافا بين العلماء منهم من جعلها نافية ومنهم من جعلها استفهامية وضعفوه بادخال الباء فى الخبر قال القاضى ويصح قول من قال استفهامية رواية من روى ما أقرأ ، ويصح أن تكون ما فى هذه الرواية أيضا نافية انتهى وكذا فسر السهيلي وغيره قوله ما أنا بقارى ، بأن معناه ما أحسن القراءة ، ولا يتعين عندى مع النفي أن يكون هذا معناه فيحتمل أن جبريل عليه السلام أمره بقراءة ما يلقيه اليه فامتنع من ذلك وقال ما أنا بقارى أى لا أطيعك فى قراءة ما تلقىه الى وتقرئى اياه ولهذا رتب عليه الغط ثلاث مرات فحينئذ واذق النبى ﷺ على متابعتة فى القراءة فقرأ جبريل وتبعه النبى ﷺ فى ذلك المقروء ويؤيد هذا أن الأول إنما يستمر على أن يكون جبريل عليه السلام يأمره بقراءة شئ من عنده غير الذى يلقيه اليه فحينئذ يحسن جواب النبى ﷺ بأنه لا أحسن القراءة وهو بعيد فكيف يكلنه قراءة ولا قرآن عنده إنما يكلفه قراءة ما

يلقيه اليه فامتنع النبي ﷺ من ذلك ثم أجاب اليه (فان قلت) يلزم على ما ذكرته من الاحتمال محذور وهو مخالفة النبي ﷺ للملك فيما ياتيه به عن الله تعالى (قلت) لم يتحقق أولا أنه ملك ولا أنه المأمور به عن الله تعالى وتعالى القصة مع خديجة وورقة يدل على ذلك ﴿ الثانية والعشرون ﴾ قوله ففطر بسين المعجمة والطاء المهمة معناه ضمنى وعصرني يقال غطه وغته وضغطه وعصره وخنقه وغمره كله بمعنى واحد وقوله حتى بلغ منى الجهد يجوز في الجيم الفتح والضم لغتان وهو الغاية والمشقة ويجوز في الدال النصب والرفع (فالأول) على أن فاعل بلغ ضمير يعود على جبريل أى بلغ جبريل منى الجهد (والثاني) على أن الجهد فاعل أى بلغ الجهد منى مبلغه وغايته ، قال النووي ومن ذكر الوجهين في نصب الدال ورفعها صاحب التحرير وغيره وقوله ثم أرسلنى أى أطلقنى قال النووي قال العلماء والحكمة في الغط شغله عن الالتفات والمبالغة في أمره باحضار قلبه لما يقوله له وكرره ثلاثا مبالغة في التنبيه ففيه أنه ينبغي للمعلم أن يحتاط في تنبيه المتعلم وأمره باحضار قلبه ؛ وقال السهيلي كأن في ذلك إظهارا للشدة والجد في الأمر وأن يأخذ الكتاب بقوة ويترك الأناه فانه أمر ليس بالهوينى قال وعلى رواية ابن اسحاق أن ذلك كان في نومه يكون في تلك الغطات الثلاث من التأويل ثلاث شدائد يبتلى بها أولا ثم يأتى الفرج والروح وكذلك كان ؛ لقي هو وأصحابه شدة من الجوع في شعب الخيف حين تعاقدت قريش أن لا يبيعوا منهم ولا يتركوا ميرة تصل إليهم وشدة أخرى من الخوف والايبعاد بالقتل ؛ وشدة أخرى من الاجلاء عن أحب الأوطان إليه ثم كانت العاقبة للمتقين انتهى وعلى ما قدمته في الفائدة قبلها من الاحتمال تكون حكمة الغط إزامه بالتلقى عنه والمتابعة له في القراءة والله تعالى أعلم ﴿ الثالثة والعشرون ﴾ قال السهيلي انتزع بعض التابعين وهو شريح القاضي من هذا أن لا يضرب الصبي على القرآن إلا ثلاثا كما غط جبريل محمدا عليهما السلام ثلاثا .

﴿ الرابعة والعشرون ﴾ قال المهلب فيه من الفقه أن الانسان يذكر وينبه إلى فعل الخير بما عليه فيه مشقة ﴿ الخامسة والعشرون ﴾ فيه دلالة واضحة على

أن أول ما نزل من القرآن اقرأ وقد صح ذلك عن عائشة وروى عن أبي موسى الأشعري وعبيد بن عمير قال النووي وهو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف وفيه قولان آخران (أحدهما) أن أول ما نزل (يا أيها المدثر) رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال النووي وهو ضعيف بل باطل وإنما نزلت بعد فترة الوحي (ثانيهما) أن أول ما نزل سورة الفاتحة قال بعض المفسرين وورد فيه حديث رواه البيهقي في دلائل النبوة وقال هذا منقطع فإن كان محفوظا فيحتمل أن يكون خبرا عن نزولها بعد ما نزلت عليه (اقرأ باسم ربك) و (يا أيها المدثر) وقال النووي بعد ذكره هذا القول بطلانه أظهر من أن يذكر ﴿السادسة والعشرون﴾ وقال أبو الحسن بن القصار من المالكية فيه رد على الشافعي في قوله إن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وهذه أول سورة نزلت عليه لم يذكر فيها بسم الله الرحمن الرحيم قال النووي وجواب المثبتين لها أنها لم تنزل أولا بل نزلت البسملة في وقت آخر كما نزل باقي السورة في وقت آخر وقال السهيلي في قوله اقرأ باسم ربك وجوب استفتاح القراءة بيسم الله غير أنه أمر مبهم لم يبين له بأي اسم من أسماء ربه يفتتح ؟ حتى جاء البيان بعد في قوله باسم الله مجراها ومرساها ثم قوله وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ثم كان بعد ذلك ينزل جبريل عليه السلام بيسم الله الرحمن الرحيم مع كل سورة وقد ثبتت في سواد المصحف باجماع من الصحابة على ذلك فهي من القرآن قال ولا نلتزم قول الشافعي أنها آية من كل سورة ولا من الفاتحة بل هي آية من كتاب الله مقترنة مع السورة وهو قول داود وأبي حنيفة وهو قول بين القوة لمن أنصف ؛ (قلت) إذا كان جبريل عليه السلام نزل بها مع كل سورة فهي من السورة إذ ليست سورة منفردة بالاجماع وإلا يزيد عدد السور عما ذكره زيادة كثيرة والله أعلم ﴿السابعة والعشرون﴾ قال السهيلي في قوله اقرأ باسم ربك أي انك لا تقرأه بحولك ولا بصفة نفسك ولا بعرفتك ولكن اقرأ مفتتحا باسم ربك مستعينا به فهو يعلمك كما خلقك وكما نزع عنك الدم ومغمز الشيطان بعد

ما خلقه فيك كما خلقه في كل انسان فالآيتان المتقدمتان لمحمد والآخرتان لأئمة وهما قوله (الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) لأنها كانت أمة أمية لا تكتب فصاروا أهل كتاب وأصحاب قلم، فتمعلوا القرآن بالقلم وتعلمه نبيهم تلقيا من جبريل نزل على قلبه باذن الله ليكون من المرسلين انتهى ﴿الثامنة والعشرون﴾ قوله فرجع بها أى بالآيات المذكورة من قوله اقرأ إلى قوله يعلم، والرجفان الاضطراب وشدة الحركة ﴿التاسعة والعشرون﴾ قوله (بوادره) كذا في رواية المصنف ومسلم في صحيحه وهو بفتح الباء الموحدة وكسر الدال بعدها راء مهملة جمع بادرة وهى اللحمة التى بين المنكب والعنق تضطرب عند فزع الانسان قاله أبو عبيد وسائر أهل اللغة والغريب، وفي رواية البخارى ومسلم أيضا يرجف فؤاده وهو القلب على المشهور وقيل باطنه وقيل غشاؤه وقيل عينه وقيل القلب مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط ولا تنافى بين الروايتين فكان الرجفان فى البوادر والفؤاد؛ ولعل رجفان الفؤاد ملازم لرجفان البوادر والله اعلم قال النووى وعلم خديجة برجفان فؤاده والظاهر أنها رآته حقيقة ويجوز أنها لم تره وعلمته بقرائن وصورة الحال ﴿الثلاثون﴾ قوله زملوني زملوني كذا هو فى الروايات مكررا مرتين ومعناه غطوني بالثياب ولقوني بها والروع بفتح الراء وبالعين المهملة الفزع ﴿الحادية والثلاثون﴾ قال بعضهم فى كونه عليه الصلاة والسلام لم يخبر بشيء حتى ذهب عنه الروع دليل على أنه لا ينبغي أن يسأل الفازع عن شيء من أمره مادام فى حال فزعه وحكى عن مالك وغيره أن المذعور لا يلزمه بيع ولا إقرار ولا غيره فى حال فزعه ﴿الثانية والثلاثون﴾ قوله (قد خشيت على نفسي) قال القاضى عياض ليس هو بمعنى الشك فيما أتاه من الله لكنه ربما خشى أنه لا يقوى على مقاومة هذا الأمر ولا يقدر على حمل أعباء الوحى فزهق نفسه أو يكون هذا لأول مارأى التباشير فى النوم واليقظة وسمع الصوت قبل لقاء الملك وتحققه رسالة ربه فيكون خاف أن يكون من الشيطان فأما منذ جاءه الملك برسالة ربه سبحانه وتعالى فلا يجوز عليه الشك فيه ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه وعلى هذا

الطريق يحمل جميع ماورد من مثل هذا في حديث المبعث قال النووي في شرح مسلم وهذا الاحتمال الثاني ضعيف لأنه خلاف تصريح الحديث بأن هذا كان بعد غط الملك وإتيانه بأقرأ باسم ربك انتهى قال في شرح البخارى بعد نقله كلام القاضي ويكون معنى خشيت على نفسى أنه يخبرها بما حصل له أولاً من الخوف لا أنه في الحال خائف، وقال السهيلي تكلم العلماء في معنى هذه الخشية بأقوال كثيرة فذهب أبو بكر الاسماعيلي إلى أنها كانت قبل أن يحصل له العلم بأن الذى جاءه ملك من عند الله وكان أشق شيء عليه أن يقال عنه مجنون قال ولم ير الاسماعيلي أن هذا محال في مبدأ الأمر لأن العلم الضرورى قد لا يحصل دفعة واحدة وضرب مثلاً بالبيت من الشعر تسمع أوله فلا تدرى أنظم هو أم نثر ، فإذا استمر الانشاد علمت قطعاً أنه قصد به قصد الشعر كذلك لما استمر الوحي واقتربت به القرائن المقتضية للعلم القطعى حصل العلم القطعى ، وقد أثنى الله عليه بهذا العلم فقال (أمن الرسول بما أنزل إليه من ربه) إلى قوله وملائكته فايما أنه عليه السلام بالله وملائكته إيمان كسبي موعود عليه بالثواب الجزيل كما وعد على سائر أفعاله المكتسبة كانت من أفعال القلب أو الجوارح قال وقد قيل في قوله لقد خشيت على نفسى أى خشيت أن لا انتهض بأعباء النبوة وأن أضعف عنها ثم أزال الله خشيته ورزقه الأيد والقوة والثبات والعصمة وقد قيل إن خشيته كانت من قومه أن يقتلوه ، ولا غرو فانه بشر يخشى من القتل والأذى الشديدة ما يخشاه البشر ثم يهون عليه الصبر في ذات الله كل خشية ويجلب إلى قلبه كل شجاعة وقوة انتهى ﴿ الثالثة والثلاثون ﴾ فيه أنه من نزلت به ملة ينبغى له أن يشارك فيها من يثق بنصحه ورأيه ومعرفته ﴿ الرابعة والثلاثون ﴾ قولها (كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام مقصور وهى هنا كلمة نفى وإبعاد وهو أحد معانيها وقد تكون بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاحية وقولها (أبشر) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها يقال بشرته وأبشرته وبشرته بمعنى ثلاث لغات ﴿ الخامسة والثلاثون ﴾ قولها (لا يخزيك الله) ضبطناه في روايتنا بضم الياء المثناة من تحت وإسكان الخاء المعجمة وبعد الزاى ياء مثناة من تحت أيضاً

من الخزي وهو الفضيحة والهوان وقد عرفت أن روايتنا هي من طريق معمر
لمكن مسلم في صحيحه رواه بهذا اللفظ من طريق يونس وعقيل ورواه من طريق
معمر بلفظ يحزنك بالخاء المهملة والنون ويجوز حينئذ فتح أوله وضم ثالثه ،
وضم أوله وكسر ثالثه فانه يقال من الحزن حزنه وأحزنه ثلاثي ورباعى هكذا
ضبطه القاضى عياض والنووى عن روايات مسلم رحمه الله فأما أن يكون وقع
لها في ذلك الخلل أو في ضبطنا أو عن معمر روايتان ﴿السادسة والثلاثون﴾
قولها (إنك لتصل الرحم) بكسر الهمزة على الابتداء قال النووى كذا الرواية
وهو الصواب انتهى وصلة الرحم الاحسان إلى الأقارب على حسب حال
الواصل والموصول فتارة يكون بالمال وتارة يكون بالخدمة وتارة بالزيارة
والسلام وغير ذلك ﴿السابعة والثلاثون﴾ قولها وتصدق الحديث بفتح أوله
وإسكان ثانيه وضم ثالثه يقال صدق الحديث وصدق في الحديث يتعدى بنفسه
ومحرف الجر ﴿الثامنة والثلاثون﴾ الكل بفتح الكاف وتشديد اللام
وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (وهو كل على مولاه) وهو من الكلال وهو
الاعياء ويدخل في حمل الكل الاتفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير
ذلك ﴿التاسعة والثلاثون﴾ قولها وتقرى الضيف بفتح أوله يقال قرى الضيف
أقرى به بفتح الهمزة قرى بكسر القاف مقصور وبفتحها ممدود ويقال للطعام
الذى يضيف به قرى بالكسر والقصر ويقال لفاعله قار كقاض ﴿الأربعون﴾
النوائب جمع نائبة وهى الحادثة وإنما قالت نوائب الحق لأن النائبة قد تكون
في الخير وقد تكون في الشر قال لبيد

نوائب من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب

﴿الحادية والأربعون﴾ قال النووى قال العلماء معنى كلام خديجة رضى الله
عنها (إنك لا يصيبك مكروه) لما جعل الله فيهم من مكارم الأخلاق وكرم الشئائل
وذكرت ضرباً من ذلك وفي هذا دلالة على أن مكارم الاخلاق وخصال الخير
سبب للسلامة من مصارع السوء ﴿الثانية والأربعون﴾ فيه مدح الانسان
في وجهه في بعض الاحوال لمصلحة تقتضى ذلك قال ابن بطلان وليس بمعارض

لقله عليه الصلاة والسلام (احثوا التراب فى وجوه المداحين) وإنما أراد بذلك اذا مدحوا بالباطل وبما ليس فى الممدوح ﴿الثالثة والاربعون﴾ وفيه تأنيس من حصلت له مخافة من أمر وتبشيريه وذكر أسباب السلامة ﴿الرابعة والاربعون﴾ وفيه دليل على كمال خديجة رضى الله عنها وجزالة رأيها وقوة نفسها وثبات قلبها وعظم فقهها ﴿الخامسة والاربعون﴾ قوله وهو ابن عم خديجة يكتب بالألف فانه ليس بين علمين ﴿السادسة والاربعون﴾ قولها (وكان امرءا تنصر فى الجاهلية) أى صار نصرانيا وترك عبادة الاوثان وفارق طريق الجاهلية ؛ والجاهلية ما كان قبل نبوة رسول الله ﷺ لما كانوا عليه من فاحش الجهالات قاله النووى (قلت) ظاهر كلامهم فيمن عاش من الصحابة رضى الله عنهم ستين سنة فى الاسلام وستين سنة فى الجاهلية كحكيم ابن حزام وغيره أم مراد بالجاهلية ما قبل فشو الاسلام فان هؤلاء المذكورين بهذه الصفة ماتوا سنة أربع وخمسين من الهجرة فسموا الزائد على ست سنين مما قبل الهجرة جاهلية لانتشار الجاهلية وفشو أمرها قبل فشو الاسلام والله أعلم ﴿السابعة والاربعون﴾ قولها (وكان يكتب الكتاب العربى) فكتب بالعربية من الانجيل ما شاء الله أن يكتب هكذا هو فى روايتنا ورواية مسلم وفى رواية البخارى فى أول صحيحه يكتب الكتاب العبرانى فيكتب من الانجيل بالعبرانية ، قال النووى وكلاهما صحيح وحاصلها أنه تمكن من معرفة دين النصارى بحيث صار يتصرف فى الانجيل فيكتب أى موضع شاء منه بالعبرانية إن شاء وبالعربية إن شاء والله اعلم ﴿الثامنة والاربعون﴾ قولها (أى) بفتح الهمزة وإسكان الياء حرف نداء للبعيد مسافة أو حكما فنادته نداء البعيد مع قربها لأنه فى حكم البعيد لضرورة فانه كان أعمى كما فى الحديث وقولها ابن عم منصوب على النداء وهكذا فى الصحيحين وفى رواية أخرى فى صحيح مسلم (أى عم) قال النووى وكلاهما صحيح لأنه ابن عمها حقيقة فانه ورقة بن نوفل ابن أسد وهى خديجة بنت خويلد بن أسد وسمته عما مجازا للاحترام وهذه م ١٣ - طرح تريب رابع

مادة العرب في آداب خطابهم يخاطب الصغير الكبير بياعم احتراماً له ورفعاً لمرتبته ولا يحصل هذا الغرض بقولها يا ابن عم فعلى هذا تكون تكلمت باللفظين والله أعلم ﴿التاسعة والاربعون﴾ قول ورقة (ابن أخى) منصوب على النداء وحرف النداء محذوف أى يا ابن أخى والصحيح عند ابن مالك جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس على قلة وفقاً للكوفيين وقال البصريون لا يجوز ذلك الا فى شذوذ أو ضرورة ﴿الحسون﴾ الناموس بالنون والسين المهمة المراد به هنا جبريل عليه السلام كما نقل النووى الاتفاق عليه قال الهروى سعى بذلك لأن الله تعالى خصه بالغيب والوحى قال أهل اللغة والغريب : الناموس فى اللغة صاحب سر الخير والجاسوس صاحب سر الشر ويقال نمت السر بفتح النون والميم أنمسه بكسر الميم نمسا أى كتمته ونمت الرجل ونامسته ساررته ﴿الحادية والحسون﴾ قوله «الذى أنزل على موسى» كذ فى الصحيحين وغيرهما وهو المشهور قال النووى ورويناه فى غير الصحيح نزل على عيسى وكلاهما صحيح انتهى وقال السهيلي إنما ذكر موسى ولم يذكر عيسى وهو أقرب لأن ورقة كان قد تنصر والنصارى لا يقولون فى عيسى أنه نبي يأتيه جبريل إنما يقولون فيه أقنوما من الاقنيم الثلاثة اللاهوتية حل بنا سوت المسيح واتحد به على اختلاف بينهم فى ذلك الحول؛ وهو أقنوم الكلمة والكلمة عندهم عبارة عن العلم فلذلك كان المسيح فى علمهم يعلم الغيب ويخبر بما فى غد فلما كان هذا من مذهب النصارى الكذبة على الله المدعين المحال عدل عن عيسى الى موسى لاعتقاده أن جبريل كان ينزل على موسى لكن ورقة قد ثبت ايمانه بمحمد عليه الصلاة والسلام وروى الترمذى أنه عليه الصلاة والسلام رآه فى المنام وعليه ثياب بيض (قلت) وروى أبو يعلى الموصلى وأبو بكر البزار فى مسندهما من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ (مثل عن ورقة ابن نوفل فقال أبصرته فى بيتان الجنة عليه سندس) وروى البزار أيضاً باسناد صحيح من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (لا تسبوا ورقة فأنى رأيت له جنة أو جنتين) والظاهر أن ورقة لم يكن متمسكاً بالمبدل من النصرانية

وإنما كان متمسكا بالصحيح منها الذي هو على الحق فلم يكن يعتقد هذا الاعتقاد فيحتمل عندي أن يجاب عن ذكر موسى دون عيسى عليهما السلام بأن جبريل عليه السلام جاء لموسى بشريعة مبتدأة غير مبنية على شريعة قبلها وكذا كان مجيئه لمحمد ﷺ بخلاف عيسى فانه انما جاءه بشريعة مقررة للشريعة التي قبلها وهي شريعة موسى لا تخالفها الا في يسير من الاحكام ولعل هذا هو السبب في قول الجن المستمعين للقرآن (انا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى) فذكروا موسى ولم يذكروا عيسى وهو أقرب وهو نظير هذا الحديث سواء والله أعلم ﴿ الثانية والخمسون ﴾ قوله (ياليتني فيها) أى في أيام النبوة ومدتها قاله النووى ويحتمل أن يريد أيام المحاربة والدعوة فانه قد أدرك مبدأ النبوة وقوله جذعا بالجم والذال المعجمة يعنى شابا قويا حتى أبلغ فى نصرتك والاصل فى الجذع للدواب وهو هنا استعارة والرواية عند المصنف وفى الصحيحين وغيرهما جذعا بالنصب قال القاضى عياض ووقع فى رواية ابن ماهران فى مسلم جذع بالرفع وكذلك هو فى رواية الاصيلى فى البخارى وهذه الرواية ظاهرة التوجيه وأما النصب فاختلف العلماء فى توجيهه فقال الخطابى والمازرى وغيرهما نصب على أنه خبر كان المحذوفة تقديره ليتنى أكون فيها جذعا وهذا مجيىء على مذهب الكوفيين (قلت) واختار ابن مالك جوازه على قلة وان لم يكن ذلك بعد أن ولو ، ومنه قول الشاعر

من لد شولا فالى إئتلائها

أى من لدن كانت شولا الى أن تلاها ولدها، وقال القاضى عياض: الظاهر عندي أنه منصوب على الحال وخبر ليت قوله فيها قال النووى وهذا الذى اختاره القاضى هو الصحيح الذى اختاره أهل التحقيق والمعرفة من شيوخنا وغيرهم ممن يعتمد ﴿ الثالثة والخمسون ﴾ قوله أكون حيا حين يخرجك قومك أى يضطرونك للخروج كما وقع فى الهجرة الى المدينة فأنهم لم يباشروا اخراجه بل حرصوا على عدم خروجه ولكنهم اضطروه الى ذلك بما فعلوه معه من الاذى ومنعه إقامة الدين وعبادة ربه وفى التنزيل (وكأين من قرية هى

أشد قوة من قريتك التي أخرجتك) ﴿الرابعة والخمسون﴾ قوله (أو مخرجي
 هم) بفتح الهمزة والواو وكسر الجيم وفتح الياء وتشديد ها وهو جمع مخرج وأصله
 مخرجوى فادغمت الواو في الياء فالياء الأولى ياء الجمع والثانية ضمير المتكلم وفتحت
 لتلخفف لثلا تجتمع الكسرة والياء آن بعد كسرتين قال النووي هكذا الرواية
 ويجوز تخفيف الياء على وجه والصحيح المشهور تشديدها وهو مثل قوله تعالى
 «بمصرخى» ﴿الخامسة والخمسون﴾ قول ورقة «نعم» يحتمل أن يكون
 علمه من كتب أهل الكتاب وعلمائهم فقال به بنقل؛ ويحتمل أنه قاله باستقراء
 وتجربة فعلى الأول قوله (لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودى) خرج
 مخرج التسلية له وأن هذا شأن الأنبياء قبلك أذى قومهم لهم وصبرهم على ذلك
 وعلى الثانى يكون هذا الكلام خرج مخرج الدليل والاستشهاد بصحة ما قاله
 ﴿السادسة والخمسون﴾ فى رواية ابن اسحق أن ورقة قال (لتكذبنه ولتؤذينه
 ولتخرجنه) فقال أو مخرجي هم فقال السهيلي فى هذا دليل على حب الوطن وشدة
 مفارقتة على النفس فانه قال له (لتكذبنه) فلم يقل شيئا ثم قال (ولتؤذينه) فلم يقل
 له شيئا ثم قال (ولتخرجنه) فقال أو مخرجي هم قال وأيضا فانه حرم الله وجوار
 بيته وبلدة أبيه اسمعيل؛ فلذلك تحركت نفسه عند ذكر الخروج منه مالم
 تتحرك قبل ذلك قال والموضع الدال على تحرك النفس وتحرقها ادخال الواو
 بعد الف الاستفهام مع اختصاص الاخراج بالسؤال عنه وذلك أن الواو ترد
 إلى الكلام المتقدم وتشعر المخاطب بأن الاستفهام على جهة الانكار أو التكلف
 لكلامه والتألم منه انتهى وقال النووي فى شرح البخارى استبعد النبي ﷺ
 أن يخرجوه من غير سبب فانه لم يكن منه فيما مضى ولا فيما بعده سبب يقتضى
 إخراجا بل كانت منه الاسباب المتكاثرات والمحاسن المتظاهرات الموجبات
 إكرامه وانزاله بأعلا الدرجات انتهى ﴿السابعة والخمسون﴾ قوله (وإن يدركنى
 يومك) كذا فى رواية المصنف والصحيحين وغيرهما وفى رواية ابن اسحق
 (إن أدرك ذلك اليوم) قال السهيلي والأول هو القياس لأن ورقة سابق
 بالوجود والسابق هو الذى يدركه من يأتى بعده كإجاء (أشقى الناس من أدركته

الساعة وهو حي) قال ورواية ابن اسحق لها أيضا وجه لأن المعنى ان أذلك اليوم فسمى رؤيته إدراكا وقي التنزيل (لاتسدركه الابصار) أى لاتراه على أحد القولين انتهى وقوله يومك أى وقت إخراجك أو وقت انتشار نبوتك ﴿النائمة والخسوف﴾ قوله (مؤزرا) بضم الميم وفتح الهمزة والزاى وتشديدها وبعدها راء مهملة أى قويا بالغا من الأزر وهو القوة والعون وقال القاضى عياض كذا جاءت الرواية مؤزرا قال بعضهم أصله موزرا لأنه من وازرت أى عاوت ويقال فيه آزرت قال ويحتمل أن الالف سقطت إذ لا أصل لمؤزر فى الكلام ورجح القاضى عياض الأول قال ولو كان على ماذهب اليه هذا القائل لكان صواب الكلام مؤزرا بكسر الزاى ؛ وذكر فى المشارق أن قوله مؤزرا يهمز ويسهل ﴿التاسعة والخسوف﴾ قال والذى رحمه الله فى نكت ابن الصلاح ينبغى أن يقال إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل لهذا الحديث فان فيه أن الوحي نزل فى حياة ورقة وأنه آمن به وصدقه وذكره فى الصحابة أبو عبد الله بن منده وقال اختلف فى اسلامه قال والذى وما تقدم من الاحاديث يدل على اسلامه وقال ابن اسحق فى السيرة أول من آمن خديجة ثم على وهو ابن عشر سنين ثم زيد بن حارثة ثم ابو بكر فأظهر اسلامه وحكى والذى كون على أول ذكر أسلم عن أكثر الصحابة وحكى ابن عبد البر الاتفاق عليه وقال أبو عبد الله الحاكم لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن عليا أولهم إسلاما وأنكر هذا الاجماع على الحاكم وذهب آخرون الى أن أبا بكر الصديق أول الصحابة اسلاما وقيل زيد بن حارثة وادعى الثعلبى اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة وأن اختلافهم إنما هو فى أول من أسلم بعدها قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح والاورع أن يقال أول من أسلم من الرجال الاحرار أبو بكر من الصبيان الاحداث على ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال والله اعلم ﴿الستون﴾ (إن قلت) ماوجه إيراد المصنف رحمه الله هذا الحديث فى هذا الباب وليس فيه ذكر اعتكاف ولا مجاورة وإنما فيه التعبد بحراء ولا يلزم من التعبد الاعتكاف فالاعم لا يدل على الأخص (قلت) قد تبين بغير

هذه الرواية أنه كان يجاور به فقي الصحيحين من حديث جابر حدثنا رسول الله ﷺ قال جاورت بحراء شهرا فلما قضيت جوارى نزلت وذكر الحديث وروى ابن اسحق من حديث عبيد بن عمير مرسل (كان رسول الله ﷺ يجاور في حراء من كل سنة شهرا) وقد تقدم ذكر ذلك وتقدم الخلاف في أن المجاورة بمعنى الاعتكاف أم لا فان كانت بمعنى الاعتكاف فالحديث حينئذ مطابق للتبويب ثم يحتمل أن يكون ذلك المكان من حراء مسجداً ويحتمل أن يحتاج به من يجوز اعتكاف الرجل في مسجد بيته وهو المكان المهيأ للصلاة فيه وان كان معنى المجاورة غير معنى الاعتكاف فالمجاورة مذكورة في تبويب المصنف أيضاً ولذلك صرح بذكرها في التبويب وعطفها على الاعتكاف والله اعلم ثم بحمد الله الجزء الرابع من طرح التثريب ويليهِ الجزء الخامس وأوله كتاب الحج

اطلبوا كتاب ﴿ كشف الشبهات عن اهداء القراءة وسائر القرب للأموات ﴾ كتاب جلا من هذه المسألة غامضها ؛ وحل مشكلها ، حوى من جميل المنقول وجليل المعقول ما لم يحويه كتاب في موضوعه ؛ ولم يقتصر على هذه المسألة بل جمع كل المسائل المرتبطة بها (من بيان الاستئجار على القراءة وغيرها من العبادات ؛ وما يجوز فعله بالنيابة عن الحى من العبادات ، وما يطلب قضاءه عن الميت من دين وكفارة وصدقة وحج وصوم وغيرها ، وما يفعل بما يوصى به من هذه الأمور ؛ وما تندب أو تجب الوصية به ؛ وما ورد مما يقال عند المحتضر والميت وعند القبور ؛ وسائر ما ينفع الميت ؛ والاحاديث الواردة في فضل قل هو الله أحد ، والواردة في فضل لا إله إلا الله ، والعنافة الكبرى والصغرى ؛ واسقاط الصلاة) — ولم يقتصر في هذه المسألة كلها على مذهب واحد بل نقل عن أئمة المذاهب الاربعة وغيرها نقولا متعددة وجعل للأدلة على وصول الثواب للأموات بل وللأحياء مبحثاً خاصاً ذكرت فيه الأدلة من جانبي الاثبات والمنع بتفصيل شاف كاف لم يجتمع مثله في كتاب ونعمه ١٥ قرشا خالصة أجرة البريد

﴿ فهرس الجزء الرابع من كتاب طرح التثريب في شرح التقريب ﴾

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	﴿ كتاب الزكاة ﴾ وحديث أبي	١٦	معنى العجاء
	هريرة (إذا مارب النعم لم يعط	١٧	معنى الجرح؛ وهل جرح البهيمة
	حقها) الخ ، وتخرجه		هدر غير مضمون ؛ والكلام على
٥	معنى (الرب) و (النعم)		سائر إتلافاتها
٦	معنى (تسليط النعم عليه)	١٨	بقية الكلام على إتلافاتها
	والاستدلال على وجوب الزكاة	٢٠	معنى قوله (والمعدن جبار) وقوله
	في النعم		(والبئر جبار) ومعنى الركاز
٧	معنى الكنز وفيه بحث نفيس	٢١	المذاهب في زكاة ما وجدته المسلم
	جداً		من دفين الجاهلية
٩	معنى (الشجاع) المتوعد به ؛	٢٢	تخصيص الشافعية الركاز بما يكون
	والجبين		في موات دون غيره
١٠	حساب مانع الزكاة آخر الناس .	٢٣	هل يشترط في الركاز بلوغه
	وفي الحديث الرد على المرجئه		النصاب ؛ وما مصرفه وهل هو
	وبيان ذلك		خاص بالذهب والفضة أم عام في
١١	معنى الحلب ، وهل يؤخذ منه		غيرها
	أن في المال حقوقاً غير الزكاة	٢٤	هل يشترط في وجوب الخمس في
١٢	معنى قوله (بطح لها) ومعنى		الركاز أن يكون الواجد له مسلماً ؛
	(القاع) و (القرقر) وقوله (أوفى		وهل الذي يخرج منه الواجد أم
	ما كانت)		الحاكم ؛ وهل مثله في وجوب
١٣	معنى العقصاء		الخمس المستخرج من المعادن أم لا ؟
١٤	بحث في زكاة الخيل ، ومعنى	٢٥	(باب إذا لم يجد من يقبل صدقته
	المرج وفوائد أخرى حسنة		فلا حرج عليه) الحديث الأول
١٥	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة		حديث أبي هريرة (لا تقوم الساعة
	(العجاء جبار) الخ وتخرجه		حتى يكثر فيكم المال) الخ

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٦	تخرج الحديث	٣٥	وقول النبي ﷺ (والله إني لأقلب إلى أهلي فأجد الحمرة) الخ وتخرجه
٢٧	ضبط كلمة (م) في الحديث وذكر معناها ؛ وكثرة المال في آخر الزمان ، وندب المبادرة الى الصدقة ، وحكم ما إذا لم يجد من يقبلها	٣٦	دلالة الحديث على تحريم الصدقة على النبي ﷺ وبحث في هل المراد الصدقة الواجبة وصدقة التطوع أم لا ؟ وهل مثاله آله أم لا ؟ دلالة أيضاً على ترك الشبهات
٢٨	بيان المراد من (قبض العلم) و (اقتراب الزمان) ومعنى (الهرج) الخ	٣٧	(الحديث الثاني) عن بريدة (جاء سلمان إلى رسول الله ﷺ حين قدم المدينة بمائدة) الخ وتخرجه بحث لغوي في كلمة مائدة، وآخر في نوع ما قدمه سلمان من الطعام
٢٩	الحديث الثاني حديث أبي هريرة (والذي نفس محمد بيده لو أن أحد أعندى ذهباً) الخ وتخرجه، وهل يجوز الحلف بغير تحليف	٣٨	إباحة الهدية وتحريم الصدقة عليه ﷺ ، والفرق بين الهدية والصدقة ؛ وهل يتنافى مع قوله ﷺ (كل معروف صدقة)
٣٠	شرح بعض ألفاظ الحديث وما يستفاد منه	٣٩	العبرة في العطاء بنية الدائم وتفرعات على ذلك
٣١	جواز الاستقراض	٣٩	لا يشترط في الهدية والصدقة إيجاب وقبول باللفظ
٣٢	(باب بيان المسكين) وحديث أبي هريرة (ليس المسكين بهذا الطواف) الخ	٤٠	لا يشترط في الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول كما أنه يجوز قبولها ممن يدعى
٣٣	تخرجه ، وشرحه		
٣٤	بيان المسكين		
٣٤	دلالة الحديث على فضل الصدقة على المتعفف		
٣٤	(باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ) (الحديث الأول) عن أبي هريرة		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٠	بحث مستفيض في (خاتم النبوة)	٥٨	بيان وجوب الزكاة على الأثني مع التفصيل
٤٢	كيف اشترى سلمان الفارسي	٥٩	وجوب الأخراج عن الصغير وهل هو من ماله أو غيره
٤٣	﴿باب زكاة الفطر﴾ حديث الباب	٦٠	وتفصيل المذاهب في ذلك هل مثل الصغير الجنين وكلام في هل الحمل يعلم أو لا يعلم
٤٤	عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر في رمضان الخ	٦١	بحث حديثي في الزيادة التي يتفرد بها الثقة
٤٦	تخرجه وأبحاث حديثية هامة	٦٣	الوقت الذي تخرج فيه الزكاة ؛ وهل يلزم أن يكون قبل الخروج
٤٧	الاجماع على وجوب زكاة الفطر	٦٤	لصلاة العيد أم ماذا هل يجوز تقديمها على الفطر وإلى أي مدى
٤٨	وتقول العلماء في ذلك	٦٥	قولان آخران للشافعية في تعجيل الفطرة ؛ وبحث في اليسار للمخرج
٤٩	فرضية زكاة الفطر ووقت وجوبها وفيه أبحاث طريفة	٦٦	وضبطه وتفصيل ذلك مصرف زكاة الفطر وبيانه
٥٠	الاقوال فيمن تجب عليه الزكاة ؛ وتعارض على الخلاف	٦٧	هل يستوى الحاضر والبادي في وجوب الفطرة
٥٢	أجناس المخرج في الفطرة	»	﴿باب فضل الصدقة والتعفف﴾ حديث أبي هريرة (قال رسول
٥٣	الاقوال في الراجب من الأجناس المجزئة		وتفصيل ذلك
٥٤	قدر المخرج والاقوال في ذلك		
٥٥	اختلاف العلماء في مقدار الصاع		
	وبيان ذلك بياناً شافياً		
	وجوب زكاة الفطر على العبد		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٤	بحث في (الآناء) وفي (الحس)	٧٤	الله ﷻ إن الله تعالى قال لي
	الحديث ودلالة الحديث على أن		أنفق أنفق عليك)
	الغنى المؤدى لحقوق ماله خير	٦٧	وحديثه أيضا (قال رسول الله
	من الفقير الذي لا يقدر على		ﷻ إن عين الله ملائ لا تفيضها
	ذلك		نفقة) الخ
	(الحديث الرابع) حديث ابن عمر	٦٨	تخرجه وشرح ألفاظه وبحث في
	أن رسول الله ﷻ قال وهو على		معنى إثبات اليمين لله تعالى
	المنبر (وهو يذكر الصدقة	٦٩	معنى (ملائي)، (لا يفيضها)؛
	والتعفف) الخ		(سحاء) وبقاى ألفاظ الحديث
٧٥	تخرجه ، ودلالته على إياحة	٧١	وجه دلالة الحديث الثانى على
	الكلام للخطيب بكل ما يصلح		فضل الصدقة
	وما يكون موعظة أو علما أو	»	(الحديث الثالث) عن سالم عن أبيه
	قربة إلى الله تعالى		(لا حسد إلا فى اثنتين) الخ
٧٦	هل اليد العليا هى المنفقة ؟ وهل	٧٢	تخرجه ؛ وبيان الحسد وشرحه
	لا يتنافى ذلك مع استطعام الخضر		والفرق بين المذموم منه والممدوح
	وموسى عليهما السلام أهل القرية		وهل الممدوح خاص بالمذكورين
٧٧	وما معنى كون اليد (عليا) وهل		فى الحديث أم مثلها ما فى معناها
	هناك يد لاعليا ولا سفلى كالتعفف		تفصيل حال الناس فى الدنيا على
	والآخذة بغير سؤال		أربعة أقسام وهو حديث (إنما
٧٨	دلالة الحديث على كراهة السؤال		الدنيا لأربعة نفر) الخ
	والتنفير عنه	٧٣	ما المراد بالقيام بالقرآن آناء الليل
٧٩	ورود التخصيص فى السؤال فى		والنهار ؛ وهل تعليمه للناس
	أربعة أماكن وتفصيل ذلك		والقضاء بالعلم وفصل الخصومات
٨٠	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة		ينبغى أن يكون حصة بلا أجر

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	وقول رسول الله ﷺ ليس الغنى		فرس في سبيل الله) الخ وتخريجه
	عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى	٨٦	ما المراد بالحمل على الفرس
	النفس) وتخريجه وببحث في احتمالات		هنا؟ وببحث مهم في ذلك
	لفظ (عن) في الحديث	٨٨	هل نهيه عن ابتعاه والعود في
٨١	شرح الحديث وما يؤخذ منه		الصدقة للتحريم أم للتنزيه وأبحاث
٨١	(الحديث السادس) عن أبي هريرة		أخرى نفيسة
	أيضا (الشيخ على حبه اثنتين طول	٨٩	هل صاحب السلعة حر في بيعها
	الحياة وكثرة المال) وتخريجه		بأنحس الأثمان، وهل المنافع
٨٢	شرحه، ودلالته على ذم طول		كالأعيان في الامتناع عن العود
	الامل وأن الارادة في القلب) الخ		فيها ودلالة الحديث على عدم
٨٢	(الحديث السابع) حديث أبي		الرجوع في الصدقة وعدم العود في
	هريرة أيضا وقول رسول الله ﷺ		الهيئة
	(والذي نفسى بيده لأن يأخذ	٩٠	كتاب الصيام) الحديث الاول
	أحدهم حبله) الخ		حديث أبي هريرة أن رسول الله
٨٣	تخريجه، وشرح كلمة (أجله) ودلالته		ﷺ قال (الصيام جنة) الخ وتخريجه
	على جواز الحلف لتقوية الأمر	٩١	معنى كونه (جنة) وهل هناك
	وترجيح الاكتساب على السؤال		ما يخرق الجنة من المعاصي وبيانه
٨٤	فوائد الاكتساب، وفضله إذا كان	٩٢	دلالة الحديث على فضل الصوم
	بعمل اليد، وجوازه بالمباحات		ومعنى قوله (ولا يرفث)، وهل
	ولو بالذنيء منها كالخطب والحشيش		نقل الصوم كفضله في طلب اجتناب
٨٥	العلة في تفضيل الاكتساب		الرفث الخ وما معنى (قائله) في الحديث
	على السؤال	٩٣	هل المفاعلة على ظاهرها في قائله
٨٥	(الحديث الثامن) حديث ابن		وشأتمه وما المراد من قوله (فليقل
	عمر) أن عمر بن الخطاب حمل على		إني صائم)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩٤	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة وقول رسول الله ﷺ (والذى نفسى بيده يخلوف فم الصائم) الخ وتخريجه	٩٥	معنى الخلوف ومعنى كونه أطيب من ريح المسك ، ودلالة الحديث على جواز اثبات الميم فى التهم فى غير ضرورة الشعر
٩٦	هل أطيبية الخلوف فى الآخرة أم فى الدنيا	٩٧	هل يدل الحديث على كراهة السواك للصائم ؟ ومتى ذلك ، المذاهب فيه وأبحاث لطيفة فى دم الشهيد أيضا
١٠١	أقوال فى معنى قوله ﷺ عن الله تعالى (الصيام لى وأنا أجزى به)	١٠٣	بحث فى تضعيف ثواب الحسنات والى كم يصل
١٠٥	(الحديث الثالث) عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) الخ وتخريجه	١٠٧	هل يجوز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر ، وهل صوم رمضان قبل الرؤية واستكمال شهر شعبان الثلاثين ، أبحاث ممتعة فى ذلك قل أن توجد فى سوى هذا الكتاب ، ومنها هل يجب الصيام على الحاسب والمنجم بعلمهما أم لا وهل يكاف الناس بالعمل بعلمهما أم لا والحكمة فى ذلك
١١٤	هل يجوز صوم يوم الشك عن رمضان أو غيره أم لا ، وهل المراد من رؤية الهلال لكل الناس أم يكفى بعضهم ولو واحدا	١١٥	هل يدل الحديث على لزوم الصوم لاهل بلد لم يروه اقتداء بأهل بلد آخر رأوه أم هو يدل على العكس
١١٧	دلالة الحديث على وجوب الصوم على المنفرد بالرؤية ووجوب القطر على المنفرد برؤية هلال شوال ؛ وشمول الرؤية للرؤية ليلا ونهارا لكنه إذا رأى نهارا فأثما يفيد الليلة المقبلة	١١٨	(الحديث الرابع) حديث عائشة وقولها (فلما مضت تسع وعشرون

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١١٩	إشكال وارد على قولها تسع وعشرون ليلة الخ وجوابه	١٢٦	الإجماع على صحة صوم المحتمل ليلاً أو نهارة الباقي على جنابته واختلاف في صوم الجنب
»	هذا الحديث يفسر حديث أنس (آلى رسول الله ﷺ من نسائه)	»	الكلام في الحائض والنفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها
الخ وفيه جواز هجران المسلم فوق ثلاثة أيام لمصلحة دينية		١٢٧	(الحديث السادس) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى عن الوصال) الخ
١٢٠	هل هناك فرق بين ما لو أقسم لا يدخل شهراً بعينه أو أقسم لا يدخل شهراً مطلقاً	١٢٨	تخريجه ، ومعنى الوصال
»	توجيه نحوى لقوله (إن الشهر تسع وعشرين)	١٣٠	هل النهى عن الوصال للتحريم أم للكراهة
١٢١	ظاهر الحديث يقتضى حصر الشهر فى تسع وعشرين وليس كذلك ؛ أجوبة عن هذا	١٣١	الوصال من خصائصه ﷺ وفى سؤال الصحابة له بقولهم إنك تواصل ما يدل على استواء المكلفين فى الأحكام
١٢١	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة (إذا نودى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصوم يومئذ)	١٣٢	العلة فى تحريم الوصال ، اختلاف العلماء فى معنى قوله ﷺ (إني أطعم وأسقى)
١٢٢	تخريجه	١٣٤	(الحديث السابع) حديث عائشة (أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم) الخ وتخريجه
١٢٣	دلالة الحديث على نهى من استمر جنباً حتى طلع الفجر عن الصوم - المذاهب فى ذلك	١٣٤	بحث فى (الأرب)
١٢٤	أجوبة العلماء عما يقتضيه ظاهر هذا الحديث	١٣٥	دلالة الحديث على إباحة القبلة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	للصائم والمذاهب في ذلك		أين يؤخذ
١٣٩	ما يصدق عليه التقبيل ، وجواز ذكر ما مثله مما يجري بين الزوجين للضرورة	١٤٥	الجمع بين هذا الحديث المجوز لها الاعطاء وأحاديث المنع من ذلك وهو بحث نقيض جدا
١٣٩	(الحديث الثامن) حديث أبي هريرة وقول رسول الله ﷺ (لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد) الخ	١٤٧	﴿ باب ليلة القدر ﴾ الحديث الاول حديث ابن عمر (أن رجالا من أصحاب رسول الله ﷺ رأوا ليلة القدر) الخ
١٤٠	تخرجه ، وضبط كلمة (لا تصوم) وبيان المراد منها	١٤٨	تخرجه
١٤١	تقييد النهي عن الصوم بان يكون بعلمها شاهدا فامعناه ولماذا	١٤٩	ضبط لفظة (أرى) ومعنى ليلة القدر
١٤١	ما المراد بالاذن ؛ وهل رمضان كالتطوع يحتاج لأذن الزوج	١٥٠	دلالة الحديث على فضل ليلة القدر
١٤٢	هل دوام الصوم مثل ابتدائه في ذلك ، سبب ورود هذا الحديث ؛ وهل الأمة بالنسبة لسيدها كالمرأة بالنسبة لزوجها ، وما المراد بقوله (ولا تاذن في بيته وهو شاهد إلا بأذنه)	١٥١	دلالاته على بقائها واستمرارها والجمع بين روايات طلبها في أزمنة مختلفة وذكر المذاهب في ذلك
١٤٣	وما معنى قوله (وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له)	١٥٩	دلالة الحديث على عظم الرؤيا وصحة الاستناد اليها وفي أي ؟
١٤٤	وهل لها نصف الاجر الباقي ومن	١٥٩	(الحديث الثالث) حديث أبي هريرة (من قام رمضان إيمانا) الخ
		١٦٠	تخرجه
		١٦١	معنى قوله (إيمانا) وما المراد بقيام رمضان
		١٦٢	هل التراويح تكفي في قيام رمضان

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٦٣	هل المراد من غفران الذنوب صفائرها وكبائرها ؟	١٧١	هل يختص الاعتكاف بالمساجد
١٦٤	بحث في زيادة كلمة (وما تأخر) في إحدى الروايات	١٧٢	عدم شرطية الصوم للاعتكاف (الحديث الثاني) حديث عائشة
١٦٥	هل يصح أن يقال إن قيام رمضان يغني عن قيام ليلة القدر أو بالعكس (باب الاعتكاف والمجاورة)	١٧٣	أنها كانت ترجل رسول الله ﷺ وهو معتكف (الخ وتخرجه وفيه
١٦٦	وحدوث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قبضه الله عز وجل) وتخرجه	١٧٤	أبحاث حديثة مهمة
١٦٧	معنى الاعتكاف ؛ والفرق بينه وبين المجاورة	١٧٥	معنى (ترجل) واستحباب تسريح الشعر ، وهل مثل شعر الرأس شعر اللحية
١٦٨	حكم الاعتكاف في المذاهب ودلالة الحديث على تأكيده في العشر الاواخر من رمضان وهي الليالي والايام تابعة لها	١٧٦	ما لا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن وكماسة النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يدي المرأة ليستا عورة
١٦٩	دلالة الحديث على جواز ذكر رمضان من غير ذكر الشهر وبقاء الاعتكاف ، عدم نسخه ترك النبي ﷺ الاعتكاف سنة وسببه	١٧٧	ما لا بأس باستخدام الزوجة فيه ما يجوز خروج المعتكف له ؛ العضو الذي يجوز اخراجه ولا يعد المعتكف به خارجا - ودلالة الحديث على تخلف عائشة عن الاعتكاف معه ﷺ
١٧٠	هل يؤم المعتكف غير المعتكفين وهل يجوز الاعتكاف للنساء ،	١٧٨	معنى الحجرة
		١٧٨	(الحديث الثالث) حديث عائشة (أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي) الخ
		١٧٩	تخرجه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٨٠	رؤيا الانبياء وحى، وما هو الوحي وما كنهياته	١٩٠	قوله (زملوني) وإفادة الحديث أن الفرع لا يسأل حتى يذهب عنه روعه
١٨٢	الفرق بين رؤيا النبي ورؤيا غيره	١٩٠	معنى خشيته على نفسه وتأويل ذلك بما يمنع المحظور وأقوال العلماء في ذلك
١٨٣	مأمدة الوحي الى النبي ﷺ بالرؤيا وما حكته	١٩١	ضبط قولها (كلا لا يخزيك الله) ومعناه
١٨٤	هل أوحى اليه ﷺ بسورة اقرأ في النوم وما معنى (الخلاء) ولماذا حببت اليه العزلة	١٩٢	بم تكون صلة الرحم، وما معنى (الكل) بفتح الكاف ودلالة كلام خديجة على أن مصانع المعروف تقي مصارع السوء؛ وفيه جواز مدح الانسان في وجهه لمصاحبة تقتضي ذلك
١٨٥	ما هو (حراء) وما ضبطه وما التعنث وما كنهيته	١٩٣	دلالة الحديث على كمال خديجة (معنى تنصرف في الجاهلية) وما المراد بالجاهلية
١٨٦	الخلاف في تحنثه عند الأصوليين » تزود للتحنث لا ينافي الاخلاص لله » ترجمة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها	١٩٤	ما هو الناموس؛ ولماذا قال الذي أنزل على موسى ولم يقل الذي أنزل على عيسى
١٨٧	ما معنى الغار؛ ومن هو الملك الذي جاءه؛ وما معنى قوله ﷺ (ما أنا بقاريء)	١٩٥	من أين ظهر لورقة أن قوم النبي ﷺ سيخرجونه
١٨٨	ما معنى الغط وما الحكمة فيه وجملة فوائد أخرى ودلالة الحديث على أن أول ما نزل من القرآن (اقرأ) والخلاف في ذلك	١٩٧	معنى (مؤززا) وضبطها؛ وأول من آمن؛ وبحث في وجهه إيود المصنف لهذا الحديث في هذا الباب.
١٨٩	استدلال بعضهم بالحديث على رد قول الشافعي إن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وجوابه		
١٩٠	معنى (ترجف بواذره) ومعنى		